

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2025

الدول العربية استقطبت 123 مليار دولار رغم استقرار وضعها
دون المتوسط العالمي في مؤشر "ضمان" لمناخ الاستثمار

تراجع متوقع
لمشاريع الاستثمار
العربي البيني
بمؤشري العدد
والتكلفة خلال عام
2025

المنطقة شهدت
إنشاء 2172
مشروعاً أجنبياً
جديداً بتكلفة
119 مليار دولار
عام 2024

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) منذ عام 1985، ويعد أحد أهم أدوات المؤسسة في تنفيذ الشق الثاني من أهداف تأسيسها وهو مسئوليتها تجاه المنطقة العربية عن نشر المعرفة وتنمية البحوث والدراسات والأنشطة وجهود الترويج الخاصة بمناخ الاستثمار وتنمية الصادرات وصناعة الضمان، وكذلك تحديد وترويج فرص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

وفي هذا السياق يركز التقرير وبشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات واتاحتها، من قبل الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة.

كما يقدم رسداً سنوياً للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استناداً الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليمياً ودولياً.

وفي هذا السياق فإن "ضمان" ترحب بالاقتراس من التقرير شريطة ذكر المصدر، كما تجدر الإشارة الى ان النتائج والتفسيرات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

للاستفسار عن محتويات التقرير وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول	aeldabh@dhaman.org
عزة المزين رئيس وحدة البحوث والنشر	azzaelmezin@dhaman.org
أنيس وسلاتي رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول	anis@dhaman.org

+965-24959562

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة
في تأمين المستثمرين
والمصدرين والمؤسسات
المالية ضد المخاطر
التجارية والسياسية



تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريقي المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhaman.org

المحتويات

4	ملخص تنفيذي	
10	تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024	الجزء الأول
64	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024	الجزء الثاني
78	مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2024	الجزء الثالث
84	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024	الجزء الرابع
92	توصيات	

الملخص التنفيذي

في إطار سعي المؤسسة لتنفيذ الهدف الثاني لإنشائها والمتمثل في نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، يقوم قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول بالعديد من الأنشطة منها إصدار مجموعة متخصصة من التقارير والنشرات والدراسات وأهمها التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر منذ عام 1985، ويرصد في نسخته الـ 40 لعام 2025 التغير في مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024، وخصوصاً في ظل توتر الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة بتفاقم الوضع في غزة واتساع نطاق الصراع ليشمل لبنان وسوريا والعراق واليمن وتصادد حدة الحرب في السودان، بجانب تطورات مفصلية في الأوضاع الاقتصادية والمناخية وتبعاتها المختلفة، حيث يرصد التقرير هذا التطور من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية في المؤشرات الدولية

- استقرار متوسط الترتيب العربي في المؤشر المجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار خلال عام 2024 ليستقر في المركز 103 عالمياً ليظل دون متوسط الترتيب العالمي.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب تصدرها المقدمة عربياً وحازت على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر المجمع بقيادة الإمارات التي حلت في المرتبة الـ 16 عالمياً، تلتها قطر (33 عالمياً) ثم السعودية والكويت وسلطنة عمان والبحرين فالمغرب في المراتب من 40 عالمياً إلى 73 عالمياً على التوالي.
- حلت كل من الأردن والجزائر في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشر المجمع بين المرتبتين 83 عالمياً و 94 عالمياً. وجاء ترتيب 12 دولة عربية دون هذا المتوسط في المؤشر بين المرتبة 104 لمصر و158 للصومال.
- شهد ترتيب 13 دولة عربية تحسناً في المؤشر المجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار خلال عام 2024، في مقابل تراجع ترتيب 7 دول أخرى واستقرار ترتيب الصومال، وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على ترتيب الدول العربية في المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر العام :
- أولاً: مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (33 مؤشراً رئيسياً وفرعياً) نتيجة استمرار الاضطرابات والصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية واستمرار الأزمات الاقتصادية خلال عام 2024، فقد تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار 5 مراكز إلى المركز 112 عالمياً، كمحصلة لتراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر المتعلقة بالتجارة والاستثمار ومؤشر PRS لمخاطر الدول بما تراوح بين مركزين و3 مراكز، وذلك رغم تحسن التصنيف السيادي الصادر عن وكالات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجنس لـ 6 دول عربية هي قطر والكويت وسلطنة عمان والأردن ومصر

وتونس بنهاية عام 2024، واستقرار تصنيف الإمارات والسعودية والمغرب والبحرين والعراق في مقابل تراجع تصنيف لبنان.

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار 5 مراكز إلى المركز 100 عالمياً، كمحصلة لتراجع متوسط ترتيب الدول العربية في 8 من أهم مؤشرات تقييم الأداء الداخلي و4 من أهم مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تحسنه في مؤشري الاستثمارات الإجمالية كنسبة من الناتج وإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج.

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (60 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): شهد متوسط ترتيب الدول العربية استقراراً في المركز 112 عالمياً عام 2024 ليظل متأخراً عن متوسط الترتيب العالمي في تلك المجموعة، وذلك كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب العربي في الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار بمقدار 3 مراكز، واستقرار هذا المتوسط في اتفاقيات الاستثمار الثنائية، في مقابل تحسنه بما يتراوح بين مركز واحد و 8 مراكز في مؤشرات الحوكمة العالمية، والحوكمة الالكترونية، والحرية الاقتصادية، وليجاتوم للازدهار، ومخاطر الرشوة، ومدرجات الفساد، والنظام البيئي العالمي للشركات الناشئة، والتصنيف العالمي للتنافسية.

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (110 مؤشرات رئيسية وفرعية): شهد متوسط ترتيب الدول العربية استقراراً في مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج عند المركز 103 عالمياً بين عامي 2023 و2024، ليظل دون متوسط الترتيب العالمي للمجموعة، حيث سجل متوسط الترتيب العربي تراجعاً في 4 مؤشرات رئيسية هي التنمية المستدامة والطاقة العالمي والمعرفة والابتكار العالميين، بينما سجل استقراراً في مؤشري التنافسية المستدامة والأداء الصناعي التنافسي، في المقابل تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في 7 مؤشرات رئيسية أخرى هي القدرات الانتاجية، والخدمات اللوجستية، وتحول الطاقة، والتصنيف العالمي للتنافسية الرقمية، وتنافسية المواهب، والجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، وجاهزية التقنيات الرائدة.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام 2024

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الأونكتاد)

تلك التكلفة وبنحو 5.3% من عدد المشاريع، فيما توزعت مشاريع الاستثمار الجديدة جغرافياً على عدد محدود من الدول، وتصدرت الإمارات المقدمة باستقبالها 1325 مشروعاً، بينما تصدرت مصر على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 54.5 مليار دولار.

وفق التوزيع القطاعي، حلت قطاعات خدمات الأعمال، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 57% من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الطاقة المتجددة، والعقارات والاتصالات في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 64% من مجمل التكلفة الاستثمارية.

ثالثاً: مشاريع الاستثمار العربي البيئي

تراجع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيئي بمعدل 17% إلى 260 مشروعاً، والتكلفة الاستثمارية بمعدل 35% إلى 45.5 مليار دولار لتمثل 38% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية في المنطقة.

مثلت الإمارات الوجهة الأولى في عدد المشاريع (83 مشروعاً) ومصر الوجهة الأولى في التكلفة الاستثمارية (نحو 27.2 مليار دولار، مثلت 60% من الإجمالي)، فيما واصل قطاع خدمات الأعمال استقباله للعدد الأكبر من المشاريع العربية البيئية (77 مشروعاً) بينما تصدر قطاع العقارات المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة تجاوزت 24 مليار دولار.

من المتوقع أن يتراجع عدد المشاريع العربية البيئية بنهاية عام 2025، وخصوصاً في ظل تراجع عددها بمعدل 5% وتكلفتها الاستثمارية بمعدل 92% إلى 1.9 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أبريل من العام 2025 مقارنة بالفترة نفسها عام 2024.

رغم التحديات التي مرت بها المنطقة عام 2024، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بمعدل 53% إلى 122.7 مليار دولار، بحصة بلغت 14.2% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و8.1% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.5 تريليون دولار.

واصلت التدفقات الواردة للمنطقة العربية تركيزها الجغرافي خلال عام 2024، حيث استحوذت 5 دول هي مصر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والبحرين على نحو 97% من مجمل تلك التدفقات، بقيادة مصر التي استقطبت نحو 46.6 مليار دولار بحصة 38%.

شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 8.8% بنهاية العام 2024 لتبلغ نحو 1.2 تريليون دولار، مع استحواد الإمارات والسعودية ومصر ولبنان وسلطنة عمان على حصة 73% منها.

ثانياً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة (FDI Markets)

ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية بمعدل 3% إلى 2172 مشروعاً عام 2024، رغم تراجع التكلفة الاستثمارية بمعدل 38% إلى 119 مليار دولار، مع توقعات باستمرار التراجع في عام 2025، رغم ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 21% خلال الفترة من يناير إلى أبريل من العام 2025 مقارنة بالفترة نفسها عام 2024، تراجع التكلفة الاستثمارية بمعدل 61% إلى نحو 22 مليار دولار.

واصلت منطقة الشرق الأوسط تصدرها مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة العربية من حيث التكلفة الاستثمارية، بقيادة الإمارات التي ساهمت وحدها بقيمة 42.7 مليار دولار وبحصة 36% من مجمل

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2024



ترتيب 13 دولة عربية في مؤشر "ضمان" لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2024

تحسن

رابعاً: مجموعة مؤشرات

عناصر
الإنتاجمتوسط الترتيب
في 110 مؤشرات

استقرار

ثالثاً: مجموعة مؤشرات تقييم

البيئة التشريعية
والتنظيميةمتوسط الترتيب
في 60 مؤشراً

استقرار

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء

الاقتصادي

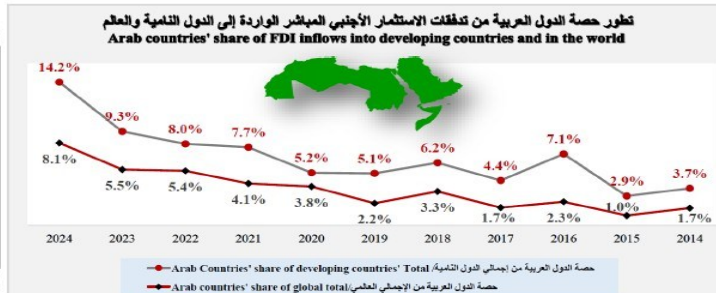
لمتوسط الترتيب
في 14 مؤشراًتراجع
5 مراكز

أولاً: مجموعة مؤشرات الأداء

السياسي
والأمنيلمتوسط الترتيب العربي
في 33 مؤشراًتراجع
5 مراكز

تباين في رصد الاستثمارات الأجنبية ما بين ارتفاع للتدفقات الواردة للمنطقة إلى 122.7 مليار دولار وتراجع تكلفة المشاريع إلى 119 مليار دولار

مصر أهم مستقبل للتدفقات
بحصة 38% وللمشاريع
الأجنبية بحصة 46%
والامارات أهم مستثمر في
المنطقة بحصة 36% من
تكلفة المشاريع في المنطقة
لعام 2024



هبوط الاستثمار
العربي البيئي بمعدل
35% عام 2024
إلى 45.5 مليار دولار
مع توقعات
باستمرار التراجع
خلال العام 2025

المصدر : التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2025

Executive Summary

As part of the corporation's endeavor to implement its second goal of spreading awareness and promoting the climate of investment, exporting and insurance against commercial and political risks In the Arab countries, the Research and country Risk Assessment section carries out many activities. They include specialized reports, bulletins and studies, mainly the annual report on the investment climate in Arab countries, which has been published since 1985. The 40th edition of 2025 monitors changes in the components of the investment climate for 2024, particularly amid continued tense political and military events in the region due to the escalation in Gaza and conflict spillover into Lebanon, Syria, Iraq and Yemen, Sudan's continued war and critical economic and climate developments as well as their various ramifications, based on two factors:

The first factor: Ranking and rating of Arab countries in international indicators

The average Arab ranking in the composite index of assessment of investment climate components stood in 2024 at 103rd position globally to remain below the global average.

The GCC countries and Morocco continued to lead the Arab average by securing a better ranking than the global average in the index. Topping the average, the UAE came 16th globally, followed by Qatar (33rd globally), Saudi Arabia, Kuwait, Oman, Bahrain and Morocco from 40th to 73rd respectively.

Jordan and Algeria were better than the Arab average between 83rd and 94th globally. Twelve Arab countries were below the Arab average between 104th (Egypt) and 158th (Somalia).

The ranking of 13 Arab countries improved in the composite index to assess the components of the investment climate during 2024, while the ranking of seven other countries declined and Somalia's ranking stabilized. The following are main changes in the Arab ranking in the major components of the index:

- **First: Political and security performance indicators (33 main indicators and sub-indicators):** Due to lingering disturbances and armed conflicts in several Arab countries and escalating economic crises in 2024, the average ranking of Arab countries dropped by five positions to 112th globally as a result of the declining Arab ranking in commercial and investment risk assessment indicators and PRS index for country risks between two and three positions. But, it advanced in sovereign rating indicators issued by Standard & Poor's, Moody's, Fitch and Capital Intelligence for six countries: Qatar, Kuwait, Oman, Jordan, Egypt and Tunisia by the end of 2024. The ratings stabilized in

UAE, Saudi Arabia, Morocco, Bahrain and Iraq, while declined in Lebanon.

- **Second: Economic performance indicators (14 main indicators and sub-indicators):** The average ranking of Arab countries fell by five positions to 100th globally owing to the decline in the average ranking of Arab countries in 8 major internal performance assessment indicators and four external dealing indicators. Still, it advanced in two indicators: the gross investments as a percentage of the GDP and the government debt indicator as a percentage of the GDP.
- **Third: Legislative and regulatory environment indicators (60 main indicators and sub-indicators):** The average ranking of Arab countries stabilized at 112th globally in 2024, but it remained below the world average as a result of the decline in investment treaties by three positions. It stabilized in the bilateral investment treaties, while improved between one and eight places in the indicators of global governance, electronic government, economic freedom, Legatum prosperity, bribe risks, corruption perceptions, Global Startup Ecosystem Index and world competitiveness.
- **Fourth: Indicators of production elements (110 main indicators and sub-indicators):** The average ranking of Arab countries stood at 103rd globally between 2023 and 2024 to remain below the global average. It dropped in four main indicators: Sustainable Development, Energy, Knowledge and Innovation. But, it stood in Sustainable Competitiveness and Competitive Industrial Performance. while advanced in seven main indicators: Production Capacity, Logistics Service, Energy Transition, Digital Competitiveness, Talent Competitiveness, Government AI Readiness, and technology readiness.

The second factor: Foreign direct investment in Arab countries during 2024

First: Foreign direct investment inflows (UNCTAD)

- Despite the challenges the region experienced in 2024, FDI inflows into Arab countries rose by 53% to \$122.7 billion, making up 14.2% of overall inflows into developing countries and 8.1% of overall world inflows worth around \$1.5 trillion.
- FDI inflows into the Arab region continued their geographical concentration in 2024, as five countries had roughly 97% of the total inflows, led by Egypt, attracting \$46.6 billion, making up 38%.
- FDI stocks into Arab countries rose by 8.8% in late 2024, reaching \$1.2 trillion, led by UAE, Saudi Arabia, Egypt, Lebanon and Oman, by 73% by the end of 2024.

Second: Greenfield FDI projects in Arab countries (FDI Markets)

- The number of greenfield FDI projects in Arab countries rose by 3% to 2172 projects in 2024, amid the decline of the investment capex by 38% to \$119 billion, with the decline being expected to continue in 2025. While the number of projects increased by 21% from January to April 2025 compared to the same period in 2024, the investment capex decreased by 61% to about \$22 billion.
- The Middle East region led the list of key investors in the Arab region in view of the capex, led by the UAE, which contributed to \$42.7 billion and 36% of the total capex,

and 5.3% of the number of projects. FDI projects distributed geographically on a limited number of countries led by the UAE, which attracted 1325 projects, while Egypt came first in view of the capex by over \$54.5 billion.

- Regarding sectoral distribution, business services, software and IT, and financial services had the first three positions respectively by 57% in the number of projects, while renewable energy, real estate and communications had the first three positions respectively by 64% in the total Capex.

Third: Inter-Arab investment projects

- The number of inter-Arab investment projects went down by 17% to 260 projects, and the capex fell by 35% to \$45.5 billion, making up 38% of the region's overall FDI.
- The UAE represented the first destination in terms of the number of projects (83 projects), while Egypt led the list in capex (\$27.2 billion, making up 60% of the total). Business services led the list in the number of projects (77 projects), and real estate came first in the capex (\$24 billion).
- The number of inter-Arab projects is expected to decrease by the end of 2025, particularly in the light of their drop by 5% in the number and 92% in the capex to \$1.9 billion from January to April of 2025, compared with the same period of 2024.

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

Changes in the investment climate in Arab countries in 2024



Improvement

In ranking of 13 Arab countries in the "Dhama" Investment Climate Components Index for 2024

I: Indicators of

Political and Security Performance

Drop by 5 places in average ranking in 33 indicators

II: Indicators of

Economic Performance

Drop by 5 places in average ranking in 14 indicators

III: Indicators of

Legislative and Regulatory Environment Assessment

Stability of average ranking in 60 indicators

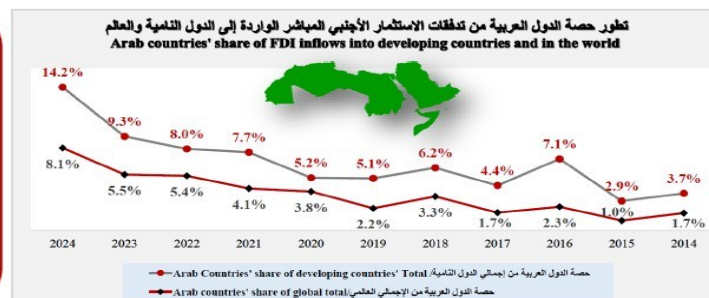
IV: Indicators of

Production Elements

Stability of average ranking in 110 indicators

Foreign investment monitoring varied between an increase in inflows to the region to \$122.7 billion and a decline in project costs to \$119 billion

Inter-Arab investment is expected to decline by 35% to \$45.5 billion in 2024, and to continue declining through 2025



Egypt is the most important recipient of inflows, with a 38% share, and foreign projects with a 46% share. The UAE is the most important investor in the region, with a 36% share of project costs by 2024

Source: The Annual Report on the Investment Climate in Arab Countries 2025

وضع الدول العربية في المؤشر المجمع لمناخ الاستثمار ومكوناته الأربعة لعام 2024 (متوسط الترتيب العالمي)

Ranking of Arab countries in the investment climate combined index and its sub-components for 2024 (the average global ranking)

Arab Ranking	Country	مؤشرات تقييم الأداء الإقتصادي	مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة	مؤشرات تقييم عناصر الإنتاج	مؤشرات تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية	المؤشر المجمع لتقييم مناخ الاستثمار	الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
		Indicators for Evaluating the Economic Performance	Indicators for Evaluating the Political & Situation Country Risk	Indicators for Evaluating Production Factors	Indicators for Evaluating the Legislative and Regulatory Environment	The Combined Index for Investment Climate Assessment	2024	2023		
1	UAE	38	28	32	31	32.0	16	17	الإمارات	1
2	Qatar	46	34	52	55	46.7	33	36	قطر	2
3	Saudi Arabia	60	40	50	62	53.1	40	35	السعودية	3
4	Kuwait	58	47	75	67	61.8	50	47	الكويت	4
5	Oman	62	51	67	70	62.4	51	53	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	78	80	69	64	72.9	58	61	البحرين	6
7	Morocco	95	68	81	88	83.0	73	77	المغرب	7
8	Jordan	123	97	78	70	91.9	83	82	الأردن	8
9	Algeria	90	91	101	116	99.6	94	95	الجزائر	9
10	Egypt	119	117	85	103	105.8	104	98	مصر	10
11	Tunisia	130	118	82	94	105.8	105	107	تونس	11
12	Iraq	80	139	127	153	124.9	128	130	العراق	12
13	Libya	86	138	142	150	128.8	134	121	ليبيا	13
14	Lebanon	145	153	100	123	130.2	135	143	لبنان	14
15	Djibouti	109	138	131	143	130.3	136	140	جيبوتي	15
16	Mauritania	105	141	132	144	130.6	137	142	موريتانيا	16
17	Syria	117	170	153	159	149.8	153	155	سوريا	17
18	Palestine	154	183	110	160	151.6	154	152	فلسطين	18
19	Sudan	135	169	163	161	156.9	156	157	السودان	19
20	Yemen	140	172	160	165	159.4	157	151	اليمن	20
21	Somalia	123	173	171	181	161.8	158	158	الصومال	21
Average Arab countries		100	112	103	112	106.6	103	103	المتوسط العربي	
Maximum Rating		154.3	182.5	170.6	180.5	161.8	158	158	الحد الأقصى للتصنيف	
Minimum Rating		33.2	1.6	5.5	6.9	15.2	1	1	الحد الأدنى للتصنيف	
Global Average		92.5	84.8	79.7	87.9	86.2	79	79	المتوسط العالمي	

نسبية متساوية للمجموعات الأربعة، بغض النظر عن عدد المؤشرات الرئيسية المكونة لكل مجموعة.

تم احتساب متوسط ترتيب الدولة في كل مجموعة من المجموعات الأربعة من خلال متوسط بسيط لترتيبها في المؤشرات الرئيسية التي يتوافر عنها بيانات في كل مجموعة كما هو الحال في تصنيفي التنافسية العالمية والتنافسية الرقمية.

تم ترتيب الدول تصاعدياً وفق النقاط التي حصلت عليها كل دولة في التقييم العام لمكونات مناخ الاستثمار بحيث تعكس أقل قيمة وهي (15.2) لسويسرا الترتيب الأول عالمياً، وأعلى قيمة (161.8) للصومال الترتيب الأخير عالمياً عام 2024.

قام قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول برصد الترتيب العالمي لـ 21 دولة عربية من بين 158 دولة حول العالم، في 217 مؤشراً رئيسياً وفرعياً موزعة وفق أربع مجموعات رئيسية تمثل مكونات مناخ الاستثمار بالدولة وهي:

- * مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (33 مؤشراً رئيسياً وفرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشراً رئيسياً وفرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (60 مؤشراً رئيسياً وفرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (110 مؤشرات رئيسية وفرعية).
- تم احتساب المؤشر العام لتقييم مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية باستخدام أوزان

ملاحظات وإيضاحات بشأن تقرير العام 2025

- اعتمد قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول في المؤسسة في رصده لتغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024 على احتساب مؤشر مجمع لمتوسط ترتيب الدول العربية في نحو 217 من أهم المؤشرات المركبة والفرعية والأكثر شمولاً للعناصر المؤثرة في مكونات مناخ الاستثمار والصادرة عن 35 جهة دولية متخصصة.
- شهد تقرير هذا العام إدراجاً لعدد من المؤشرات الجديدة هي: مؤشر الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2024، ومؤشري القدرات الإنتاجية الصادر لعام 2023، وجاهزية التقنيات الرائدة لعام 2024 الصادرين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عام 2024.
- قام فريق البحث في المؤسسة بترتيب دول العالم والدول العربية من الأفضل إلى الأسوأ في المؤشرات الدولية ومكوناتها الفرعية اعتماداً على مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في تلك المؤشرات، بهدف توضيح التغيرات التي طرأت على وضعية الدولة في مناخ الاستثمار والمؤشرات ذات الصلة بما يمكن متخذي القرار من تحديد مواطن القوة والضعف في كل مجال والآليات اللازمة لتحسين وضع الدولة فيه.
- قد يتغير ترتيب الدولة عالمياً في المؤشر حتى وإن لم تتغير القيمة الخاصة بها في المؤشر، كما قد تتغير قيمة المؤشر الخاص بالدولة دون تغير ترتيبها عالمياً، ويرجع ذلك لاحتمالية تغير قيم المؤشر في الدول الأخرى أو التغير في عدد الدول المدرجة في المؤشر مقارنة بالعام السابق.
- هناك عدد من المؤشرات الفرعية تكرر إدراجها في أكثر من مؤشر مركب، مثل "البنية التحتية والحكومة ورأس المال البشري"، وفي نفس الوقت لوحظ اختلاف ترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات رغم تشابه المسمى، ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات بين تلك المؤشرات على صعيد المنهجية المستخدمة، والأوزان النسبية للمتغيرات، وعدد الدول المدرجة، والفترة المرجعية لجمع البيانات.
- قد يختلف عدد الدول المدرجة في المؤشر المركب عن المؤشرات الفرعية للمؤشر نفسه، وذلك لتباين مستوى توافر البيانات على مستوى المؤشرات الفرعية كما هو الحال في مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية.
- تم استخدام أسلوب التلوين المشروط (الأخضر والأصفر والأحمر بدرجاتهم) ومفاتيح التغير (الارتفاع- الاستقرار- الانخفاض) لتقييم ترتيب الدول وتسهيل التعرف على وضع الدولة في ذلك المؤشر، بما يساعد المتلقي ومتخذ القرار على تحديد مواطن القوة والضعف في المؤشرات المركبة والفرعية، وترتيب أولويات الإصلاح.
- حرصت المؤسسة في تقريرها على عرض صورة دقيقة وحديثة وشاملة للأداء الفعلي للدول العربية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذا تم الاعتماد على مصدرين للبيانات وفق شروط مهنية أهمها توحيد منهجية إعداد البيانات وتتضمن:
 - قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي ترصد تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية والواردة إليها من واقع موازين مدفوعاتها المعدة من قبل البنوك المركزية وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وتعد المصدر الرسمي المعتمد دولياً لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.
 - قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets التي ترصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وكذلك توسعاتها، وتتميز تلك القاعدة بأنها توفر تقديرات حديثة عن عدد المشاريع وتكلفتها الاستثمارية التقديرية وفرص العمل التي توفرها، والشركات المنفذة لها والتوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع، ويتم الرصد وفقاً لتاريخ التوقيع على الاتفاقيات بين الشركات المستثمرة والدول المستضيفة أو عند الإعلان عنها من قبل الجهات المعنية.
- كما يمكن للمصادر الحكومية الرسمية في الدول العربية في حال اتباعها للمعايير الدولية في إعداد البيانات أن توفر بيانات أكثر شمولاً ودقة وحدثة وخصوصاً على صعيد التوزيع القطاعي والجغرافي.
- وفي الختام تجدر الإشارة إلى أنه من الوارد وجود اختلافات بين البيانات التي تصدرها المؤسسات الدولية والبيانات التي تصدرها الجهات المحلية، ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات أهمها المنهجية المستخدمة والفترة المرجعية لجمع البيانات.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024



يتضمن هذا الجزء عرضاً لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2024، ويتم رصد تلك التغيرات استناداً إلى ترتيب الدول العربية في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها.

ويتم بناؤها اعتماداً على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري، وقد تم تقسيم تلك المؤشرات إلى 4 مجموعات رئيسية هي:

أولاً: مجموعة مؤشرات التصنيفات السيادية وتقييم مخاطر الدول.

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

محتويات الجزء الأول

أولاً: مجموعة مؤشرات التصنيفات السيادية وتقييم مخاطر الدول

12	1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي
14	2-1-1 مؤشر فيتش لمخاطر الدول
15	3-1-1 مؤشر PRS لمخاطر الدول
16	4-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة
18	5-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال
20	6-1-1 أبرز 5 مخاطر تهدد الدول العربية في المدى القريب

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

22	1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي
23	2-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

24	1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي
26	2-3-1 مؤشر الحكومة الالكترونية
28	3-3-1 مؤشر الحرية الاقتصادية
30	4-3-1 مؤشر ليجاتوم للازدهار
32	5-3-1 اتفاقيات الاستثمار
34	6-3-1 مؤشر مخاطر الرشوة
36	7-3-1 مؤشر مدركات الفساد
37	8-3-1 مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة
38	9-3-1 مؤشر الفرص المستقبلية
39	10-3-1 التصنيف العالمي للتنافسية

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

40	1-4-1 مؤشر القدرات الإنتاجية
42	2-4-1 مؤشر التنافسية المستدامة
44	3-4-1 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة
46	4-4-1 مؤشر الأداء اللوجستي
48	5-4-1 مؤشر الطاقة العالمي
50	6-4-1 مؤشر تحول الطاقة العالمي
51	7-4-1 التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية
52	8-4-1 مؤشر الابتكار العالمي
54	9-4-1 مؤشر المعرفة العالمي
56	10-4-1 مؤشر تنافسية المواهب العالمية
58	11-4-1 مؤشر جاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي
60	12-4-1 مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة
62	13-4-1 مؤشر الأداء الصناعي التنافسي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي

رغم ما شهدته المنطقة العربية من سلسلة الأحداث السياسية الساخنة والمتتالية خلال عام 2024، بتفاقم الوضع في غزة واتساع نطاق الصراع في منطقة الشرق الأوسط ليشمل لبنان وسوريا والعراق واليمن واستمرار الحرب في السودان، بجانب تطورات مفصلية في الأوضاع الاقتصادية والمناخية، فإن نظرة مؤسسات ووكالات التقييم السيادي جاءت في مجملها في اتجاه التحسن بنهاية عام 2024، وفيما يلي أبرز نتائج التقييم:

الدول المشمولة بالتقييم السيادي:

- تم تصنيف 7 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر، من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الرئيسية في العالم بنهاية عام 2024، وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس.
- استمرار تصنيف 4 دول عربية من قبل ثلاث وكالات فقط خلال عام 2024، وهي الإمارات والمغرب والعراق ولبنان، فيما صنفت تونس من قبل وكالتين فقط، فيما لم يتم تصنيف 9 دول عربية (هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا وفلسطين والصومال وموريتانيا وجيبوتي) حتى ديسمبر 2024.
- استمرار استحواد دول مجلس التعاون الخليجي ثم المغرب فالأردن ومصر على مقدمة الترتيب عربياً في أغلب التقييمات السيادية.
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الأربعة.

التغيرات التي طرأت على التقييم السيادي:

- وفق غالبية الوكالات، استقر تصنيف كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية في مستوى A بدرجاته المختلفة، وسلطنة عمان والمغرب والأردن والبحرين في مستوى B بدرجاته المختلفة بين عامي 2023 و2024.
- تراوح تصنيف مصر والعراق بين B وفقاً لوكالات ستاندرد آند بورز وفيتش وكابيتال انتليجينس و C وفقاً لوكالة موديز خلال عام 2024.
- تراوح تصنيف لبنان ما بين C وفقاً لوكالة موديز و SD من وكالة ستاندرد آند بورز بينما تم سحب تصنيفها WD من قبل وكالة فيتش، في المقابل استمر تصنيف تونس في مستوى تصنيف C وفقاً لوكالتي فيتش وموديز.

تحسن

تصنيف قطر والكويت وسلطنة عمان

والأردن ومصر وتونس بنهاية عام 2024

استقرار

تصنيف الإمارات والسعودية

والمغرب والبحرين والعراق

في مقابل تراجع تصنيف لبنان بنهاية 2024

Sovereign Ratings	التصنيفات السيادية				
	تصنيف CI	تصنيف أي	تصنيف وكالة فيتش	تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز	تصنيف وكالة موديز
	CI Ratings	IHS Markit Rating	Fitch Rating	S&P Rating	Moody's Rating
Minimal Credit Risk	AAA	AAA	AAA	AAA	Aaa
Very Low Credit Risk	AA+	AA+	AA+	AA+	Aa1
	AA	AA	AA	AA	Aa2
	AA-	AA-	AA-	AA-	Aa3
Low Credit Risk	A+	A+	A+	A+	A1
	A	A	A	A	A2
	A-	A-	A-	A-	A3
Moderate Credit Risk	BBB+	BBB+	BBB+	BBB+	Baa1
	BBB	BBB	BBB	BBB	Baa2
	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	Baa3
Substantial Credit Risk	BB+	BB+	BB+	BB+	Ba1
	BB	BB	BB	BB	Ba2
	BB-	BB-	BB-	BB-	B3a
High Credit Risk	B+	B+	B+	B+	B1
	B	B	B	B	B2
	B-	B-	B-	B-	B3
Very High Credit Risk	CCC+	CCC+	CCC+	CCC+	Caa1
	CCC	CCC	CCC	CCC	Caa2
	CCC-	CCC-	CCC-	CCC-	Caa3
Maybe in or Near Default	CC	CC	CC	CC	Ca
	C	C	C	C	C
Default	D	D	D	D	D

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

- على صعيد التغير في التصنيف بين عامي 2023 و2024، استقر تصنيف 5 دول هي الإمارات والسعودية والمغرب والبحرين والعراق عند نفس المستوى، بينما ارتفع تصنيف قطر والكويت وسلطنة عمان والأردن ومصر وتونس، في مقابل تراجع تصنيف لبنان.
- تغير النظرة المستقبلية لـ 6 دول هي السعودية والبحرين ومصر وقطر وسلطنة عمان والأردن، وذلك وفق وكالة واحدة على الأقل من بين أهم 4 وكالات عالمية.

التصنيفات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2024

Sovereign ratings of Arab countries by the most important international agencies, December 2024

Ranking	Country	كابيتال إنتليجنس Capital Intelligence		فيتش Fitch		موديز Moody's		ستاندرد أند بورز Standard & Poor's		الدولة	الترتيب
		2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023		
1	Qatar	AA	AA	AA	AA-	Aa2	Aa3	AA	AA	قطر	1
2	UAE	AA-	AA-	AA	AA	Aa2	Aa2			الإمارات	2
3	Kuwait	AA-	A+	AA-	AA-	A1	A1	A+	A+	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A+	A+	A+	A+	A1	A1	A	A	السعودية	4
5	Oman	BB+	BB	BB+	BB+	Ba1	Ba1	BBB-	BB+	سلطنة عمان	5
6	Morocco			BB+	BB+	Ba1	Ba1	BB+	BB+	المغرب	6
7	Jordan	BB-	B+	BB-	BB-	Ba3	B1	BB-	B+	الأردن	7
8	Bahrain	B+	B+	B+	B+	B2	B2	B+	B+	البحرين	8
9	Egypt	B	B	B	B-	Caa1	Caa1	B-	B-	مصر	9
10	Iraq			B-	B-	Caa1	Caa1	B-	B-	العراق	10
11	Tunisia			CCC+	CCC-	Caa2	Caa2			تونس	11
12	Lebanon			WD	RD	C	C	SD	SD	لبنان	12

SD: Selective Default

RD: Restricted default.

WD: Withdrawn

SD: عجز انتقائي عن السداد

RD: التخلف عن السداد المقيد.

WD: تم سحب التصنيف

- **التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة أو الجدارة:** هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل.
- أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءاً من عمليات صنع القرار على كافة المستويات. بمعنى أكثر وضوحاً يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.
- تقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استناداً للعديد من المؤشرات، وعادة ما يكون ذلك بناءً على طلب الدولة، لأن الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمراً ضرورياً للدول وخصوصاً النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعد وكالات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً تليها وكالة كابيتال إنتليجنس، ويختلف التقييم من وكالة لأخرى رغم أن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا + و- إلى جانب النظرة المستقبلية.

Source: International Credit Rating Agencies

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول كمحصلة لتحسن ترتيب 11 دولة خلال عام 2024

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول بنهاية عام 2024

Global rank of Arab countries in Fitch country risk index by the end of 2024

Arab Ranking 2024	Country	المؤشرات الفرعية Sub-indicators				المؤشر المركب Composite Index		الترتيب العربي 2024
		المخاطر التشغيلية Operational Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل Long Term Economic Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى القصير Short Term Economic Risks	المخاطر السياسية Political Risks	2024	2023	
1	UAE	13	50	38	44	35	22	1 الإمارات
2	Saudi Arabia	31	21	4	56	37	35	2 السعودية
3	Qatar	32	51	56	31	40	39	3 قطر
4	Oman	44	69	51	48	49	38	4 سلطنة عمان
5	Kuwait	59	76	77	52	60	59	5 الكويت
6	Bahrain	30	123	137	82	66	62	6 البحرين
7	Morocco	73	106	99	72	76	87	7 المغرب
8	Jordan	64	138	181	68	86	89	8 الأردن
9	Egypt	91	86	129	86	87	97	9 مصر
10	Algeria	130	99	94	108	108	129	10 الجزائر
11	Tunisia	111	172	176	87	117	151	11 تونس
12	Djibouti	166	142	167	141	159	156	12 جيبوتي
13	Iraq	152	141	79	177	162	167	13 العراق
14	Mauritania	178	152	160	168	171	176	14 موريتانيا
15	Lebanon	115	192	198	172	174	183	15 لبنان
16	Libya	174	169	124	181	177	188	16 ليبيا
17	Syria	162	198	191	191	192	199	17 سوريا
18	Palestine	181	195	179	195	195	182	18 فلسطين
19	Yemen	199	201	201	187	198	200	19 اليمن
20	Somalia	200	191	193	197	199	198	20 الصومال
21	Sudan	186	200	202	199	201	201	21 السودان
Arab Average		114	132	130	121	123	127	المتوسط العربي
Number of Countries		202	202	202	202	202	202	عدد الدول بالمؤشر

المؤشر المركب لمخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش يقيس القوة النسبية لأساسيات أكثر من 202 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أقل درجة مخاطر - The lowest risk) إلى 100 (أعلى درجة مخاطر - The highest risk).
يُحدد المؤشر المركب لمخاطر الدولة حدوث صدمة، مثل أزمة اقتصادية أو تغيير مفاجئ في البيئة السياسية، من شأنه أن يؤثر على القائمين على الأعمال التجارية داخل بلد أو إقليم أو منطقة إدارية خاصة. يتكون المؤشر المركب من متوسط مؤشر المخاطر السياسية، ومؤشر المخاطر الاقتصادية، ومؤشر المخاطر التشغيلية، ويتكون من

- **مؤشر المخاطر السياسية Political Risk Index:** تتكون درجة المخاطر السياسية الإجمالية من متوسط ثلاث ركائز رئيسية: مخاطر الحوكمة (الحكومة- المؤسسات- السياسات)، ومخاطر المجتمع (الاستقطاب الاجتماعي- التنمية البشرية)، والمخاطر الأمنية (الداخلية- الخارجية).
- **مؤشر المخاطر الاقتصادية Economic Risk Index:** يُقَيَّم مدى تحقيق الدولة لتوازن فعال مع النمو غير التضخمي، واحتواء العجز المالي والخارجي، والحفاظ على نسب دين قابلة للإدارة، ويتضمن:
 1. مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل (LTERI): يأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية للنمو الاقتصادي، وسوق العمل، واستقرار الأسعار، واستقرار سعر الصرف، واستدامة ميزان المدفوعات، فضلاً عن التوقعات المالية والدين الخارجي.
 2. مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI): نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، والبطالة، وتقلبات أسعار الصرف، وديناميكيات ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى بيانات اعتماد المالية العامة والديون الخارجية على مدى العامين المقبلين، باستخدام العام الحالي كنقطة مرجعية.
- **مؤشر المخاطر التشغيلية Operational Risk Index:** يقيس جودة بيئة الأعمال، من خلال رصد المخاطر التشغيلية في 4 مجالات: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن.

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

1-1-2 مؤشر فيتش لمخاطر الدول

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول تحسناً بـ 4 مراكز بنهاية عام 2024، كمحصلة لتحسن ترتيب 11 دولة عربية واستقرار ترتيب السودان، في مقابل تراجع ترتيب 9 دول بالمؤشر.

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن ومصر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، بينما جاء ترتيب 12 دولة عربية أقل من هذا المتوسط ما بين المركز 108 للجزائر والمركز 201 للسودان.

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة بقيادة الإمارات (35 عالمياً) تلتها السعودية (37 عالمياً) ثم قطر (40 عالمياً) تلتها سلطنة عمان (49 عالمياً) ثم الكويت (60 عالمياً) فالبحرين (66 عالمياً).

- شهد ترتيب 11 دولة عربية تحسناً في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2024 تصدرتهم تونس التي قفزت 34 مركزاً، بينما استقر ترتيب السودان عند المركز 201 عالمياً، في مقابل تراجع ترتيب 9 دول تصدرتهم كل من الإمارات وفلسطين بتراجع بمقدار 13 مركزاً لكل منهما.

- على مستوى المؤشرات الفرعية، سجلت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب في مؤشر المخاطر التشغيلية خلال السنوات الأربعة الأخيرة، تلاه مؤشر المخاطر السياسية.

- استمر الظهور اللافت لمصر والأردن والعراق ضمن الدول الستة الأفضل أداءً على المستوى العربي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية الأربعة لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عامي 2023 و2024.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول إلى المركز 82 خلال عام 2024

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول بنهاية عام 2024

Global ranking of Arab countries in PRS country risk index by the end of 2024

Arab Ranking 2024	Country	المؤشرات الفرعية 2024 Sub-indicators 2024			المؤشر المركب Composite Index		الترتيب العربي 2024
		مؤشر المخاطر الاقتصادية Economic Risk Index	مؤشر المخاطر المالية Financial Risk Index	مؤشر المخاطر السياسية Political Risk Index	2024	2023	
1	UAE	2	53	28	13	12	1 الإمارات
2	Qatar	3	29	41	14	10	2 قطر
3	Saudi Arabia	41	14	27	17	8	3 السعودية
4	Oman	6	33	45	20	27	4 سلطنة عمان
5	Kuwait	15	6	55	25	16	5 الكويت
6	Libya	4	1	120	45	40	6 ليبيا
7	Bahrain	11	109	58	53	48	7 البحرين
8	Morocco	75	40	70	71	83	8 المغرب
9	Algeria	95	2	95	76	72	9 الجزائر
10	Iraq	89	6	128	105	106	10 العراق
11	Jordan	102	91	100	109	97	11 الأردن
12	Tunisia	119	113	92	110	116	12 تونس
13	Egypt	130	133	105	132	112	13 مصر
14	Somalia	95	40	141	134	135	14 الصومال
15	Syria	138	138	138	138	139	15 سوريا
16	Yemen	139	139	137	139	128	16 اليمن
17	Sudan	140	131	140	140	140	17 السودان
18	Lebanon	141	140	132	141	141	18 لبنان
Arab Average		75	68	92	82	79	المتوسط العربي
Number of Countries		141	141	141	141	141	عدد الدول بالمؤشر

مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول: هو مؤشر صادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في نحو 140 دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاماً، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً. وتعكف مجموعة PRS أيضاً على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تمتد لعام واحد أو لخمس أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر لتعظيم استفادة المستثمرين حول العالم بالدرجة الأولى.

ويحسب المؤشر المركب تجميعياً بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما يساهم تصنيف المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر بالدولة، وذلك على النحو التالي:

- تصنيف المخاطر السياسية: يتضمن تقييماً للاستقرار السياسي للدول على أساس مقارن، من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.
- تصنيف المخاطر الاقتصادية: يقدم تقييماً لنقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.
- تصنيف المخاطر المالية: يتضمن تقييماً للوضع المالي للدولة وقدرتها على سداد ديونها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري إلى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية لتغيره.

Source: PRS Group

1-1-3 مؤشر PRS لمخاطر الدول

- شهد متوسط ترتيب 18 دولة عربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول تراجعاً بمقدار 3 مراكز إلى المركز 82 بنهاية عام 2024.
- حازت دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر، وجاء ترتيب المغرب مساوياً لهذا المتوسط في حين حازت 10 دول عربية على ترتيب دون هذا المتوسط ما بين المرتبة 76 بالنسبة للجزائر والمرتبة 141 للبنان.
- حلت الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان والكويت ضمن ترتيب أفضل 25 دولة في المؤشر على المستوى العالمي (مما يعني مستوى منخفضاً لمخاطر الدولة)، وتصدرت الإمارات المقدمة عربياً (13 عالمياً)، تلتها قطر ثانياً (14 عالمياً)، فالسعودية ثالثاً (17 عالمياً) ثم سلطنة عمان والكويت في المركزين الرابع والخامس عربياً و20 و25 عالمياً على التوالي.
- شهد ترتيب 6 دول عربية تحسناً في مؤشر PRS لمخاطر الدول خلال عام 2024، هي تونس وسلطنة عمان والمغرب والعراق والصومال وسوريا.
- شهد ترتيب كل من السودان ولبنان استقراراً عند المركزين 140 و141 عالمياً على التوالي بين عامي 2023 و2024، بينما تراجع ترتيب 10 دول أخرى تصدرتهم مصر بتراجعها 20 مركزاً.
- على مستوى المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر المخاطر المالية تلاه مؤشر المخاطر الاقتصادية للعام الثاني على التوالي.
- حلت 4 دول عربية هي الإمارات وقطر ليبيا والجزائر ضمن المراكز الخمس الأولى عالمياً في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر PRS لمخاطر الدول عام 2024.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS

1-1-4 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (1)

من خلال رصد ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود الصادرة عن الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة لعام 2024 وفي مقدمتها مجموعة كريدينكو وشركة اليانز تريد العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان أند براد ستريت، تبين ما يلي:

تراجع

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة بنهاية عام 2024

4 دول

خليجية والمغرب الأقل عربياً في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد التزامات التعاملات التجارية

القصير ودان أند براد ستريت. جاءت الكويت في المرتبة الرابعة عربياً وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير المتعلقة بعمليات التصدير إليها. حلت المغرب خامساً ثم سلطنة عمان سادساً، تلتها الجزائر في المرتبة السابعة عربياً ثم الأردن فالبحرين ومصر وموريتانيا وجيبوتي على التوالي. كان من اللافت ظهور مصر والمغرب والجزائر والأردن في ترتيب متقدم في مؤشر دان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود عام 2024.

- تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في 7 مؤشرات لتقييم المخاطر المتعلقة بالأعمال التجارية من المركز 108 عام 2023 إلى المركز 111 عام 2024، نتيجة لتراجع متوسط ترتيب 15 دولة عربية في المؤشرات المرصودة، واستقرار متوسط ترتيب ليبيا في مقابل تحسن متوسط ترتيب 5 دول فقط بقيادة الإمارات التي قفزت 13 مركزاً.
- حلت الدول العربية الثمانية الأولى في مستوى أفضل من المتوسط العربي في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة بنهاية عام 2024، في حين حلت الدوال الـ 13 المتبقية في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المركزين 112 للبحرين و162 للصومال.

- سجلت الدول العربية أفضل أداء وفقاً لمتوسط ترتيبها عالمياً في مؤشر دان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود (100/44)، تلاه مؤشر اليانز تريد في المدى القصير (168/116)، ثم كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير (241/150).

- تصدرت الإمارات المقدمة في متوسط الترتيب عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة أي أنها الأقل عربياً في مخاطر التجارة عبر الحدود، وحلت في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشري اليانز تريد لمخاطر الدول في المدى القصير ودان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود.

- حلت السعودية وقطر في المرتبتين الثانية والثالثة عربياً، في مؤشرات مخاطر التجارة عبر الحدود، مع محافظتهما على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشري اليانز تريد لمخاطر الدول في المدى

مؤشر اليانز تريد: يقيس تصنيف مخاطر الدول الصادر عن شركة اليانز تريد مخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في 241 دولة حول العالم، والتي ترجع إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات في المدين المتوسط والقصير. ويتكون التقييم العام من: **درجة الدولة:** يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم إلى 6 مستويات تتراوح من AA أقل درجة خطورة إلى D (أعلى درجة خطورة)، **مستوى مخاطر الدولة** وهو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحاً على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و 12 شهراً المقبلة وخصوصاً التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية.

مؤشر نيكسي: يعمل على تقييم المخاطر في أكثر من 140 دولة حول العالم من خلال مناقشة عدد من العوامل، بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية ويحدد الفئة التي تنتمي إليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) إلى H (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر دان أند براد: يقدم المؤشر تقييماً مقارناً لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من 1 (الأقل خطورة) إلى 7 (الأكثر خطورة)، ويقدم معلومات شاملة عن التغييرات في بيئة الأعمال في 132 دولة حول العالم.

مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية في معاملات التصدير (تغطي 241 دولة حول العالم): يقيس تصنيف المخاطر السياسية احتمالية وجود خطر ناتج عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية لمدة تمتد لعام (في المدى القصير)، ولمدة تتجاوز العام (المدين المتوسط والطويل)، وذلك على مقياس من 1 (أقل مخاطر) إلى 7 (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمخاطر في المعاملات التجارية: يقيم خطر عدم قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية، ويشمل مخاطر التحويل وقابلية التحويل (أي المخاطر التي تفرضها الحكومة على رأس المال أو ضوابط الصرف التي تمنع المستثمرين من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية و/أو تحويل الأموال إلى الدائنين الموجودين خارج الدولة)، وحالات القوة الجبرية (مثل الحرب، ونزع الملكية، والثورة، والاضطرابات المدنية، والفرضات، والزلازل)، ويتم تصنيف الدول إلى 8 فئات مخاطر من صفر إلى 7، يشير الصفر إلى أفضل مستوى تصنيف، و7 يمثل الحد الأقصى لمستوى المخاطر أي أدنى مستوى في التصنيف.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-4 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية بنهاية عام 2024

Global rank of Arab countries in the most important indicators of country risks related to trade transactions by the end of 2024

Arab Ranking 2024	Country	المتوسط العام للترتيب	المتوسط العام للترتيب	تصنيفات أخرى للمخاطر التجارية Other classifications of Commercial Risks				تصنيف كريدنبدو لمخاطر التصدير إلى الدولة Credendo rating of export risk to the country			الترتيب العربي 2024	الدولة
				تصنيف دان أند D&B Rating	مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة NEXI Risk Index for Trade	تصنيف اليانز تريدم للمدى المتوسط Allianz Trade Medium Term Rating	تصنيف اليانز تريدم للمدى القصير Allianz Short Term Rating	تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Premium classification OECD	مخاطر سياسية في المدينين المتوسط والطويل Political Risk M/L Term	مخاطر سياسية في المدى القصير Political Risk Short Term		
1	UAE	35	48	1	26	72	1	41	38	66	1	الإمارات
2	Saudi Arabia	42	35	1	26	95	1	41	66	66	2	السعودية
3	Qatar	43	45	1	26	72	1	41	93	66	3	قطر
4	Kuwait	47	42	11	26	95	91	41	66	1	4	الكويت
5	Morocco	55	56	36	43	95	1	49	93	66	5	المغرب
6	Oman	61	67	11	58	95	1	63	93	107	6	سلطنة عمان
7	Algeria	86	74	36	71	127	91	76	93	107	7	الجزائر
8	Jordan	109	106	36	71	127	134	76	146	170	8	الأردن
9	Bahrain	112	89	11	87	127	183	93	146	138	9	البحرين
10	Egypt	129	127	36	87	170	134	93	186	195	10	مصر
10	Mauritania	129	137		102	170	134	116	146	107	10	موريتانيا
12	Djibouti	132	127		102	127	91	116	186	170	12	جيبوتي
13	Tunisia	140	134	67	102	170	183	116	146	195	13	تونس
14	Iraq	148	144	67	102	170	183	116	186	213	14	العراق
14	Lebanon	148	144	67	102	170	183	116	186	213	14	لبنان
14	Libya	148	148	67	102	170	183	116	186	213	14	ليبيا
17	Sudan	153	148	100	102	170	183	116	186	213	17	السودان
17	Syria	153	148	100	102	170	183	116	186	213	17	سوريا
17	Yemen	153	148	100	102	170	183	116	186	213	17	اليمن
20	Palestine	154	149		102			116	186	213	20	فلسطين
21	Somalia	162	155		102	170	183	116	186	213	21	الصومال
Arab Average		111	108	44	78	137	116	90	142	150		المتوسط العربي
No.Countries in the index		199	203	104	146	241	241	176	241	241		عدد الدول بالمؤشر

تراجع

متوسط ترتيب
الدول العربية في مؤشرات
تقييم المخاطر المتعلقة
بالاستثمار خلال عام 2024

دول

مجلس التعاون
الخليجي والمغرب مازالت
الأقل عربياً في مخاطر مناخ
الاستثمار والأعمال

1-1-5 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (1)

شهد متوسط ترتيب الدول العربية في 6 مؤشرات لتقييم مخاطر الاستثمار المباشر في الدول والصادرة عن مجموعة كريدينكو وكوفاس، تراجعاً بمقدار مركزين خلال عام 2024، محصلة لتراجع متوسط ترتيب 15 دولة عربية في المؤشرات الستة المذكورة وفيما يلي التفصيل:

- شهد متوسط ترتيب 15 دولة عربية تراجعاً في المؤشرات الستة المتعلقة بالاستثمار المباشر في الدول لعام 2024، تصدرتهم ليبيا والسودان والعراق، حيث تراجع ترتيب كل منهم بمقدار 9 مراكز في مقابل تحسن ترتيب 6 دول تصدرتها البحرين بتقدمها 8 مراكز.
- حققت 11 دولة عربية متوسط ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشرات الستة، في حين حلت 10 دول في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المركزين 124 لموريتانيا و 198 لفلسطين وسوريا واليمن والصومال.

لمخاطر الدولة (16 عالمياً). جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة عربياً وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (16 عالمياً) ومخاطر مصادرة الملكية (46 عالمياً)، ثم مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر مناخ الأعمال (51 عالمياً). كان من اللافت ظهور كل من الأردن والجزائر وتونس وجيبوتي ضمن في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الستة المتعلقة بمخاطر الاستثمار في الدولة خلال عام 2024.

- واصلت الدول العربية تسجيلها أفضل أداء وفقاً لمتوسط الترتيب في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة في الاستثمار المباشر (154/81)، ثم مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الأعمال (150/86) تلاه مؤشر كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (209/128) بينما سجلت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر كريدينكو لمخاطر العنف السياسي (227/178).
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب المقدمة عربياً في متوسط الترتيب في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الدولة، مما يعني أنها الأقل عربياً في مخاطر مناخ الاستثمار والأعمال عام 2024.
- تصدرت الإمارات المقدمة في متوسط الترتيب عربياً في المؤشرات الستة خلال عامي 2023 و 2024، وسجلت أفضل ترتيب لها عالمياً في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (الأولى عالمياً) وكوفاس لمخاطر الدولة (16 عالمياً).
- حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً ، وسجلت أفضل ترتيب لها عالمياً في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (16 عالمياً)، وكوفاس

مؤشر كريدينكو لمخاطر بيئة الأعمال (يغطي 240 دولة حول العالم): تم استحداث مؤشر لتقييم بيئة الأعمال في عمليات التصدير من خلال تقييم المخاطر الناتجة عن تقصير المدين في المقام الأول والقطاع التجاري والدولة في سداد الديون، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية والتضخم وغيرها، بالإضافة الى مؤشرات تعكس تجربة الدولة في السداد بسبب تخلف المدين عن السداد، وذلك على مقياس من A (أقل مخاطر) الى G (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر كريدينكو للمخاطر في الاستثمارات المباشرة في الدولة (يغطي 240 دولة حول العالم): تأخذ مجموعة كريدينكو في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزاع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي والقيود المفروضة على تحويل العملة على النحو التالي:

مخاطر العنف السياسي: تشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية . وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي. ويركز مؤشر كريدينكو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.

مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية: تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب، وتقوم مجموعة كريدينكو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.

مخاطر عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل: تشير إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل في مؤشر كريدينكو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة وتقييم مناخ الأعمال: تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر انتماء الشركات وتعثر الأعمال في 160 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع لشركة كوفاس) وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-5 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال بنهاية عام 2024

Global rank of Arab countries in the most important indicators of risks related to investment and business environment by the end of 2024

Arab Ranking 2024	Country	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2024	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2023	تقييم كوفاس لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة Coface Assessment of Risks of Direct Investment in the Country		تصنيف كريدينو لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة Credendo Rating of Risks of Direct Investment in the Country				الدولة	الترتيب العربي 2024
				تقييم مخاطر مناخ الأعمال Business climate risk assessment	تقييم مخاطر الدولة Country risk assessment	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل Risks of Currency Inconvertibility and Transfer Restriction	مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية Risks of Expropriation and Government Action	مخاطر العنف السياسي Political Violence Risks	مخاطر مناخ الأعمال Business Environment Risk		
1	UAE	42	47	29	16	38	46	119	1	الإمارات	1
2	Qatar	57	56	38	16	93	61	119	16	قطر	2
3	Oman	68	69	51	81	93	46	119	16	سلطنة عمان	3
4	Morocco	77	75	51	55	93	61	153	51	المغرب	4
5	Saudi Arabia	78	76	75	32	66	90	153	51	السعودية	5
6	Kuwait	80	78	38	32	66	90	119	133	الكويت	6
7	Bahrain	85	93	51	81	146	61	153	16	البحرين	7
8	Algeria	95	102	105	81	93	124	153	16	الجزائر	8
9	Jordan	108	104	75	81	146	61	153	133	الأردن	9
10	Tunisia	117	116	75	81	146	61	153	186	تونس	10
11	Djibouti	123	126	105	81	186	124	188	51	جيبوتي	11
12	Mauritania	124	128	105	81	146	124	153	133	موريتانيا	12
13	Egypt	138	132	75	81	186	90	188	209	مصر	13
14	Lebanon	172	165	132	124	186	152	227	209	لبنان	14
15	Iraq	183	174	150	154	186	171	227	209	العراق	15
15	Sudan	183	174	150	154	186	171	227	209	السودان	15
15	Libya	183	174	150	154	186	171	227	209	ليبيا	15
18	Palestine	198	196			186	171	227	209	فلسطين	18
18	Syria	198	196			186	171	227	209	سوريا	18
18	Yemen	198	196			186	171	227	209	اليمن	18
18	Somalia	198	196			186	171	227	209	الصومال	18
Arab Average		129	127	86	81	142	114	178	128	المتوسط العربي	
Number of Countries		204	214	160	160	241	184	240	240	عدد الدول بالمؤشر	

1-1-6 أبرز 5 مخاطر تواجه الدول العربية في المدى القريب (1)

**مخاطر النقص في إمدادات المياه
والصراعات المسلحة والدين العام وفقاعة
الأصول ضمن أهم التهديدات لدول المنطقة**

**الانكماش الاقتصادي والتضخم والبطالة أكثر
المخاطر الاقتصادية تهديداً للدول العربية
خلال العامين المقبلين**

يشير أحدث تقرير للمخاطر العالمية الصادر في يناير 2025 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي شمل 11 دولة عربية، إلى أن هناك 18 خطراً أساسياً من المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين، ووزعت تلك المخاطر على 5 مجالات رئيسية تصدرتها المخاطر الاقتصادية، تليها المخاطر المجتمعية، ثم البيئية تليها الجيوسياسية ثم التكنولوجيا في المرتبة الأخيرة، وفيما يلي التفصيل:

- تصدرت أزمة الانكماش الاقتصادي قائمة المخاطر التي من المتوقع أن تواجه 10 دول عربية خلال العامين المقبلين، سواء كانت على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في البحرين، أو الثاني كما في العراق وسلطنة عمان وقطر وتونس واليمن أو الثالث كالأردن، أو الرابع كما في السعودية وقطر والأردن أو الخامس كما الحال في المغرب والسعودية والإمارات.
- حل خطر التضخم في المرتبة الثانية، حيث من المتوقع أن يواجه 9 دول عربية، سواء كان على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في كل من مصر وقطر والإمارات، أو الثاني كما في البحرين والأردن والمغرب والسعودية أو الخامس كما في سلطنة عمان وتونس.
- حلت أزمة البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية في المرتبة الثالثة، حيث من المتوقع أن تواجه 6 دول هي البحرين والأردن ومصر وسلطنة عمان والمغرب واليمن خلال العامين المقبلين.
- حل خطر النقص في إمدادات المياه في المرتبة الرابعة، حيث من المتوقع أن يواجه كلا من مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس.
- جاءت أزمة الصراعات المسلحة في المرتبة الخامسة، حيث من

مخاطر جيوسياسية: تتضمن الصراعات المسلحة على مستوى الدولة (الحروب بالوكالة، والحروب الأهلية، والانقلابات، والإرهاب، وغيرها)، والأسلحة أو المخاطر البيولوجية أو الكيميائية أو النووية، والمواجهة الجيواقتصادية (العقوبات، والتعريفات الجمركية، وغيرها). العنف داخل الدولة (أعمال الشغب، وحوادث إطلاق النار الجماعي، وغيرها).

مخاطر مجتمعية: تتضمن تدهور الصحة والرفاهية، وتآكل حقوق الإنسان و/أو الحريات المدنية، وعدم المساواة (في الثروة والدخل)، والأمراض المعدية، وضعف البنية التحتية العامة والحماية الاجتماعية، وانعدام الفرص الاقتصادية أو البطالة، والهجرة أو النزوح القسري، والاستقطاب المجتمعي.

مخاطر تكنولوجية: تتضمن الآثار السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، الآثار السلبية للتقنيات (التكنولوجيا الحيوية، الهندسة الجيولوجية)، والرقابة والمراقبة، والتجسس والحرب الإلكترونية، والتضليل الإعلامي، والأضرار الإلكترونية.

يقدم مسح 2024 صورة استشرافية للمخاطر الخمسة الأولى التي تواجه 122 اقتصاداً شمله الاستطلاع (منها 11 دولة عربية)، لتحديد المخاطر الخمسة التي من المرجح أن تشكل أكبر تهديد لدولهم في العامين المقبلين، وبالتأكيد على قائمة تضم 33 خطراً. يشير "الخطر 1" إلى أكثر المخاطر التي يتم اختيارها بشكل متكرر في كل اقتصاد.

يعد تقرير المخاطر العالمية السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، رؤية أمنية استشرافية للمخاطر المستقبلية وما يرتبط بها من تهديدات محتملة سواء على المدى القريب (سنتين)، أو المدى البعيد (عشر سنوات)، وذلك بالاعتماد على مسح إدراك المخاطر العالمية (Global Risks Perception Survey GRPS)، ويشير التقرير إلى أن "الخطر العالمي" هو احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها أن تؤثر سلباً على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو السكان أو الموارد الطبيعية. ويعرض تقرير 2024 نحو 33 خطراً وتعريفًا عالمياً تم تبنيها في استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2024-2025 موزعة وفق 5 مستويات، لكل منها لون مختلف على النحو التالي:

مخاطر اقتصادية: تتضمن انفجار أزمة الأصول، وتركيز الموارد والتقنيات الاستراتيجية، وانتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع، وأزمات الديون، واضطرابات في سلاسل التوريد، اضطرابات في البنية التحتية الحيوية، والانكماش الاقتصادي، والنقص في المواهب و/أو العمالة.

مخاطر بيئية: تتضمن فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، وتغييرات حرجية في أنظمة الأرض، والظواهر المناخية المتطرفة (فيضانات، وغيرها)، ونقص الموارد الطبيعية (غذاء، ماء)، و كوارث طبيعية غير مرتبطة بالطغرس (زلازل، براكين، تسونامي)، والتلوث (الهواء، التربة، الماء، وغيرها).

1-1-6 أبرز 5 مخاطر تواجه الدول العربية في المدى القريب (2)

أهم 5 مخاطر تهدد الدول العربية وفق استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025

Top 5 risks threatening Arab countries identified by the World Economic Forum's 2025 executive opinion survey

الدولة	الخطر الأول Risk 1	الخطر الثاني Risk 2	الخطر الثالث Risk 3	الخطر الرابع Risk 4	الخطر الخامس Risk 5	Country
البحرين	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	التضخم Inflation	النقص في اليد العاملة Labour shortage	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	الأمن السيبراني Cyber insecurity	Bahrain
مصر	التضخم Inflation	الدين العام Public debt	الصراعات المسلحة (بين الدول، داخل الدولة، الحروب بالوكالة، الانقلابات، إلخ) Armed conflict (interstate, intrastate, proxywars, coups etc.)	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	Egypt
العراق	الصراعات المسلحة (بين الدول، داخل الدولة، الحروب بالوكالة، الانقلابات، إلخ) Armed conflict (interstate, intrastate, proxywars, coups etc.)	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	الجريمة والنشاط الاقتصادي غير المشروع Crime and illicit economic activity	Iraq
الأردن	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	التضخم Inflation	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	الدين العام Public debt	Jordan
سلطنة عمان	الظواهر الجوية المتطرفة (الفيضانات، موجات الحر، إلخ) Extreme weather events (floods, heatwaves etc.)	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	النتائج السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence technologies	التضخم Inflation	Oman
المغرب	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	التضخم Inflation	الفقر وعدم المساواة (الثروة والدخل) Poverty and inequality (wealth, income)	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	Morocco
السعودية	انفجار فقاعة الأصول Asset bubble burst	التضخم Inflation	النتائج السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence technologies	الصراعات المسلحة (بين الدول، داخل الدولة، الحروب بالوكالة، الانقلابات، إلخ) Armed conflict (interstate, intrastate, proxywars, coups etc.)	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	Saudi Arabia
قطر	التضخم Inflation	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	انفجار فقاعة الأصول Asset bubble burst	هجمات على البنية التحتية الحيوية Attacks on critical infrastructure	المواجهة الجيواقتصادية (العقوبات، التعريفات الجمركية، فحص الاستثمارات، إلخ) Geoeconomic confrontation (sanctions, tariffs, investment screening etc.)	Qatar
الإمارات	التضخم Inflation	انفجار فقاعة الأصول Asset bubble burst	الظواهر الجوية المتطرفة (الفيضانات، موجات الحر، إلخ) Extreme weather events (floods, heatwaves etc.)	الأمن السيبراني Cyber insecurity	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	UAE
تونس	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	النقص في إمدادات الغذاء Food supply shortage	الدين العام Public debt	التضخم Inflation	Tunisia
اليمن	الصراعات المسلحة (بين الدول، داخل الدولة، الحروب بالوكالة، الانقلابات، إلخ) Armed conflict (interstate, intrastate, proxywars, coups etc.)	الانكماش الاقتصادي (مثل الركود الاقتصادي والكساد) Economic downturn (e.g. recession, stagnation)	البطالة أو انعدام الفرص الاقتصادية Unemployment or lack of economic opportunity	الفقر وعدم المساواة (الثروة والدخل) Poverty and inequality (wealth, income)	الحالات الصحية المزمنة وتدهور الصحة Chronic health conditions and decline in	Yemen

مخاطر اقتصادية Economic Risks	مخاطر بيئية Environmental Risks	مخاطر جيوسياسية Geopolitical Risks	مخاطر مجتمعية Societal Risks	مخاطر تكنولوجية Technological Risks
----------------------------------	------------------------------------	---------------------------------------	---------------------------------	--

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

1-2-1 أهم المؤشرات الاقتصادية (الأداء الداخلي) بنهاية عام 2024

الإمارات

الأفضل عربياً في مؤشرات
تقييم الأداء الاقتصادي بمتوسط
ترتيب 38 عالمياً عام 2024

تراجع

متوسط ترتيب الدول
العربية في 14 مؤشراً لتقييم
الأداء الاقتصادي الداخلي
والخارجي خلال عام 2024

استناداً إلى 14 مؤشراً اقتصادياً ومالياً تعكس
الأداء الداخلي وتعامل الدول العربية مع
الخارج بنهاية عام 2024، شهد المتوسط
العام لترتيب الدول العربية عالمياً في تلك
المؤشرات تراجعاً بمقدار 5 مراكز إلى
المركز 100 وفيما يلي التفاصيل:

• حلت 10 دول عربية في مستوى أفضل
من المتوسط العام لترتيب الدول العربية
في المؤشرات الأربعة عشرة.

• حققت 4 دول عربية تحسناً في متوسط
ترتيبها في المؤشرات الاقتصادية الأربعة
عشرة خلال عام 2024، تصدرتهم
سوريا بتقدمها 11 مركزاً، بينما استقر
ترتيب كل من موريتانيا وتونس في مقابل
تراجع متوسط ترتيب 15 دولة أخرى في
المؤشرات المرصودة تصدرهم ليبيا.

• تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي
والعراق وليبيا والجزائر المقدمة في
متوسط الترتيب عربياً في المؤشرات
الاقتصادية الأربعة عشرة، بقيادة
الإمارات في المرتبة الأولى عربياً
بمتوسط ترتيب عالمي بلغ 38 ، تلتها
قطر بمتوسط ترتيب 46 عالمياً، ثم
الكويت بمتوسط 58 عالمياً، فالسعودية
بمتوسط 60 عالمياً، ثم سلطنة عمان
والبحرين والعراق وليبيا والجزائر على
التوالي.

• سجلت الدول العربية أفضل متوسط
ترتيب لها خلال عام 2024 في مؤشر
إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات
السلع والخدمات والدخل الأولي، تلاه
مؤشر عدد السكان، ثم الناتج المحلي
الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية، بينما
حققت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر
معدل البطالة.

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية (الأداء الداخلي) لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the most important economic indicators
(internal performance) - 2024

Arab Ranking 2024	Country	(9) معدل البطالة % Unemployment rate %	(8) عدد السكان بالمليون Population Millions	(7) إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج الإجمالي Total investment as % of GDP	(6) معدل تضخم أسعار المستهلك (متوسط - تغير سنوي) Inflation average consumer prices (change)	(5) نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية GDP per Capita, PPP (\$)	(4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita (\$)	(3) الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية Nominal GDP, PPP (US\$ bn)	(2) الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) Nominal GDP (US\$ bn)	(1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Real GDP Growth (%)	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	16	85	44	47	16	23	38	29	75	الإمارات	1
2	Qatar	1	135		26	5	10	62	56	126	قطر	2
3	Kuwait	17	125	163	80	42	39	74	59	190	الكويت	3
4	Saudi Arabia	63	43	36	43	33	43	18	19	151	السعودية	4
5	Oman	49	122	59	13	56	59	78	72	143	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	7	150	37	19	25	45	98	97	111	البحرين	6
7	Iraq	170	35		73	112	111	43	51	175	العراق	7
8	Libya	177	105	32	54	115	112	100	102	182	ليبيا	8
9	Algeria	155	33	10	119	104	114	40	52	87	الجزائر	9
10	Morocco	141	40	38	20	130	130	58	60	98	المغرب	10
11	Mauritania	149	126	30	60	137	151	144	152	46	موريتانيا	11
12	Djibouti	184	158	170	53	134	131	165	165	15	جيبوتي	12
13	Syria	163	56		192		194		154	129	سوريا	13
14	Egypt	123	14	161	186	92	135	17	43	125	مصر	14
15	Somalia	178	73		147	187	184	149	149	66	الصومال	15
16	Jordan	175	84	112	5	128	122	94	91	124	الأردن	16
17	Tunisia	172	81	164	158	117	129	84	92	150	تونس	17
18	Sudan	182	30		194	182	188	97	113	194	السودان	18
19	Yemen	174	38	169	187	190	192	113	132	187	اليمن	19
20	Lebanon	186	120		188	123	118	121	112	193	لبنان	20
21	Palestine	185	117		190	180	147	157	145	195	فلسطين	21
	Arab Average	127	84	88	98	105	113	88	93	132	المتوسط العربي	
	Number of Countries	188	196	170	196	194	196	194	196	196	عدد الدول بالمؤشر	

1-2-2 أهم المؤشرات الاقتصادية (الوضع الخارجي) بنهاية عام 2024

الكويت

تصدرت عربياً
في 4 مؤشرات لأداء الاقتصاد
الخارجي وحلت ضمن
المراكز الخمسة الأولى عالمياً

قطر

الأفضل عربياً
في معدل البطالة
ومؤشري نصيب الفرد
من الناتج المحلي الإجمالي

السعودية

تصدرت المرتبة
الأولى عربياً والـ 19
عالمياً في مؤشر حجم
الناتج المحلي الإجمالي

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية (الوضع الخارجي) لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the most important economic indicators (external position) - 2024

Arab Ranking 2024	Country	المتوسط العام للترتيب 2024	المتوسط العام للترتيب 2023	(14) إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي Total debt service as % of exports G&S & primary income	(13) إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج Total Government Gross Debt as % of GDP	(12) رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Current Account Balance as % of GDP	(11) رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار Current Account Balance in USD Billions	(10) صافي الإقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج General government net lending / borrowing as % of GDP	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	38	37	76	36	20	14	10	الإمارات	1
2	Qatar	46	47	66	60	6	18	33	قطر	2
3	Kuwait	58	51	1	3	2	16	2	الكويت	3
4	Saudi Arabia	60	40	1	34	82	176	100	السعودية	4
5	Oman	62	60	58	47	57	47	9	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	78	73	50	187	35	48	185	البحرين	6
7	Iraq	80	79	41	66	60	38	63	العراق	7
8	Libya	86	63	28		25	43	40	ليبيا	8
9	Algeria	90	80	26	78	98	161	187	الجزائر	9
10	Morocco	95	101	91	136	101	150	131	المغرب	10
11	Mauritania	105	105		76	148	111	41	موريتانيا	11
12	Djibouti	109	108		45	4	56	138	جيبوتي	12
13	Syria	117	128	1	6	165	114		سوريا	13
14	Egypt	119	109	100	164	143	189	169	مصر	14
15	Somalia	123	122	1	122	170	132	39	الصومال	15
16	Jordan	123	120	134	170	147	159	178	الأردن	16
17	Tunisia	130	130	127	157	105	120	157	تونس	17
18	Sudan	135	132	34	195	124	125	91	السودان	18
19	Yemen	140	122	1	141	183	160	89	اليمن	19
20	Lebanon	145	154	139	190	185	172	36	لبنان	20
21	Palestine	154	130		20	193	168		فلسطين	21
	Arab Average	100	95	54	97	98	106	89	المتوسط العربي	
	Number of Countries			141	195	195	195	192	عدد الدول بالمؤشر	

على صعيد الدول العربية التي جاءت في ترتيب متقدم في المؤشرات الاقتصادية لعام 2024:

- حلت الكويت في المرتبة الأولى عربياً في 4 مؤشرات هي: إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي (الأولى عالمياً)، ومؤشري صافي الإقراض كنسبة من الناتج ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج (2 عالمياً)، وإجمالي الدين الحكومي كنسب من الناتج (3 عالمياً).
- حلت قطر في المرتبة الأولى عربياً وعالمياً في مؤشر معدل البطالة، كما تصدرت عربياً في مؤشر نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية (5 عالمياً)، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10 عالمياً).
- تصدرت السعودية المرتبة الأولى عربياً في مؤشري الناتج المحلي الإجمالي (19 عالمياً)، وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي (الأولى عالمياً).
- تصدرت الإمارات عربياً في مؤشر رصيد الحساب الجاري، والجزائر في مؤشر إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج الإجمالي، ومصر في مؤشري عدد السكان و الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية، والأردن في مؤشر معدل التضخم، وجيبوتي في مؤشر معدل نمو الناتج.

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (1)

دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة قطر تواصل
تصدرها مقدمة الترتيب عربياً في مؤشر الحوكمة

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية
في مؤشر الحوكمة العالمي عام 2023
مع استمراره دون نظيره العالمي

وفق أحدث البيانات الخاصة بمؤشر الحوكمة العالمي الصادر عن البنك الدولي لـ 212 دولة حول العالم، تشير البيانات إلى تحسن متوسط الترتيب العام لـ 21 دولة عربية بمقدار مركز واحد إلى المركز 151 عام 2023، وفيما يلي التفصيل :

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- مازال متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية أقل من متوسط الترتيب العالمي.
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر فاعلية الحكومة تلاه مؤشرا الجودة التنظيمية وسيادة القانون على التوالي عام 2023.

- مازال مؤشر المشاركة والمساءلة يشهد أدنى أداء عربي في المتوسط، حيث لازالت جميع الدول العربية في ترتيب أدنى من متوسط الترتيب العالمي في هذا المؤشر خلال عامي 2023.

- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي في مؤشري فاعلية الحكومة ومكافحة الفساد.

- حلت قطر في مقدمة الترتيب في مؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب وسيادة القانون، بينما تصدرت البحرين عربياً في مؤشر الجودة التنظيمية.

- مازالت تونس تصدر مقدمة الترتيب العربي في مؤشر المشاركة والمساءلة للعام الثالث على التوالي.

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

- واصلت 9 دول عربية تواجدها في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2023، في حين تراوح ترتيب باقي الدول ما بين المركز 157 لمصر والمركز 212 للصومال.
- شهد الترتيب العالمي لـ 13 دولة عربية تحسناً خلال عام 2023، تصدرتهم السعودية وقفزت 10 مراكز.

- تراجع ترتيب 4 دول عربية في المؤشر تصدرتهم فلسطين بتراجعها 11 مركزاً، بينما استقر ترتيب لبنان والعراق واليمن والصومال خلال عام 2023.

- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن تصدرها مقدمة الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2023 وحازت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، وتصدرت قطر المقدمة عربياً بحلولها في المرتبة 69 عالمياً.

- حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً (70 عالمياً) تلتها سلطنة عمان (92) عالمياً، ثم الكويت (96) عالمياً، والسعودية خامساً (97) عالمياً، ثم البحرين والأردن على التوالي.

مؤشرات الحوكمة: هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول، وتقاس ستة أبعاد رئيسية هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، في 214 دولة، استناداً لما يقرب من 30 مصدراً للبيانات حول العالم. وتعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية على أربعة أنواع مختلفة من مصادر البيانات هي: استطلاعات رأي الأسر والشركات، ومزودو معلومات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

مؤشر فعالية الحكومة : يعني بالتصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ويتضمن المؤشر متغيرات (مثل جودة البنية التحتية للطرق والرضا عن نظام النقل العام والطرق السريعة والتعليم والخدمات الصحية وغيره) ومتغيرات أخرى (مثل جودة الإدارة العامة وإدارة الميزانية وكفاءة تعبئة الإيرادات .. وغيرها).

مؤشر الجودة التنظيمية: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه. ويتضمن المؤشر متغيرات (ضوابط الأسعار، والتعريفات التمييزية والضرائب التمييزية. وغيره) ومؤشرات أخرى (السياسة التجارية والبيئة التنظيمية للأعمال وسياسة التجارة).

مؤشر سيادة القانون: يعمل على تقييم ثقة الوكلاء في قواعدهم والالتزام بها، مثل جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، ويقاس من خلال مؤشرات مثل وجوب إنفاذ العقود، وسرعة الإجراءات القضائية، والمصادرة / نزع الملكية. وغيره، وأخرى مثل الثقة في القضاء والشرطة، الاستقلال القضائي.

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب: يقيس احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، من خلال مجموعة من المتغيرات مثل الصراع المسلح والمظاهرات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية والتوترات الدولية والتهديد الإرهابي، والاحتجاجات وأعمال الشغب.

مؤشر المشاركة والمساءلة: يجسد مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيارهم للحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، وفق مجموعة من المتغيرات منها على سبيل المثال مؤشر الديمقراطية، والمصالح المكتسبة ومساءلة الموظفين العموميين وحقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات.

مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس ممارسات السلطة العامة الهادفة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك "السيطرة" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (2)

Worldwide Governance Indicators

الدول العربية حققت أفضل متوسط ترتيب
لها في مؤشرات فاعلية الحكومة
والجودة التنظيمية وسيادة القانون

تحسن ترتيب 13 دولة عربية
في مؤشر الحوكمة العالمي
تصدرتهم السعودية والجزائر على التوالي

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

Global ranking of Arab countries in Worldwide Governance Index and its sub-components -2023

Arab ranking	Country	(6) مكافحة الفساد Control of Corruption	(5) سيادة القانون Rule of Law	(4) الجودة التنظيمية Regulatory Quality	(3) فاعلية الحكومة Government Effectiveness	(2) الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability No Violence	(1) المشاركة والمساءلة Voice and Accountability	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي
1	Qatar	58	48	48	34	32	159	69	73	قطر	1
2	UAE	43	52	47	11	65	164	70	72	الإمارات	2
3	Oman	86	70	71	86	70	160	92	94	سلطنة عمان	3
4	Kuwait	88	91	84	108	87	140	96	97	الكويت	4
5	Saudi Arabia	77	81	71	58	131	183	97	107	السعودية	5
6	Bahrain	88	78	44	63	148	181	98	101	البحرين	6
7	Jordan	92	94	91	79	128	150	106	109	الأردن	7
8	Morocco	144	113	111	114	150	135	129	127	المغرب	8
9	Tunisia	120	113	150	133	164	122	140	133	تونس	9
10	Egypt	161	113	155	129	177	183	157	163	مصر	10
11	Algeria	145	156	172	155	162	160	161	169	الجزائر	11
12	Palestine	138	155	107	182	197	164	164	153	فلسطين	12
13	Mauritania	164	156	182	166	155	143	167	170	موريتانيا	13
14	Djibouti	161	183	174	159	155	177	176	177	جيبوتي	14
15	Lebanon	187	184	180	197	192	142	192	192	لبنان	15
16	Iraq	192	202	194	193	206	157	198	198	العراق	16
17	Libya	203	206	207	202	204	183	207	208	ليبيا	17
18	Sudan	206	202	203	209	208	193	209	204	السودان	18
19	Yemen	209	207	206	212	210	191	210	210	اليمن	19
20	Syria	211	210	205	202	211	200	211	213	سوريا	20
21	Somalia	211	212	207	209	206	197	212	212	الصومال	21
Arab Average		142	139	139	138	155	166	151	152	المتوسط العربي	
Number of Countries		213	213	213	213	212	205	212	212	عدد الدول بالمؤشر	



1-3-2 مؤشر الحكومة الإلكترونية (1)

دول مجلس التعاون تصدرت المؤشر عربياً
تلتها تونس والأردن والمغرب ومصر
عام 2024

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية
في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
لعام 2024 بمقدار 8 مراكز

السعودية و0.78 في الكويت) فيما سجلت كل من تونس والأردن والمغرب ومصر والجزائر وليبيا ولبنان مستوى مرتفعاً (تراوحت قيمة المؤشر ما بين 0.69 و0.54).

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب عربياً بقيادة السعودية خلال عام 2024، وحلت في المركز السادس عالمياً، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و11 عالمياً ثم البحرين في المرتبة الثالثة عربياً و18 عالمياً، تلتها كل من سلطنة عمان وقطر والكويت في المراكز 41 و53 و66 عالمياً على التوالي.

على صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2024، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر البنية التحتية للاتصالات وحازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر، تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الإمارات والكويت.

حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، حيث حصلت 9 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر. بينما جاء متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً نسبياً في مؤشري رأس المال البشري والمشاركة الإلكترونية.

يتم تحديد مستوى تطور الحكومة الإلكترونية في الدولة وفق قيم المتوسط المرجح (تتراوح بين 0 و1) من خلال أربعة مستويات هي:

◇ من 0.75 إلى 1.00 تعكس مستوى مرتفعاً جداً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.

◇ من 0.50 إلى 0.75 تعكس مستوى مرتفعاً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.

◇ من 0.25 إلى 0.50 تعكس مستوى متوسطاً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.

◇ من 0.00 إلى 0.25 تعكس مستوى ضعيفاً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.

وتكمن أهمية المؤشر في أنه يرصد العديد من المتغيرات المهمة في تحسين مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل عام، وهي مؤشرات الخدمة عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري.

ووفقاً لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعامي 2022 و2024، والذي يربط 20 دولة عربية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية بمقدار 8 مراكز عام 2024، ولكنه مازال دون المتوسط العالمي.
- حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر هي دول مجلس التعاون الخليجي وتونس والأردن والمغرب ومصر، بينما حازت 10 دول أخرى على ترتيب أقل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر ما بين المركز الـ 116 عالمياً للجزائر والـ 191 للصومال.
- شهد ترتيب 13 دولة عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2024، تصدرتهم ليبيا وقفزت 44 مركزاً تلتها كل من البحرين وتقدمت 36 مركزاً ثم السعودية وقطر حيث قفزا 25 مركزاً.
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2024، هي الكويت والجزائر ولبنان والعراق وسوريا والسودان واليمن.
- سجلت دول مجلس التعاون الخليجي مستوى مرتفعاً جداً لتنمية الحكومة الإلكترونية (وتراوحت قيمة المؤشر ما بين 0.96 في
- تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بإجراء مسح الحكومة الإلكترونية كل عامين، وتصدر دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية المحلية لتقييم النمو الرقمي لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما تستعرض البرامج التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات عامة أفضل وأسرع لمختلف فئات المجتمع.
- يقيس المسح تطور فعالية الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات العامة من خلال مؤشر كمي مركب للتنمية/ تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) يتكون من المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات مركبة مستقلة عبر ثلاثة أبعاد مهمة للحكومة الإلكترونية هي:
 - (1) نطاق وجودة الخدمات الحكومية الإلكترونية: مؤشر الخدمات الإلكترونية (الخدمة عبر الإنترنت) (OSI).
 - (2) حالة تطوير البنية التحتية للاتصالات : مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII).
 - (3) رأس المال البشري المتأصل : مؤشر رأس المال البشري (HCI).



1-2-3 مؤشر الحكومة الإلكترونية (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the E-Government Index for 2024

Arab Ranking 2024	Country	(4) مؤشر البنية التحتية للاتصالات Telecommunication Infrastructure Index	(3) مؤشر رأس المال البشري Human Capital Index	(2) مؤشر الخدمة عبر الإنترنت Online Services Index	(1) مؤشر المشاركة الإلكترونية E-Participation Index	الترتيب العالمي 2024 Global Rank 2024	الترتيب العالمي 2022 Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	Saudi Arabia	14	19	4	7	6	31	السعودية	1
2	UAE	1	10	16	37	11	13	الإمارات	2
3	Bahrain	10	32	23	18	18	54	البحرين	3
4	Oman	22	55	48	61	41	50	سلطنة عمان	4
5	Qatar	5	90	58	92	53	78	قطر	5
6	Kuwait	2	92	86	130	66	61	الكويت	6
7	Tunisia	81	107	93	99	87	88	تونس	7
8	Jordan	124	108	63	70	89	100	الأردن	8
9	Morocco	64	117	100	102	90	101	المغرب	9
10	Egypt	114	114	78	74	95	103	مصر	10
11	Algeria	88	110	155	187	116	112	الجزائر	11
12	Libya	25	119	190	190	125	169	ليبيا	12
13	Lebanon	126	136	128	94	126	122	لبنان	13
14	Iraq	116	150	180	179	148	146	العراق	14
15	Syria	154	164	163	184	162	156	سوريا	15
16	Mauritania	133	178	181	174	165	172	موريتانيا	16
17	Djibouti	159	182	176	179	174	181	جيبوتي	17
18	Sudan	155	186	186	184	178	176	السودان	18
19	Yemen	169	184	185	170	185	178	اليمن	19
20	Somalia	185	193	165	137	191	192	الصومال	20
Arab Average		87	117	114	118	106	114	المتوسط العربي	
Number of Countries		193	193	193	193	193	193	عدد الدول بالمؤشر	

1-3-3 مؤشر الحرية الاقتصادية (1)

على صعيد المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية، والذي صنف 177 دولة حول العالم، شهد متوسط ترتيب 15 دولة عربية مدرجة بالمؤشر تحسناً بمقدار مركز واحد خلال عام 2025، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب مقدمة الترتيب العربي وحازت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال عام 2024.

شهد الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية تحسناً في المؤشر المركب للحرية الاقتصادية لعام 2025، تصدرتهم الأردن حيث قفزت 10 مراكز، تلتها السعودية ثم الكويت والمغرب ومصر.

تراجع ترتيب 5 دول عربية في مؤشر المركب للحرية الاقتصادية لعام 2025، تصدرتهم جيبوتي بتراجعها 10 مراكز، في مقابل استقرار ترتيب الإمارات ولبنان خلال العام نفسه.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

لم يختلف أداء الدول العربية كثيراً على صعيد المؤشرات الفرعية خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، حيث واصلت تحقيقها أفضل أداء في مؤشر العبء الضريبي.

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تواجدها ضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في مؤشر العبء الضريبي كنتيجة لاستمرار سياساتها الضريبية المرنة، وحلت قطر والبحرين في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً، ثم السعودية (الثانية عربياً و3 عالمياً)، تلتها الكويت (الثالثة عربياً و4 عالمياً)، ثم سلطنة عمان (الرابعة عربياً و5 عالمياً)، تلتها الإمارات (الخامسة عربياً و10 عالمياً).

الدول العربية

تواصل تحقيق أفضل

ترتيب لها في مؤشر العبء

الضريبي ودول الخليج

حلت في المراكز العشرة

الأولى عالمياً

تحسن

متوسط ترتيب

الدول العربية في المؤشر

العالمي للحرية الاقتصادية مع

تصدر الإمارات وقطر

والبحرين

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2025 (جزء 1)

Global ranking of Arab countries in Economic Freedom Index and its sub-components for 2025 (Part 1)

Arab Ranking	Country	(6) الصلابة المالية Fiscal Health	(5) الإنفاق الحكومي Gov't Spending	(4) العبء الضريبي Tax Burden	(3) نزاهة الحكومة Gov't Integrity	(2) الفاعلية القضائية Judicial Effectiveness	(1) حقوق الملكية Property Rights	الترتيب العالمي Global Rank 2025	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	9	52	10	33	115	62	22	22	الإمارات	1
2	Qatar	21	68	1	55	102	49	26	28	قطر	2
3	Bahrain	169	81	1	93	129	62	55	54	البحرين	3
4	Oman	105	100	5	83	144	43	57	56	سلطنة عمان	4
5	Saudi Arabia	8	98	3	68	107	90	62	69	السعودية	5
6	Morocco	129	108	136	109	123	75	86	90	المغرب	6
7	Kuwait	1	154	4	71	100	115	88	92	الكويت	7
8	Jordan	168	105	59	66	97	83	91	101	الأردن	8
9	Djibouti	51	39	63	138	138	143	114	104	جيبوتي	9
10	Mauritania	30	60	115	148	136	134	119	110	موريتانيا	10
11	Egypt	150	53	49	131	149	124	142	146	مصر	11
12	Tunisia	161	116	83	86	106	71	149	150	تونس	12
13	Algeria	110	114	77	132	131	153	160	154	الجزائر	13
14	Lebanon	104	4	27	146	148	161	164	164	لبنان	14
15	Sudan	85	3	55	168	178	174	172	173	السودان	15
Arab Average		87	77	46	102	127	103	100	101	المتوسط العربي	
Number of Countries		177	177	177	185	185	185	177	176	عدد الدول بالمؤشر	

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-3 مؤشر الحرية الاقتصادية (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2025 (جزء 2)

Global ranking of Arab countries in Economic Freedom Index and its sub-components for 2025 (Part 2)

Arab Ranking	Country	(12) الحرية المالية Financial Freedom	(11) حرية الاستثمار Investment Freedom	(10) حرية التجارة Trade Freedom	(9) الحرية النقدية Monetary Freedom	(8) حرية العمل Labor freedom	(7) حرية الأعمال Business Freedom	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	31	103	60	5	47	16	الإمارات	1
2	Qatar	31	57	21	65	68	84	قطر	2
3	Bahrain	1	2	5	1	111	47	البحرين	3
4	Oman	31	25	61	2	133	82	سلطنة عمان	4
5	Saudi Arabia	69	103	83	7	166	70	السعودية	5
6	Kuwait	69	103	68	128	141	113	الكويت	6
7	Jordan	31	25	20	8	110	103	الأردن	7
8	Morocco	15	18	116	45	145	78	المغرب	8
9	Djibouti	69	103	170	100	130	128	جيبوتي	9
10	Mauritania	102	103	145	47	124	154	موريتانيا	10
11	Egypt	69	47	147	148	161	143	مصر	11
12	Tunisia	133	146	160	85	105	114	تونس	12
13	Algeria	156	162	153	90	132	108	الجزائر	13
14	Lebanon	156	162	125	173	92	144	لبنان	14
15	Sudan	156	173	177	172	169	174	السودان	15
Arab Average		75	89	101	72	122	104	المتوسط العربي	
Number of Countries		178	178	179	177	177	177	عدد الدول بالمؤشر	

مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن مؤسسة هيريتج فاؤنديشن ومجلة وول ستريت جورنال منذ عام 1995، ويعمل على قياس وتقييم 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم (من خلال تتبع وتقييم 12 مؤشراً فرعياً) على النحو التالي:

- **سيادة القانون**: يتضمن مؤشرات حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية.
- **حجم الحكومة**: يتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية.
- **الكفاءة التنظيمية**: تتضمن حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية.
- **انفتاح السوق**: يتضمن حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الـ12، مع إعطاء وزن متساو لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر (إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100)، ودول ذات اقتصاد حر جزئياً (إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9)، ودول ذات اقتصاد حر معتدل (إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9)، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئياً (إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9)، ودول ذات اقتصاد مغلق (إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9).

• حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الحرية النقدية، وتخطت 9 دول عربية متوسط الترتيب العالمي بقيادة البحرين (الأولى عالمياً وعربياً)، وسلطنة عمان (الثانية عالمياً وعربياً) ثم جاء ترتيب الدول السبعة الأخرى ما بين الإمارات (5 عالمياً و3 عربياً) وتونس (85 عالمياً و9 عربياً).

• مازالت الدول العربية تحقق أسوأ متوسط ترتيب لها خلال عام 2025 في مؤشر الفاعلية القضائية، ولم تحصل أي منها على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في هذا المؤشر.

• تصدرت البحرين المقدمة عربياً في 5 مؤشرات فرعية هي: العبء الضريبي والحرية المالية والحرية النقدية وحرية الاستثمار وحرية التجارة لكنها جاءت في مراكز متأخرة في مؤشري الصلابة المالية والفاعلية القضائية.

• واصلت الإمارات تصدرها الترتيب عربياً في 3 مؤشرات فرعية هي حرية العمل وحرية الأعمال، ونزاهة الحكومة خلال عام 2025.

• حلت سلطنة عمان في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر حقوق الملكية، فيما تصدرت الكويت عالمياً وعربياً في مؤشر الصلابة المالية.

• جاءت الأردن في المرتبة الأولى عربياً و97 عالمياً في مؤشر الفاعلية القضائية.

الكويت تصدرت عالمياً وعربياً

في مؤشر الصلابة المالية

البحرين تصدرت عربياً

في 5 مؤشرات فرعية

1-3-4 مؤشر ليجاتوم للازدهار (1)

تحسن طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية
إلى 109 عالمياً عام 2023الإمارات وقطر والكويت والبحرين تصدرت عربياً في
مؤشر ليجاتوم للازدهار عام 2023

تشير بيانات معهد ليجاتوم إلى تحسن متوسط ترتيب 20 دولة عربية خلال عام 2023 في مؤشر ليجاتوم للازدهار بمقدار مركز واحد ليبرفع من المركز 110 عام 2022 إلى المركز 109 عام 2023، وفيما يلي التفصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- شهد ترتيب 9 دول عربية تحسناً في مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2023، تصدرتهم الكويت وليبيا بالتقدم 4 مراكز لكل منهما، ثم السعودية ومصر بتقدمهما 3 مراكز، فالعراق وقطر والبحرين وسلطنة عمان على التوالي.
- تراجع ترتيب 3 دول عربية في مؤشر الازدهار لعام 2023 هي لبنان والأردن واليمن، بينما استقر ترتيب كل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي وموريتانيا وسوريا والسودان والصومال.
- واصلت الدول الستة الأولى حصولها على ترتيب أفضل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر بين عامي 2022 و2023. وواصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي (44 عالمياً) محققة أعلى مستوى رفاه لسكانها في المنطقة العربية، تلتها قطر (46 عالمياً)، ثم الكويت (60 عالمياً)، وجاءت البحرين في المرتبة الرابعة (62 عالمياً)، تلتها سلطنة عمان ثم السعودية على التوالي.

حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الظروف المعيشية، حيث حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في هذا المؤشر، تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الكويت بالإضافة إلى الأردن وتونس والجزائر ولبنان. حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الصحة، كمحصلة لجهودها المبذولة في مجال الخدمات والأنظمة الصحية، حيث حصلت دول مجلس التعاون الخليجي وتونس والجزائر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر خلال عام 2023.

جاء متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً في مؤشري البيئة الطبيعية والحرية الشخصية، حيث لم تحصل أي دولة عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذين المؤشرين خلال عام 2023.

وعوامل الخطر ومعدلات الوفيات.

البيئة الاستثمارية: قياس مدى الحماية الكافية للاستثمارات وسهولة الوصول إليها.
الظروف المعيشية: قياس جودة تمتع جميع السكان بحياة معقولة، بما في ذلك الموارد المادية والمأوى والخدمات الأساسية والاتصال.
البنية التحتية للأسواق، وسهولة الوصول إليها: قياس جودة البنية التحتية التي تمكن التجارة والتشوهات في سوق السلع والخدمات.
البيئة الطبيعية: قياس جوانب البيئة المادية التي لها تأثير مباشر على الأفراد في حياتهم اليومية والتغيرات التي قد تؤثر على ازدهار الأجيال القادمة.
الحرية الشخصية: قياس التقدم نحو الحقوق القانونية الأساسية والحريات الفردية والتسامح الاجتماعي.
الأمن والسلامة: قياس الدرجة التي أدت بها الحروب والصراعات والإرهاب والجريمة إلى زعزعة استقرار أمن الأفراد.
رأس المال الاجتماعي: قياس قوة العلاقات الشخصية والاجتماعية، والثقة المؤسسية، والأعراف الاجتماعية، والمشاركة المدنية في أي دولة.
عند حساب المؤشر يتم الأخذ في الاعتبار متوسط النقاط المرجح بعدد السكان.

مؤشر ليجاتوم للازدهار أو مؤشر الرخاء العالمي Legatum Prosperity Index

- يتم إصداره سنوياً من قبل معهد ليجاتوم منذ عام 2007، ويقاس التقرير جهود 167 دولة لتعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 ركيزة تضم 300 مؤشر (192 بياناً إحصائياً و108 استبيانات)، يتم تجميعها في ثلاثة مجالات أساسية للازدهار هي المجتمعات الشاملة، والاقتصادات المفتوحة، وتمكين السكان مما يعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتنطوي الركائز الاثنتي عشرة على:
- الجودة الاقتصادية: قياس مدى جاهزية الاقتصاد لتوليد الثروة على نحو مستدام مع المشاركة الكاملة للقوى العاملة.
- التعليم: قياس معدل الالتحاق بالتعليم ونتائجه وجودته عبر أربع مراحل من التعليم (التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي)، فضلاً عن المهارات لدى البالغين.
- شروط المؤسسة: قياس الدرجة التي تسمح بها اللوائح للشركات بالبدء والمنافسة والتوسع.
- الحوكمة: قياس مدى وجود ضوابط وقيود على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بفعالية ودون فساد.
- الصحة: قياس مدى صحة الأفراد وحصولهم على الخدمات الضرورية للحفاظ على صحة جيدة، بما في ذلك النتائج الصحية والأنظمة الصحية والأمراض

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-4 مؤشر ليجاتوم للازدهار (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار ومكوناته الفرعية

Global Ranking of Arab Countries in Legatum Prosperity Index and its Sub-Components

		(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العربي 2023
Arab Ranking 2023	Country	البيئة الطبيعية Natural Environ- ment	التعليم Education	الصحة Health	الظروف المعيشية Living Conditions	جودة الاقتصاد Economic Quality	البنية التحتية والوصول إلى الأسواق Infra- structure and Market Access	شروط المؤسسة Enterprise Conditions	بيئة الاستثمار Invest- ment Environ- ment	رأس المال الاجتماعي Social Capital	الحكومة Governance	الحرية الشخصية Personal Freedom	الأمن والسلامة Safety and Security			
1	UAE	119	42	33	47	26	22	22	32	78	38	146	50	44	44	1 الإمارات
2	Qatar	134	60	38	48	13	36	26	43	51	47	149	23	46	47	2 قطر
3	Kuwait	137	75	43	42	51	64	76	63	99	87	119	51	60	64	3 الكويت
4	Bahrain	142	63	50	45	56	31	60	35	55	98	156	95	62	63	4 البحرين
5	Oman	153	83	55	67	63	48	48	58	88	83	142	40	67	68	5 سلطنة عمان
6	Saudi Arabia	138	64	56	75	55	54	43	56	105	82	163	98	79	82	6 السعودية
7	Jordan	146	90	100	61	121	67	41	50	152	68	116	74	86	85	7 الأردن
8	Morocco	132	122	86	95	95	57	90	55	162	89	114	62	96	97	8 المغرب
9	Tunisia	147	95	79	73	111	94	105	95	156	63	86	122	99	99	9 تونس
10	Algeria	144	92	70	70	132	99	138	131	155	107	128	60	109	109	10 الجزائر
11	Lebanon	116	65	102	83	161	101	104	104	165	143	100	128	112	107	11 لبنان
12	Egypt	156	105	107	93	136	82	62	86	161	140	160	142	121	124	12 مصر
13	Djibouti	154	132	126	118	104	112	109	97	142	115	130	85	122	122	13 جيبوتي
14	Iraq	167	121	115	87	105	107	144	127	138	135	133	163	140	142	14 العراق
15	Libya	157	112	105	94	99	128	161	157	115	160	129	162	146	150	15 ليبيا
16	Mauritania	164	154	138	124	135	154	166	161	119	154	123	87	154	154	16 موريتانيا
17	Sudan	163	144	127	138	167	139	155	149	164	145	153	159	158	158	17 السودان
18	Syria	160	128	108	106	148	149	165	143	167	165	167	164	159	159	18 سوريا
19	Somalia	136	158	163	159	165	165	140	153	143	161	141	160	163	163	19 الصومال
20	Yemen	152	155	136	148	164	156	160	165	157	166	159	165	166	165	20 اليمن
	Arab Average	146	103	92	89	105	93	101	98	129	112	136	105	109	110	المتوسط العربي
	Number of Countries	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	عدد الدول بالمؤشر

1-3-5 اتفاقيات الاستثمار (1)

الدول العربية أبرمت 947 اتفاقية استثمار
ثنائية و 231 اتفاقية متعلقة بالاستثمار
بحصص 16.4% و 5.4% من إجمالي العالمي

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية
في مؤشر اتفاقيات الاستثمار الثنائية
بنهاية الربع الأول لعام 2025

وفق قاعدة بيانات برنامج اتفاقات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد العدد التراكمي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار في 234 دولة حول العالم ومن بينها 21 دولة عربية بنهاية الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنظيره عام 2024، يتضح ما يلي:

اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار:

أبرمت الدول العربية 231 اتفاقية تتضمن أحكاماً استثمارية بما يمثل 5.4% من إجمالي العالمي، وبمتوسط 11 اتفاقية لكل دولة. شهد متوسط ترتيب الدول العربية عالمياً في الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً استثمارية تراجعاً بمقدار 3 مراكز، محصلة لتراجع ترتيب 13 دولة عربية في المؤشر بنهاية مارس 2025، واستقرار ترتيب 4 دول في مقابل تحسن ترتيب الإمارات فقط. أبرمت 10 دول عربية عدداً من الاتفاقيات أكبر من المتوسط العربي وحلت في مرتبة أفضل من متوسط الترتيب العربي، تصدرتهم كل من الإمارات ومصر، بعدد 27 و 18 اتفاقية تتضمن أحكاماً استثمارية على التوالي بنهاية مارس 2025، لتحل في المركزين 42 و 58 عالمياً. حلت السعودية وتونس في المرتبة الثانية عربياً (74 عالمياً) بعدد 13 اتفاقية، وجاءت 6 دول عربية هي الكويت والمغرب وقطر وليبيا والبحرين وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة عربياً (82 عالمياً) بعدد 12 اتفاقية. جاءت كل من جيبوتي والسودان في المرتبة الرابعة عربياً (99 عالمياً) بعدد اتفاقيات بلغ 11 اتفاقية (مساوية للمتوسط العربي). حل ترتيب 9 دول عربية أخرى ما بين المرتبة 125 عالمياً للصومال و 174 عالمياً لسوريا بنهاية مارس 2025.

اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

- بلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية التراكمية التي وقعتها الدول العربية بنهاية مارس 2025 نحو 947 اتفاقية تمثل 16.4% من إجمالي العالمي بمتوسط بلغ 45 اتفاقية للدولة.
- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المرصودة من الأونكتاد استقراراً ليظل أفضل من متوسط الترتيب العالمي، كمحصلة لاستمرار جهود الدول العربية في تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها من خلال توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية.
- حققت 5 دول عربية تحسناً في ترتيبها في مؤشر عدد الاتفاقيات الثنائية بنهاية الربع الأول من عام 2025، بينما استقر ترتيب 12 دولة أخرى، في مقابل تراجع ترتيب كل من لبنان وليبيا وسوريا والصومال.
- أبرمت 9 دول عربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية أكبر من المتوسط العربي (البالغ 45)، وحلت في ترتيب أفضل متوسط الترتيب العربي بنهاية مارس عام 2025، تصدرتهم الإمارات الأولى عربياً (4 عالمياً)، تلتها مصر الثانية عربياً (6 عالمياً)، ثم الكويت الثالثة عربياً (10 عالمياً)، وجاءت المغرب في المرتبة الرابعة عربياً (15 عالمياً) ثم قطر (20 عالمياً) تلتها الأردن وتونس ولبنان والجزائر.
- تواصل الظهور اللافت لكل من لبنان وسوريا وليبيا في مراكز متقدمة أفضل من متوسط الترتيب العربي رغم ما مرت به تلك الدول من أزمات خلال السنوات الماضية.

اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT): هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتمثل الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية. يقوم برنامج اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي. يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسمياً، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها. كما تُستثنى الاتفاقيات من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهاؤها. **الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً استثمارية (TIPs):** هي اتفاقيات الاستثمار التي لا تعد اتفاقيات ثنائية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية منها:

1. الاتفاقيات الاقتصادية الواسعة التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع فصل الاستثمار).
2. الاتفاقيات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار (على سبيل المثال تلك المتعلقة بإنشاء الاستثمارات أو التحويل الحر للأموال المتعلقة بالاستثمار).
3. الاتفاقيات التي تحتوي فقط على فقرات "إطارية" مثل الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال الاستثمار و / أو تفويض للمفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الاستثمار.

1-3-5 اتفاقيات الاستثمار (2)

12 دولة عربية حازت على ترتيب أفضل
من المتوسط العالمي في الاتفاقيات
ذات الصلة بالاستثمار

الإمارات ومصر والكويت في المقدمة بتوقيع العدد
الأكبر من اتفاقيات الاستثمار الثنائية عربياً
حتى مارس 2025

الترتيب العالمي للدول العربية وفق عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية

Global ranking of Arab countries according to bilateral investment treaties

Arab Ranking	Country	الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار Treaties with Investment Provisions (TIPs)		اتفاقيات الاستثمار الثنائية Bilateral Investment Treaties (BITs)		الدولة	الترتيب العربي
		الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2025 Global Rank by the end of Q1-2025	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2024 Global Rank by the end of Q1-2024	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2025 Global Rank by the end of Q1-2025	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2024 Global Rank by the end of Q1-2024		
1	UAE	42	56	4	5	الإمارات	1
2	Egypt	58	56	6	6	مصر	2
3	Kuwait	82	82	10	10	الكويت	3
4	Morocco	82	82	15	15	المغرب	4
5	Qatar	82	82	20	20	قطر	5
6	Jordan	133	130	27	27	الأردن	6
7	Tunisia	74	73	29	30	تونس	7
8	Lebanon	141	138	34	33	لبنان	8
9	Algeria	141	138	41	41	الجزائر	9
10	Syria	174	173	54	53	سوريا	10
11	Bahrain	82	82	58	62	البحرين	11
11	Libya	82	82	64	62	ليبيا	11
13	Yemen	158	155	67	67	اليمن	13
13	Oman	82	82	67	67	سلطنة عمان	13
15	Sudan	99	82	74	74	السودان	15
16	Saudi Arabia	74	73	91	91	السعودية	16
17	Mauritania	133	130	96	96	موريتانيا	17
18	Iraq	166	163	133	135	العراق	18
19	Djibouti	99	82	140	141	جيبوتي	19
20	Palestine	150	149	155	155	فلسطين	20
21	Somalia	125	125	164	163	الصومال	21
Arab Average		108	105	64	64	المتوسط العربي	
Number of Countries		234	234	234	234	عدد الدول بالمؤشر	

1-3-6 مؤشر مخاطر الرشوة العالمي (1)

الأردن والإمارات والكويت وتونس الأقل في مخاطر
الرشوة على المستوى العربي خلال عام 2024

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر
مخاطر الرشوة بفضل أداء 11 دولة عربية
خلال عام 2024

وفق نتائج مصفوفة تتبع مخاطر الرشوة التجارية في القطاع العام لعام 2024، والصادرة عن مؤسسة تريس (TRACE) الدولية لعدد 194 دولة حول العالم من بينها 20 دولة عربية يتضح ما يلي:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر التفاعلات التجارية مع الحكومة، حيث حازت 7 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، هي الإمارات والأردن والسعودية والكويت وسلطنة عمان وتونس والمغرب.
- حققت الدول العربية أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر القدرة على مراقبة المجتمع المدني، حيث حصلت دولة واحدة فقط هي تونس على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، بينما تراوح ترتيب 19 دولة أخرى ما بين المركزين 102 للبنان و190 لسوريا.
- على صعيد ترتيب الدول في المؤشرات الفرعية، تصدرت الإمارات مؤشر التفاعلات التجارية مع الحكومة، بينما تقاسمت المرتبة الأولى عربياً والـ89 عالمياً مع الأردن في مؤشر شفافية الحكومة والخدمة المدنية.
- تصدر الأردن أيضاً المرتبة الأولى عربياً في مؤشر الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، كما تصدرت تونس الترتيب عربياً في مؤشر القدرة على مراقبة المجتمع المدني.

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً طفيفاً بمقدار مركز واحد في مؤشر مخاطر الرشوة العالمي ليستقر في المرتبة 144 عام 2024، تزامناً مع تحسن ترتيب 11 دولة عربية بقيادة المغرب، بينما استقر ترتيب كل من الأردن وسوريا في المؤشر خلال العام نفسه.
- تراجع ترتيب 7 دول في المؤشر خلال 2024، تصدرتهم السودان حيث تراجعت 13 مركزاً، تلتها تونس (9 مراكز)، ثم لبنان (5 مراكز)، فالكويت وليبيا (3 مراكز لكل منهما)، ثم موريتانيا واليمن بمقدار مركز واحد لكل منهما.
- واصلت الدول الأربع الأولى تصدرها مقدمة الترتيب العربي في المؤشر بتحقيقها أدنى مستويات مخاطر الرشوة عربياً خلال عام 2024، وحازت على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر بقيادة الأردن في المرتبة 69 عالمياً، تلتها الإمارات (78 عالمياً)، ثم الكويت (94 عالمياً)، وحلت تونس في المرتبة الرابعة عربياً (95 عالمياً).
- واصلت الدول الخمسة الأخيرة تواجدتها في مؤخرة الترتيب في مؤشر مخاطر الرشوة العالمي خلال عامي 2023 و2024، بين المركزين 174 للصومال و192 عالمياً لسوريا.

الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة: يحدد العوامل التي تعمل على الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، سواء بشكل رسمي من خلال الإنفاذ الحكومي أو غير رسمي من خلال المواقف المجتمعية.

شفافية الحكومة والخدمة المدنية: تتضمن مؤشرات تتعلق بمدى إتاحة الموازنات الحكومية للعامة، ومدى وجود لوائح تعالج تضارب المصالح لموظفي الخدمة المدنية.

القدرة على مراقبة المجتمع المدني: تعتمد على المعلومات المتعلقة بمدى حرية الصحافة والمشاركة المدنية، وكلاهما بمنزلة مؤشرات على وجود مجتمع مدني قوي يمكنه توفير الرقابة على الحكومة.

مؤشر مخاطر الرشوة العالمي: هو مؤشر سنوي تُعده وتصدره مؤسسة تريس (TRACE) الدولية المتخصصة في رصد ومكافحة الفساد في مجالات المال والأعمال، وذلك من خلال مصفوفة تتبع مخاطر الرشوة التجارية في القطاع العام في 194 دولة منها 20 دولة عربية، وتوفر المصفوفة درجات المخاطر في أربعة مجالات لمخاطر الرشوة التجارية المحتملة وهي: التفاعلات التجارية مع الحكومة، الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، شفافية الحكومة والخدمة المدنية، القدرة على مراقبة المجتمع المدني، بما في ذلك دور وسائل الإعلام، على النحو التالي:

التفاعلات التجارية مع الحكومة: يتضمن 3 مجالات فرعية هي "الاتصال بالحكومة" و"توقع دفع الرشوى" و"العبء التنظيمي". وترصد جوانب الاتصال الحكومية، والتي حددها المشاركون في المقابلات التنظيمية والتجارية كمساهمين رئيسيين في مخاطر الرشوة التجارية.

1-3-6 مؤشر مخاطر الرشوة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مصفوفة مخاطر الرشوة ومكوناتها الفرعية لعام 2024

The global ranking of Arab countries in TRACE Bribery Risk Matrix for 2024

Arab Ranking 2024	Country	(4) القدرة على مراقبة المجتمع المدني Capacity for civil oversight	(3) شفافية الحكومة والخدمة المدنية Governmental and civil service transparency	(2) الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة Anti bribery deterrence and enforcement	(1) التفاعلات التجارية مع الحكومة Interactions with government	الترتيب في المؤشر العالمي Global rank 2024	الترتيب في المؤشر العالمي Global rank 2023	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	Jordan	144	89	89	18	69	69	الأردن	1
2	UAE	173	89	91	14	78	79	الإمارات	2
3	Kuwait	121	120	114	51	94	91	الكويت	3
4	Tunisia	98	109	114	83	95	86	تونس	4
5	Morocco	134	145	141	83	125	144	المغرب	5
6	Oman	166	128	160	58	129	133	سلطنة عمان	6
7	Saudi Arabia	180	143	159	36	131	132	السعودية	7
8	Lebanon	102	153	167	114	132	127	لبنان	8
9	Qatar	171	120	152	118	149	156	قطر	9
10	Djibouti	160	160	160	111	151	160	جيبوتي	10
11	Bahrain	169	125	174	123	153	162	البحرين	11
12	Egypt	182	160	141	114	159	161	مصر	12
13	Iraq	123	143	164	171	160	166	العراق	13
14	Algeria	155	145	101	173	162	163	الجزائر	14
15	Sudan	169	180	187	123	168	155	السودان	15
16	Somalia	156	186	182	157	174	182	الصومال	16
17	Mauritania	134	179	173	178	178	177	موريتانيا	17
18	Libya	152	181	162	187	182	179	ليبيا	18
19	Yemen	173	194	193	174	191	190	اليمن	19
20	Syria	190	176	193	191	192	192	سوريا	20
Arab Average		153	146	151	114	144	145	المتوسط العربي	
Number of Countries		194	194	194	194	194	194	عدد الدول بالمؤشر	

1-3-7 مؤشر مدركات الفساد

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد بمقدار مركزين إلى 109 عالمياً خلال عام 2024

- وفقاً لنتائج مؤشر مدركات الفساد عن العام 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في فبراير 2025، شهد متوسط ترتيب 20 دولة عربية مدرجة بالمؤشر تحسناً بمقدار مركزين ولكنه مازال دون متوسط الترتيب العالمي.
- حازت الدول الـ 7 الأولى على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، بينما حازت 13 دولة عربية على ترتيب أقل من المتوسط العالمي في المؤشر ما بين المركز الـ 92 عالمياً لتونس والـ 179 للصومال.
- شهد ترتيب 10 دول عربية في المؤشر تحسناً خلال عام 2024، تصدرتهم البحرين حيث قفزت 23 مركزاً، تلتها سلطنة عمان بتقدمها 20 مركزاً، ثم السعودية (15 مركزاً) فالعراق (14 مركزاً)، مما يعكس ارتفاع مستويات النزاهة وتراجع مستويات الفساد في تلك الدول.
- تراجع ترتيب 8 دول عربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، هي مصر والسودان ولبنان وتونس والجزائر وليبيا، والمغرب والكويت، واستقرار ترتيب موريتانيا وسوريا في المؤشر.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن المقدمة مما يعني أنها الأكثر نزاهة في المنطقة، بينما ظلت الدول التي تشهد صراعاً طويلاً الأمد في أسفل مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، بل وحلت الصومال في المرتبة قبل الأخيرة عالمياً في المؤشر.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعامي 2023 و2024				
Global ranking of Arab countries in Corruption Perceptions Index, 2023-2024				
Arab Ranking 2024	Country	2024	2023	الدولة الترتيب العربي 2024
1	UAE	23	26	الإمارات 1
2	Qatar	38	40	قطر 2
2	Saudi Arabia	38	53	السعودية 2
4	Oman	50	70	سلطنة عمان 4
5	Bahrain	53	76	البحرين 5
6	Jordan	59	63	الأردن 6
7	Kuwait	65	63	الكويت 7
8	Tunisia	92	87	تونس 8
9	Morocco	99	97	المغرب 9
10	Algeria	107	104	الجزائر 10
11	Djibouti	127	130	جيبوتي 11
12	Egypt	130	108	مصر 12
12	Mauritania	130	130	موريتانيا 12
14	Iraq	140	154	العراق 14
15	Lebanon	154	149	لبنان 15
16	Sudan	170	162	السودان 16
17	Libya	173	170	ليبيا 17
17	Yemen	173	176	اليمن 17
19	Syria	177	177	سوريا 19
20	Somalia	179	180	الصومال 20
Arab Average		109	111	المتوسط العربي
Number of Countries		180	180	عدد الدول بالمؤشر

لكي يتم إدراج دولة أو إقليم في المؤشر، ينبغي أن ترد في واحد على الأقل من مصادر البيانات الثلاثة عشرة لمؤشر مدركات الفساد. ومن ثم فإن غياب دولة ما من القائمة لا يعني أن تلك الدولة خالية من الفساد، بل يعني ببساطة عدم توافر بيانات كافية لقياس مستويات الفساد بدقة فيها.

على الرغم من احتمالية وجود تصاعد لأوجه الفساد في أنشطة معينة في دولة ما خلال عام معين، فإنه قد لا يحدث تغير في درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد، حيث إن هناك عدداً من الأسباب المحتملة في هذه الحالة منها: أن النشاط لا يدخل ضمن الإطار الزمني لمؤشر مدركات الفساد لذلك العام وقد يستغرق سنة أو أكثر ليعكس في مصادر البيانات. وقد تكون بعض التطورات الإيجابية في ضبط فساد القطاع العام قد سُجلت، بحيث توازن هذه الحالات السلبية. كما أن هناك بعض أشكال الفساد التي قد تتصاعد ولا تؤثر على المؤشر مثل غسيل الأموال أو الرشاوى الأجنبية، حيث لا يتم قياسها في مؤشر مدركات الفساد.

مؤشر مدركات الفساد: يصنف المؤشر 180 دولة حول العالم سنوياً وفق مُدركات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، بما في ذلك البنك الدولي، والمندى الاقتصادي العالمي، والشركات الخاصة للاستشارات وتقييم المخاطر، والمجمعات الفكرية وغيرها. وتمثل درجات المؤشر آراء الخبراء ورجال الأعمال، ويستخدم مقياساً من صفر إلى 100، حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و 100 الأكثر نزاهة، ويقيس المؤشر الرشوة، وتحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، واستعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام؛ والبيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، واستعمال الوساطة في التعيينات في الخدمة المدنية، ووجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح؛ والحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، وسيطرة أصحاب المصالح على مفاصل الدولة؛ والوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/الأنشطة الحكومية.

1-3-8 مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية 4 مراكز في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة إلى المركز 71 عالمياً

وضع الدول العربية في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة 2023-2022

Arab countries position in the Global Startup Ecosystem Index , 2023-2024

الترتيب العربي 2024	الدولة	الترتيب العالمي 2023	الترتيب العالمي 2024	Country	Arab Rank 2024
1	الإمارات	28	23	UAE	1
2	السعودية	66	65	Saudi Arabia	2
3	مصر	67	66	Egypt	3
4	البحرين	60	67	Bahrain	4
5	الأردن	68	68	Jordan	5
6	لبنان	75	73	Lebanon	6
7	قطر	90	79	Qatar	7
8	تونس	91	90	Tunisia	8
9	الكويت	94	91	Kuwait	9
10	المغرب	93	92	Morocco	10
	الصومال	98		Somalia	
	المتوسط العربي	75	71	Arab Average	
عدد الدول :	99	100	Number of Countries:		

• مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة (GSEI) هو تصنيف يضم 100 دولة و1000 مدينة ويسلط الضوء على أفضل الأماكن لبدء الأعمال التجارية والتي تتضمن بالفعل مجتمعات مزدهرة لدعم وتوجيه رواد الأعمال يتم تحديثه سنوياً منذ عام 2017، ويغطي 11 دولة عربية.

• تقدم نتائج المؤشر رؤى حول النظم البيئية الرائدة للشركات الناشئة والاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال، حيث يعتمد المؤشر على أبحاث وتحليلات مكثفة لبيانات من 3.5 ملايين شركة ناشئة عبر 290 نظاماً بيئياً عالمياً ويتم استخدامه سنوياً من قبل مئات الآلاف من مؤسسي ومطوري النظام البيئي للشركات الناشئة وأصحاب المصلحة لدعم القرارات الحاسمة بشأن السياسات والاستراتيجيات والانتقال والاستثمار.

• وفقاً لنتائج مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة (GSEI) لعام 2024 الصادر عن معهد أبحاث Startup Blink Research Center، شهد المتوسط العام لترتيب 10 دول عربية تحسناً بمقدار 4 مراكز مقارنة بالعام 2023.

• حصلت الدول الـ 5 الأولى على ترتيب أفضل من المتوسط العربي، وحازت الإمارات فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.

• شهد ترتيب 8 دول عربية تحسناً في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة خلال عام 2024، تصدرتهم قطر حيث قفزت 11 مركزاً، تلتها الإمارات بتحسين 5 مراكز، ثم الكويت بـ 3 مراكز، ولبنان مركزين، ثم كل من السعودية ومصر وتونس والمغرب بمقدار مركز واحد لكل منها.

• استقر ترتيب الأردن عند نفس مستوى عام 2023 (68 عالمياً)، بينما تراجع ترتيب البحرين بمقدار 7 مراكز في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة عام 2024 .

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً وحافظت على تواجدها بين أفضل 30 دولة على مستوى العالم (23 عالمياً) في المؤشر خلال عام 2024 بقيادة مدينة دبي (التي انضمت في عام 2024 إلى قائمة أفضل 50 مدينة عالمياً) لتمييزها بتركيز عالٍ في مجال الابتكار التكنولوجي، وكونها وجهة انتقال محفزة لرواد الأعمال.

• جاءت السعودية ثانياً (65 عالمياً)، ثم مصر ثالثاً (66 عالمياً)، تلتها البحرين رابعاً (67 عالمياً) ثم الأردن خامساً (68 عالمياً)، وجاءت الدول الخمسة الأخيرة في ما بين المراكز الـ 73 عالمياً للبنان و الـ 92 للمغرب.

الإمارات تصدرت عربياً

وحلت 23 عالمياً تلتها السعودية

ومصر والبحرين والأردن خلال عام 2024

1-3-9 مؤشر الفرص المستقبلية

الإمارات تصدرت الدول العربية في مؤشر الفرص المستقبلية
وحلت في المرتبة الـ 23 عالمياً تلتها السعودية ومصر والبحرين

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الفرص المستقبلية ومكوناته الفرعية لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the Future Possibilities Index and its Sub-Components for 2024

الترتيب العربي 2024	الدولة	الترتيب العالمي 2024	الفرص الأساسية Core Capacity	الرؤية الحكومية Government Vision	التكنولوجيا Technology	الابتكار Innovation	المواهب Talent	البيئة المناخية للأعمال Business- Friendliness	استجابة السوق Market Dynamics	Country	Arab Ranking 2024
1	الإمارات	23	2	8	19	3	25	14	1	UAE	1
2	السعودية	36	29	4	23	27	34	44	34	Saudi Arabia	2
3	مصر	52	59	25	60	43	62	65	55	Egypt	3
4	البحرين	53	38	12	42	63	32	39	28	Bahrain	4
5	سلطنة عمان	54	43	13	47	52	35	45	50	Oman	5
6	الأردن	56	55	23	59	54	33	64	60	Jordan	6
7	الكويت	59	48	33	44	65	45	46	40	Kuwait	7
8	المغرب	61	58	45	58	55	52	60	56	Morocco	8
9	تونس	63	61	61	56	58	51	63	66	Tunisia	9
10	الجزائر	68	67	50	65	66	61	67	70	Algeria	10
	المتوسط العربي	53	47	27	46	50	41	52	47	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	70	70	70	70	70	70	70	70	Number of Countries	

مؤشر الفرص المستقبلية: خلال يناير 2024 صدرت النسخة الأولى من تقرير المؤشر العالمي للفرص المستقبلية للعام 2024 The Future Possibilities Index من قبل مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية ومجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث، ويقاس المؤشر حجم الفرص المستقبلية التي تحملها التحولات العالمية، ومدى جاهزية الدول لتوظيفها لخدمة التنمية المستقبلية في قطاعاتها الرئيسية. ويرصد المؤشر الفرص الجديدة في 6 قطاعات مستقبلية بقيمة أكثر من 44 تريليون دولار عالمياً بحلول عام 2030 في 70 دولة متقدمة وناشئة تشكل 90% من الناتج الإجمالي العالمي منها 10 دول عربية.

تشمل التوجهات الرئيسية الستة للمؤشر: الاقتصاد الرقمي المتقدم أو (اقتصاد الإسكابات)، واقتصاد جودة الحياة، والاقتصاد الدائري، والحياد الكربوني، واقتصاد التكنولوجيا الحيوية، واقتصاد التجربة (التحول من التملك إلى الاستخدام). ويقاس المؤشر قدرة الدول على استغلال الإمكانيات التي تفرزها تحولات المستقبل لتحقيق النمو المستقبلي عن طريق دراسة 3 مجالات رئيسية هي: استراتيجية وسياسات الحكومة، وقوة القطاعات وقدرات الدولة على توظيف توجهات المستقبل، والممكنات الأساسية وامتلاك الدولة البنى التحتية والأنظمة والسياسات والتشريعات والمواهب والمؤسسات لتوظيف فرص المستقبل.

• وفق النسخة الأولى من تقرير المؤشر العالمي للفرص المستقبلية 2024 الصادر عن مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية ومجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث لـ 70 دولة، استقر متوسط ترتيب 10 دول عربية مدرجة بالمؤشر عند المركز 53 ليحل دون المتوسط العالمي.

• حازت الإمارات فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر العالمي للفرص المستقبلية 2024، وحلت في المركز الـ 23 عالمياً بين 70 اقتصاداً متقدماً وناشئاً في الحصول على فرص في القطاعات المستقبلية المستهدفة كمحصلة لقدرتها العالية على الاستفادة من اقتصاد الرفاهية.

• حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً (36 عالمياً)، تلتها مصر ثالثاً (52 عالمياً) ثم البحرين (53 عالمياً)، تلتها سلطنة عمان (54 عالمياً)، ثم الأردن والكويت والمغرب وتونس والجزائر على التوالي بين المركزين 56 و68 عالمياً.

• على صعيد الركيزة الفرعية الثالثة والتي تتضمن القدرات الأساسية ومدى امتلاك الدولة للبنى التحتية والأنظمة والسياسات والتشريعات والمواهب والمؤسسات لتوظيف فرص المستقبل، فقد تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عالمياً، تلتها السعودية في المرتبة الثانية عربياً والـ 29 عالمياً، ثم البحرين الثالثة عربياً (38 عالمياً).

• فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المكونات الستة لقياس ركيزة القدرات الأساسية للدولة، شهد متوسط ترتيب الدول العربية أفضل مستوى له في مكون الرؤية الحكومية، ثم المواهب، فيما حل متأخراً في مكوني البيئة المناسبة للأعمال، والابتكار.

1-3-10 التصنيف العالمي للتنافسية

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية المدرجة في تصنيف

التنافسية العالمية لعام 2024

وضع الدول العربية في التصنيف العالمي للتنافسية لعام 2024

Arab countries' position in the IMD World Competitiveness Ranking for 2024

الترتيب العربي 2024	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2024	(1) الأداء الاقتصادي Economic Performance	(2) الكفاءة الحكومية Government Efficiency	(3) كفاءة الأعمال Business Efficiency	(4) البنية التحتية Infrastructure	Country	Arab Ranking 2024
1	الإمارات	10	7	2	4	10	25	UAE	1
2	قطر	12	11	4	7	11	33	Qatar	2
4	السعودية	17	16	15	12	12	34	Saudi Arabia	4
3	البحرين	25	21	18	21	16	39	Bahrain	3
6	الكويت	38	37	31	22	36	46	Kuwait	6
7	الأردن	54	48	63	37	34	55	Jordan	7
	المتوسط العربي	26	23	22	17	20	39	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	64	67	67	67	67	67	Number of Countries	

يعد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) منذ عام 1989 واحداً من التقارير المهمة والمرجعية للمنظمات والمؤسسات الدولية، حيث يصنف (64) دولة حول العالم، تم اختيارها بناءً على توافر إحصاءات عنها قابلة للمقارنة دولياً وموثوقة ودقيقة وحديثة.

ويصنف التقرير الدول من حيث قدرتها في الحفاظ على بيئة مؤسسية تنافسية، ويرتكز في تصنيفه على أربعة محاور رئيسية يشمل كل محور رئيسي 5 محاور فرعية (بإجمالي 20 محوراً فرعياً) هي:

- الأداء الاقتصادي: ومحاوره الفرعية تتضمن الاقتصاد المحلي، التجارة الخارجية والاستثمار الدولي والتوظيف والأسعار.
- كفاءة الحكومة: يتضمن المالية العامة، والسياسة الضريبية، والاطر المؤسسي، والتشريعات التجارية، والاطر المجتمعي.
- كفاءة الأعمال: الإنتاجية والكفاءة، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم.
- البنية التحتية: البنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية التكنولوجية، والبنية التحتية العلمية، والصحة والبيئة، والتعليم.

تسلط المحاور الفرعية الضوء على كل جانب من المجالات التي تم تحليلها، وتتضمن أكثر من 330 مؤشراً تنافسياً. ويكون لكل محور فرعي نفس الوزن في النتائج النهائية للتصنيف بغض النظر عن عدد المؤشرات الفرعية التي يحتوي عليها كل محور فرعي.

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية السبعة المدرجة في تصنيف التنافسية العالمي الصادر عن مركز التنافسية العالمي لعام 2024، تحسناً بمقدار 3 مراكز ليواصل تجاوزه لنظيره العالمي.

- شهدت كافة الدول العربية المدرجة بالمؤشر، تحسناً في ترتيبها خلال عام 2024، بمقدار تراوح ما بين 6 مراكز كما في الأردن ومركز واحد كما في قطر والسعودية والكويت.

- تصدرت الإمارات المقدمة عربياً وحلت في المرتبة السابعة بين أكثر 10 اقتصادات تنافسية في العالم خلال عام 2024، مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي للدولة وارتفاع مستوى الكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية الحيوية للدولة.

- جاءت قطر في المرتبة الثانية عربياً (11 عالمياً)، تلتها السعودية (16 عالمياً)، بينما حلت الأردن في المرتبة الأخيرة ضمن المجموعة في المرتبة الـ 48 عالمياً.

- على صعيد المحاور الرئيسية للتصنيف، سجلت الدول الستة أفضل متوسط ترتيب لها في محور الكفاءة الحكومية، ثم كفاءة الأعمال، فالأداء الاقتصادي، وحلت متأخرة في محور البنية التحتية.

- تصدرت الإمارات المقدمة عربياً في المحاور الأربعة الفرعية المكونة لتصنيف التنافسية العالمي خلال عام 2024.

الإمارات وقطر والسعودية
بين أكثر 20 اقتصاداً تنافسياً
في العالم للعام الثاني على التوالي

الأردن قفزت 7 مراكز والبحرين
4 مراكز والإمارات 3 مراكز
في التصنيف عام 2024

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-1 مؤشر القدرات الإنتاجية (1)

تحسن طفيف في متوسط ترتيب

الدول العربية في مؤشر القدرات

الإنتاجية عام 2022

دول مجلس التعاون

وفلسطين وتونس تصدرت

عربياً متخفيةً متوسط

الترتيب العالمي عام 2022

فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر وضمت 5 دول خليجية والأردن وفلسطين.

حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً في 4 مؤشرات فرعية لمؤشر القدرات الإنتاجية خلال عام 2022، هي رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والمؤسسات والقطاع الخاص.

تصدرت قطر المقدمة في 3 مؤشرات فرعية هي الطاقة، والنقل، والتغير الهيكلي، بينما تصدرت موريتانيا المقدمة في مؤشر رأس المال الطبيعي خلال عام 2022.

• وفق أحدث بيانات عن مؤشر القدرات الإنتاجية الصادر عن الأونكتاد عام 2023، ومن بين 194 دولة مدرجة بالمؤشر، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار مركز واحد بين عامي 2021 و2022 ليستقر في المركز 105 عالمياً.

• تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العالمي في المؤشر خلال عام 2022، كما تخطت المغرب والأردن متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال العام نفسه.

• واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها مقدمة الترتيب العربي في المؤشر، بقيادة قطر في المرتبة الأولى عربياً (15 عالمياً)، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية عربياً (16 عالمياً)، ثم البحرين في المرتبة الثالثة عربياً (25 عالمياً)، وجاءت السعودية في المرتبة الرابعة عربياً (40 عالمياً) ثم سلطنة عمان خامساً (41 عالمياً)، تلتها الكويت سادساً (49 عالمياً).

• شهد ترتيب 10 دول عربية تحسناً في مؤشر القدرات الإنتاجية عام 2022، بقيادة تونس حيث قفز ترتيبها 7 مراكز، بينما استقر ترتيب كل من قطر وسلطنة عمان والأردن والعراق، في مقابل تراجع الترتيب العالمي لـ 7 دول أخرى في المؤشر خلال العام نفسه.

• على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال الطبيعي وحازت 5 دول عربية على مراكز ضمن أفضل 20 دولة على مستوى العالم وهي السعودية وسلطنة عمان والصومال وموريتانيا وسوريا ثم مؤشر الطاقة بقيادة قطر (السادسة عالمياً).

• حل متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً في مؤشر تقييم المؤسسات وذلك مقارنة بباقي المؤشرات الفرعية، وحازت 7 دول عربية

مؤشر القدرات الإنتاجية الصادر عن الأونكتاد : هو مؤشر متعدد الأبعاد يمثل أداة ديناميكية وعملية لدعم الدول النامية في فهم حالة قدرتها الإنتاجية وكيفية تحسينها، من خلال توفير صورة واضحة للقدرات الإنتاجية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق التنمية المستدامة. يغطي المؤشر 194 اقتصاداً للفترة 2000-2022، وينقسم المؤشر العام إلى 8 مكونات فرعية (تتضمن 42 مؤشراً) ويتم حسابه من خلال حساب الدرجات التي تحصل عليها كل دولة في المكونات الثمانية بطريقة الوسط الحسابي الهندسي، وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 100 وفيما يلي المكونات الفرعية للمؤشر العام:

- **رأس المال البشري:** يجسد رأس المال البشري التعليم والمهارات والظروف الصحية للسكان، وتكامل البحث والتطوير في المجتمع من خلال كل من عدد الباحثين والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، بالإضافة إلى معدل الخصوبة .
- **رأس المال الطبيعي:** يقيس رأس المال الطبيعي مدى توافر الموارد الاستخراجية والزراعية، بما في ذلك الإيجارات المتولدة من استخراج الموارد الطبيعية، لتقييم الاعتماد على السلع الأساسية.
- **الطاقة:** يقيس مكون الطاقة، مدى توافر واستدامة وكفاءة مصادر الطاقة، كما يشمل الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من النفط.
- **النقل:** يقيس النقل قدرة النظام على نقل الأشخاص أو البضائع من مكان إلى آخر، من خلال قياس قدرة شبكة الطرق وشبكة السكك الحديدية والنقل الجوي.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):** وتعني إمكانية الوصول إلى أنظمة الاتصالات وتكاملها بين السكان. وهي تشمل مستخدمي الخطوط الثابتة والهواتف المحمولة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت.
- **المؤسسات:** تهدف إلى قياس الاستقرار السياسي والكفاءة من خلال جودتها التنظيمية وفعاليتها ونجاحها في مكافحة الجرائم والفساد والإرهاب، وحماية حرية المواطنين في التعبير وتكوين الجمعيات.
- **القطاع الخاص:** يتم تعريف القطاع الخاص من خلال سهولة التجارة عبر الحدود والتي تشمل الوقت والتكاليف النقدية للتصدير والاستيراد ودعم الأعمال التجارية من حيث الائتمان المحلي وسرعة تنفيذ العقود والوقت اللازم لبدء عمل تجاري.
- **التغير الهيكلي :** يشير إلى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية. وذلك من خلال تطور الصادرات وتنوعها وكثافة رأس المال الثابت ونقل الصناعة والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي.
- تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين درجات مؤشر القدرات الإنتاجية وحجم الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، في حين أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر تركيز صادرات البضائع (الاقتصادات ذات القدرات الإنتاجية الأعلى لديها درجات أقل في مؤشر تركيز الصادرات السلعية).

1-4-1 مؤشر القدرات الإنتاجية (1)

تحسن الترتيب العالمي لـ 10 دول عربية في مؤشر القدرات الإنتاجية عام 2022
في مقابل تراجع ترتيب 7 دول أخرى واستقر ترتيب كل من قطر وسلطنة عمان والأردن والعراق

وضع الدول العربية في مؤشر القدرات الإنتاجية لعامي 2021 و2022

Global ranking of Arab countries in Productive Capacities Index for 2021 & 2022

الترتيب العربي 2022	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الترتيب العالمي Global Rank 2022	رأس المال البشري Human capital	رأس المال الطبيعي Natural capital	الطاقة Energy	النقل Transport	تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT	المؤسسات Institutions	القطاع الخاص Private sector	التغيير الهيكل Structural change	Country	Arab ranking 2022
1	قطر	15	15	108	29	6	19	66	50	38	40	Qatar	1
2	الإمارات	17	16	48	107	9	32	18	45	28	47	UAE	2
3	البحرين	24	25	82	80	7	24	39	85	31	61	Bahrain	3
4	السعودية	39	40	76	11	18	66	51	97	67	104	Saudi Arabia	4
5	سلطنة عمان	41	41	113	19	28	49	86	80	47	88	Oman	5
6	الكويت	52	49	91	48	18	46	116	82	40	115	Kuwait	6
7	فلسطين	79	74	96	77	105	67	94	95	96	71	Palestine	7
8	تونس	97	90	57	51	120	111	100	105	116	99	Tunisia	8
9	المغرب	101	102	78	81	125	116	88	119	135	60	Morocco	9
10	الأردن	105	105	97	137	109	99	115	90	90	88	Jordan	10
11	مصر	114	113	101	43	104	136	106	144	125	107	Egypt	11
12	الجزائر	119	116	85	41	80	119	134	163	143	90	Algeria	12
13	جيبوتي	126	123	179	26	141	27	150	165	149	41	Djibouti	13
14	لبنان	129	135	94	122	85	75	160	169	107	131	Lebanon	14
15	ليبيا	141	143	120	22	113	88	142	190	144	159	Libya	15
16	موريتانيا	151	149	173	5	152	171	145	157	168	54	Mauritania	16
17	العراق	160	160	150	53	133	154	140	184	172	184	Iraq	17
18	سوريا	166	167	157	12	144	137	146	191	174	181	Syria	18
19	السودان	178	177	174	65	168	134	189	185	184	186	Sudan	19
20	اليمن	184	185	165	49	143	175	188	191	191	186	Yemen	20
21	الصومال	188	187	190	10	180	173	179	194	189	177	Somalia	21
	المتوسط العربي	106	105	116	52	95	96	117	132	116	108	Arab average	
	إجمالي عدد الدول	194	194	194	194	194	194	194	194	194	194	Total countries	

1-4-2 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (1)

استناداً لتصنيف 191 دولة في المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة لعام 2024، استقر متوسط ترتيب 21 دولة عربية عند المركز 154، ليظل متأخراً مقارنة بالمتوسط العالمي، وفيما يلي أهم التطورات التي شهدتها ترتيب الدول العربية في المؤشر خلال عام 2024.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

لازال متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية دون نظيره العالمي.

واصلت الدول العربية تحقيقها أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الفكري، نتيجة حصول 8 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر، تصدرتهم الإمارات والسعودية والمغرب على التوالي، وذلك استمراراً لجهود تلك الدول في مجالات التعليم والبحث والتطوير بما يدعم مخرجات الابتكار.

حققت الدول العربية ثاني أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال الاجتماعي، بينما حققت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الطبيعي كمحصلة لتأخر ترتيب معظم الدول العربية في هذا المؤشر.

تصدرت الإمارات الترتيب العربي في 3 مؤشرات تضمنت رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الفكري، والحوكمة، بينما تصدرت السودان في مؤشر رأس المال الطبيعي، وجيبوتي في مؤشر كفاءة الموارد وكثافتها، والبحرين في مؤشر الاستدامة الاقتصادية.

كان من اللافت ظهور فلسطين ومصر وجيبوتي واليمن والصومال في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية المستدامة لعام 2024.

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- حازت دولة عربية واحدة هي الإمارات على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي، بينما حلت 9 دول عربية في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي منها 4 دول خليجية بالإضافة إلى المغرب وتونس والأردن وفلسطين والجزائر.
- شهد ترتيب 9 دول عربية تحسناً في المؤشر المركب للتنافسية المستدامة خلال عام 2024، وهي: الإمارات والسعودية والمغرب وتونس وفلسطين والجزائر ومصر وجيبوتي ولبنان.
- تراجع ترتيب 11 دولة عربية في المؤشر المركب خلال عام 2024 تصدرتهم موريتانيا بتراجعها 18 مركزاً، فيما تم إضافة ليبيا إلى الدول العربية المدرجة بالمؤشر خلال عام 2024.
- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2024 وحلت في المرتبة 70 عالمياً، تلتها السعودية (103 عالمياً)، ثم المغرب ثالثاً (104 عالمياً) وتونس رابعاً (114 عالمياً)، ثم الأردن خامساً (132 عالمياً).
- واصلت الدول العربية التي تشهد توترات وصراعات تواجدها في مؤخرة الترتيب على المستويين العربي والعالمي بالمؤشر.

عن الحياة داخل الدولة.

رأس المال الفكري والابتكار: يقيس القدرة على توليد الثروة والوظائف من خلال الابتكار والصناعات ذات القيمة المضافة في الأسواق، بالتركيز على مؤشرات التعليم والبحث والتطوير والصناعات الجديدة بجانب مؤشرات ريادة الأعمال التجارية الفعلية (تسجيل الأعمال التجارية الجديدة، وطلبات العلامات التجارية) ويتم تقييم القدرة على الابتكار والقدرة التنافسية المستدامة مقابل حجم السكان و / أو مقابل الدخل القومي الإجمالي من أجل الحصول على صورة كاملة للقدرة التنافسية بغض النظر عن حجم الدولة.

الاستدامة الاقتصادية: تعكس الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية على تكوين الثروة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالاستدامة مثل بيئة الأعمال، وتنافسية الأعمال، ومشاركة المرأة في سوق العمل والإدارة، وطبيعة أسواق المال والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو والثروة.

الحوكمة: تقيس نتائج الاستثمارات الأساسية للدولة والبنية التحتية وأداء السوق وهيكل التوظيف وتوفير إطار لتوليد ثروة مستدامة للأجيال.

مؤشر التنافسية المستدامة العالمي (GSCI): يصدر عن مؤسسة SolAbility للأبحاث والاستشارات ويغطي 180 دولة حول العالم (منها 19 دولة عربية)، ويعد الترتيب الأكثر شمولاً للدول لقياس القدرة التنافسية بناءً على 189 مؤشراً كمياً قابلاً للقياس مستمدة من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة. تم تجميع المؤشرات الـ 189 في 6 مؤشرات فرعية:

رأس المال الطبيعي: يتضمن البيئة الطبيعية للدولة بما في ذلك توافر الموارد والطلب عليها وتطورها مقارنة بعدد السكان بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية بشأن مستوى نصوبها وتدهورها.

كفاءة الموارد وكثافتها: يقيس كفاءة استخدام الموارد المتاحة كمقياس للقدرة التنافسية التشغيلية في ظل محدودية الموارد، من خلال قياس القدرة على إدارة الموارد المتاحة سواء رأس المال الطبيعي أو البشري أو المالي بكفاءة - بغض النظر عما إذا كان رأس المال نادراً أم وفيراً.

رأس المال الاجتماعي: تتضمن المؤشرات المستخدمة لحساب درجة رأس المال الاجتماعي للدول الرعاية الصحية (التوافر والقدرة على تحمل التكاليف)، والمساواة الكمية داخل المجتمعات (الدخل، والأصول، والمساواة بين الجنسين)، ومؤشرات الحرية (الحرية السياسية، التحرر من الخوف، السعادة الفردية)، ومستويات الجريمة، والرضا

1-4-2 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (2)

الإمارات والسعودية والمغرب وتونس
حلت في المقدمة عربياً بتسجيلها أفضل
معدل لتحسن الأداء

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية
في المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة
خلال عام 2024

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية المستدامة لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the Sustainable Competitiveness Index -2024

Arab Ranking 2024	Country	(6) الحكومة Governance	(5) الاستدامة الاقتصادية Economic Sustainability	(4) رأس المال الفكري Intellectual Capital	(3) رأس المال الاجتماعي Social Capital	(2) كفاءة الموارد وكثافتها Resource Intensity	(1) رأس المال الطبيعي Natural Capital	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	51	78	44	25	175	187	70	84	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	102	113	51	85	173	152	103	126	السعودية	2
3	Morocco	76	146	57	162	81	173	104	120	المغرب	3
4	Tunisia	117	86	68	105	130	181	114	151	تونس	4
5	Jordan	100	120	113	113	51	188	132	124	الأردن	5
6	Qatar	105	138	67	72	171	190	138	129	قطر	6
7	Palestine	165	95	55	134	47	191	141	142	فلسطين	7
8	Algeria	134	127	87	90	185	165	149	152	الجزائر	8
9	Oman	115	132	85	108	184	174	152	148	سلطنة عمان	9
10	Egypt	152	77	100	159	121	180	156	164	مصر	10
11	Djibouti	166	125	163	111	8	169	160	162	جيبوتي	11
12	Bahrain	139	58	116	121	182	182	167	165	البحرين	12
13	Kuwait	125	179	115	73	176	189	172	160	الكويت	13
14	Lebanon	167	152	114	128	178	175	178	182	لبنان	14
15	Yemen	191	190	156	182	12	172	182	176	اليمن	15
16	Syria	182	191	152	127	119	170	183	177	سوريا	16
17	Iraq	155	159	159	156	180	183	184	181	العراق	17
18	Sudan	184	189	161	170	153	110	185	180	السودان	18
19	Mauritania	159	162	188	163	132	179	186	168	موريتانيا	19
20	Libya	168	185	142	160	191	155	189		ليبيا	20
21	Somalia	173	178	191	187	39	186	191	183	الصومال	21
Arab Average		139	137	114	125	128	174	154	154	المتوسط العربي	
Number of Countries		191	191	191	191	191	191	191	184	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-3 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة (1)

تونس والمغرب والإمارات تصدرت الترتيب العربي
و5 دول شهدت تحسناً في الترتيب عام 2024

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز كمحصلة
لتراجع ترتيب 12 دولة عام 2024

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة
لعامي 2023 و 2024

Global ranking of Arab countries in the SDGs Index
for 2023 & 2024

الترتيب العربي 2024	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2024	Country	Arab Ranking 2024
1	تونس	58	60	Tunisia	1
2	المغرب	70	69	Morocco	2
3	الإمارات	79	70	UAE	3
4	الجزائر	71	71	Algeria	4
5	مصر	81	83	Egypt	5
6	الأردن	77	85	Jordan	6
7	سلطنة عمان	90	100	Oman	7
8	قطر	100	102	Qatar	8
9	السعودية	94	103	Saudi Arabia	9
10	العراق	105	108	Iraq	10
11	لبنان	95	110	Lebanon	11
12	الكويت	108	111	Kuwait	12
13	البحرين	111	113	Bahrain	13
14	سوريا	130	127	Syria	14
15	موريتانيا	133	132	Mauritania	15
16	جيبوتي	150	157	Djibouti	16
17	السودان	160	159	Sudan	17
18	اليمن	163	163	Yemen	18
19	الصومال	162	164	Somalia	19
	المتوسط العربي	107	110	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	163	167	Number of Countries	

تراجع متوسط ترتيب 19 دولة عربية بمقدار 3 مراكز في مؤشر تحقيق
أهداف التنمية المستدامة الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
(يرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17)، إلى
المركز 110 عالمياً عام 2024 ليظل دون نظيره العالمي وفيما يلي
التفصيل:

- تخطت 10 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2024، في حين تخطت 5 دول فقط هي تونس والمغرب والجزائر والإمارات ومصر متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- شهد ترتيب 5 دول عربية تحسناً في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2024، تصدرتهم الإمارات وقفز ترتيبها 9 مراكز. بينما استقر ترتيب كل من الجزائر واليمن في المؤشر خلال العام نفسه.
- تراجع ترتيب 12 دولة عربية في المؤشر في مقدمتها لبنان، حيث تراجع ترتيبه بمقدار 15 مركزاً مقارنة بعام 2023، تلتها سلطنة عمان بتراجعها 10 مراكز، ثم السعودية بـ 9 مراكز، فالأردن (8 مراكز)، وجيبوتي (7 مراكز).
- واصلت تونس تصدرها المرتبة الأولى عربياً (60 عالمياً)، تلاها المغرب في المرتبة الثانية عربياً (69 عالمياً)، ثم الإمارات (70 عالمياً)، فالجزائر (71 عالمياً)، ثم مصر والأردن في المرتبتين 83 و 85 عالمياً على التوالي خلال عام 2024.
- واصلت سوريا وموريتانيا وجيبوتي والسودان واليمن والصومال تواجدها في مؤخرة الترتيب العربي خلال عامي 2023 و 2024.

الهدف الأول: القضاء على الفقر، الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، الهدف الرابع: التعليم الجيد، الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء، الهدف الخامس عشر: الحياة في البر، الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة: اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي يجري تنفيذها حتى عام 2030، وتتضمن 231 مؤشراً تتوزع على 169 غاية و 17 هدفاً، ويقاس الترتيب العالمي في المؤشر العام (مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة) الأداء العام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة ويتم تصنيف الدول وفقاً لدرجاتها الإجمالية.

تقيس النتيجة الإجمالية التقدم الإجمالي للدولة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. يمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير الدرجة 100 إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت، وهي:

1-4-3 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2)

10 دول حققت أداءً أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2024 رغم تراجع ترتيب 12 دولة

- العربية.
- الهدفان الأول و الثالث عشر: المعنيان بالقضاء على الفقر والعمل المناخي هما أكثر أهداف التنمية المستدامة تحقّقاً في الدول العربية.
 - الهدف الخامس: المعني بالمساواة بين الجنسين هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تشهد بطناً في إنجازها في المنطقة العربية.
 - على صعيد تطور أداء الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، يتضح ما يلي:
 - ما زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف الثاني والخامس والرابع عشر والخامس عشر.
 - الهدف العاشر المعني بالحد من أوجه عدم المساواة، هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تفتقر إلى وجود بيانات كافية في الدول

أداء الدول العربية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خلال عام 2024

Arab countries' performance in the seventeen sustainable development goals during 2024

Arab Ranking 2024	Country	الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع	الهدف الخامس	الهدف السادس	الهدف السابع	الهدف الثامن	الهدف التاسع	الهدف العاشر	الهدف الحادي عشر	الهدف الثاني عشر	الهدف الثالث عشر	الهدف الرابع عشر	الهدف الخامس عشر	الهدف السادس عشر	الهدف السابع عشر	الترتيب العربي في المؤشر 2024	الدولة
1	Tunisia	↑	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	1	تونس
2	Morocco	→	↓	→	→	→	→	→	↓	→	→	↓	→	→	→	→	→	→	2	المغرب
3	UAE	↑	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	3	الإمارات
4	Algeria	↑	→	→	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	4	الجزائر
5	Egypt	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	5	مصر
6	Jordan	→	→	→	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	6	الأردن
7	Oman	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	7	سلطنة عُمان
8	Qatar	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	8	قطر
9	Saudi Arabia	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	9	السعودية
10	Iraq	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	10	العراق
11	Lebanon	→	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	11	لبنان
12	Kuwait	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	12	الكويت
13	Bahrain	→	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	13	البحرين
14	Syria	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	14	سوريا
15	Mauritania	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	15	موريتانيا
16	Djibouti	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	16	جيبوتي
17	Sudan	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	17	السودان
18	Yemen	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	18	اليمن
19	Somalia	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	19	الصومال
20	Libya	→	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	20	ليبيا



تحقق الهدف / Goal Achievement
ما زالت هناك تحديات / Challenges remain
تحديات واضحة / Significant challenges
تحديات كبيرة / Major challenges
لا توجد بيانات كافية / Insufficient data



على المسار الصحيح أو الحفاظ على الإنجاز / On track or maintaining achievement
زيادة معتدلة / Moderately Increasing
ركود / Stagnating
تراجع / Decreasing

1-4-4 أداء الخدمات اللوجستية (1)

الدول
العربية

حققت أفضل أدائها

في مؤشري الشحن

الدولي والالتزام بالوقت

بقيادة الإمارات

دول
الخليج

ومصر حازت على

ترتيب أفضل من المتوسط

العالمي في مؤشر الخدمات

اللوجستية

تحسن

متوسط ترتيب الدول

العربية في مؤشر الخدمات

اللوجستية بمقدار 12

مركزاً خلال عام 2023

مؤشر الأداء اللوجستي أو أداء الخدمات اللوجستية: هو مؤشر يصدره البنك الدولي كل عامين منذ عام 2007، وهو بمنزلة معيار لقدرة الدولة على الاندماج في التجارة والأسواق العالمية أو بمعنى آخر معيار لقدرة الدولة على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منتظم، ويقاس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي يُعطي 139 بلداً مدى سهولة إقامة روابط منتظمة عبر سلاسل الإمداد، والعوامل الهيكلية التي تجعل ذلك ممكناً مثل جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية المتصلة بمجالي التجارة والنقل، وعمليات مراقبة الحدود، باستخدام استبيان يجريه البنك الدولي بمشاركة 1000 وكيل شحن دولي.

ويقيم المقياس ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى: أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللدول غير الساحلية والدول المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية.

يستخدم مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كأداة في تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الدول ومدى قدرتها على أداء الخدمات اللوجستية بكفاءة وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتوزيع الدولي استناداً إلى ستة معايير تضم أهم متطلبات البيئة اللوجستية هي: أساس كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، ومعدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد لها.

وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي في أبريل 2023 شهد متوسط ترتيب 16 دولة عربية في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، والذي صدر بعد 3 سنوات من الاضطرابات غير المسبوقة في سلسلة التوريد أثناء جائحة كوفيد - 19، تحسناً بمقدار 12 مركزاً مقارنة بعام 2018 ليستقر عند المركز 83 ولكنه مازال دون متوسط الترتيب العالمي، وفيما يلي التفصيل:

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر، بينما حلت باقي الدول في مستوى أقل من هذا المتوسط بين المركزين 79 لجيبوتي و138 لليبيا.
- شهد ترتيب 14 دولة عربية تحسناً في مؤشر الخدمات اللوجستية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2018، واستقر ترتيب سلطنة عمان عند المركز 43 عالمياً بينما تراجع ترتيب قطر بمقدار 4 مراكز إلى المركز 34 عالمياً.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والسابعة عالمياً في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023 متقدمة 4 مراكز مقارنة بعام 2018، كمحصلة لقوة أداء قطاع خدماتها اللوجستية وخصوصاً خلال فترة جائحة كوفيد، ففي الوقت الذي عانت فيه غالبية الدول من اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد الناجم عن حالات إغلاق الحدود وتوقف حركة البضائع لاحتواء الجائحة، تمتعت الإمارات بحرية واستمرارية تدفق السلع والخدمات إليها.
- حلت كل من قطر والبحرين في المرتبة الثانية عربياً (34 عالمياً) في المؤشر، ثم السعودية (38 عالمياً)، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربياً (43 عالمياً)، تلتها الكويت ثم مصر في المراتب 51 و 57 عالمياً على التوالي خلال عام 2023.
- على صعيد أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية خلال عام 2023، حققت أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري الشحن الدولي والالتزام بالوقت، ثم مؤشر متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، بينما حل أداء الدول العربية متأخراً في مؤشر الكفاءة اللوجستية.
- كان من اللافت ظهور الجزائر وجيبوتي في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد من المؤشرات الفرعية للخدمات اللوجستية، وكذلك الظهور المتأخر للكويت في مؤشر الالتزام بالوقت.

4-4-1 أداء الخدمات اللوجستية (2)

الإمارات تصدرت عربياً في جميع المؤشرات الفرعية مع تميز قطر في الكفاءة اللوجستية والبحرين في الالتزام بالوقت وسلطنة عمان في التتبع والتعقب

العراق والبحرين والجزائر والسعودية وليبيا وسوريا والكويت الأكثر تحسناً في المؤشر لعام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية لعام 2023

The global ranking of Arab countries in the Logistic Performance Index 2023

Arab Ranking 2023	Country	(6) الالتزام بالوقت Timeliness	(5) التتبع والتعقب Tracking & tracing	(4) الكفاءة اللوجستية Logistics competence	(3) الشحن الدولي International shipments	(2) البنية التحتية Infra-structure	(1) الأداء الجمركي Customs	الترتيب العالمي 2023 Global Rank 2023	الترتيب العالمي 2018 Global Rank 2018	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	4	11	11	4	9	14	7	11	الإمارات	1
2	Qatar	46	34	14	47	19	43	34	30	قطر	2
2	Bahrain	10	41	46	47	30	31	34	59	البحرين	2
4	Saudi Arabia	35	37	46	38	30	47	38	55	السعودية	4
5	Oman	76	20	53	26	47	47	43	43	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	101	49	65	43	30	37	51	63	الكويت	6
7	Egypt	35	72	65	43	55	59	57	67	مصر	7
8	Djibouti	35	87	76	102	108	74	79	90	جيبوتي	8
9	Algeria	116	98	126	57	125	101	97	117	الجزائر	9
10	Sudan	109	117	110	111	108	120	115	121	السودان	10
10	Iraq	87	105	126	102	118	120	115	147	العراق	10
12	Syria	124	117	126	121	118	110	123	138	سوريا	12
12	Mauritania	101	98	103	128	130	120	123	135	موريتانيا	12
14	Yemen	101	117	92	139	132	137	132	140	اليمن	14
15	Somalia	133	136	139	111	132	139	137	144	الصومال	15
16	Libya	137	136	138	135	138	133	138	154	ليبيا	16
	Arab Average	78	80	84	78	83	83	83	95	المتوسط العربي	
	Number of Countries	139	139	139	139	139	139	139	160	عدد الدول بالمؤشر	

* تراجع عدد الدول المدرجة في المؤشر من 160 دولة عام 2018 إلى 139 دولة عام 2023.

5-4-1 مؤشر الطاقة العالمي (1)

دول الخليج

حازت على ترتيب أفضل من المتوسط
العالمي في المؤشر وحلت بين المركزين
الـ 33 والـ 44 عالمياً

تراجع

متوسط ترتيب الدول العربية
في مؤشر الطاقة بمقدار 6 مراكز
كمحصلة لتراجع ترتيب جميع الدول
باستثناء قطر خلال عام 2023

استناداً إلى بيانات مجلس الطاقة العالمي بشأن ترتيب 126 دولة حول العالم (موزعين على 99 مركزاً) شملهم مؤشر تريلما للطاقة "Trilemma" Index خلال عام 2023، شهد متوسط ترتيب 14 دولة عربية تراجعاً بمقدار 6 مراكز، كمحصلة لتراجع ترتيب جميع الدول العربية المشمولة بالمؤشر باستثناء قطر التي قفزت 11 مركزاً لتستقر في المرتبة الثالثة عربياً والـ 40 عالمياً خلال عام 2023، وفيما يلي التفصيل:

- حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي متأخراً عن المتوسط العالمي بمقدار 5 مراكز.
- حازت دول مجلس التعاون الخليجي على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر تريلما للطاقة خلال عام 2023، كما حازت مصر على ترتيب أفضل من المتوسط العربي في المؤشر. بينما حلت باقي الدول العربية في مستوى ترتيب أقل من المتوسطين العربي والعالمي للمؤشر بين المركز الـ 55 للجزائر والـ 87 لموريتانيا.
- حلت الإمارات في الصدارة عربياً (30 عالمياً)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربياً (38 عالمياً)، تلتها قطر في المرتبة الثالثة عربياً (40 عالمياً)، بينما جاءت الكويت رابعة (41 عالمياً) تلتها البحرين (الخامسة عربياً والـ 43 عالمياً) ثم سلطنة عمان (السادسة عربياً والـ 41 عالمياً).
- تراجع ترتيب 13 دولة عربية في مؤشر الطاقة العالمي وسجلت كل من البحرين والعراق وموريتانيا تراجعاً بمقدار 11 مركزاً خلال عام 2023، بينما حققت قطر قفزة كبيرة في ترتيبها في المؤشر بمقدار 11 مركزاً خلال عام 2023.
- على صعيد المؤشرات الفرعية، واصلت الدول العربية تحقيق أفضل

متوسط ترتيب لها في مؤشر المساواة في الطاقة (تخطت المتوسط العالمي)، حيث حلت الإمارات وقطر والكويت في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر، كما حلت سلطنة عمان والبحرين في المرتبتين الرابعة والخامسة عالمياً على التوالي.

حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها خلال عام 2023 في مؤشر أمن الطاقة، في مقابل تدني متوسط ترتيبها في مؤشر الاستدامة البيئية خلال عامي 2022 و2023.

واصلت الأردن تصدرها المقدمة في مؤشر الاستدامة البيئية وحلت في المركز 65 عالمياً، كما حلت البحرين في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر أمن الطاقة (54 عالمياً) خلال العام نفسه.

كان من اللافت ظهور قطر والبحرين والكويت والعراق وسلطنة عمان على التوالي في مؤخرة الترتيب العربي في مؤشر الاستدامة البيئية خلال عام 2023، رغم جهودهم المبذولة في هذا المجال. بينما ظهر لبنان في مرتبة متقدمة في مؤشر المساواة في الطاقة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة رغم ما يمر به من أزمات اقتصادية ومالية.

1-4-5 مؤشر الطاقة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

The global ranking of Arab countries in the World Energy Trilemma Index and its sub-components - 2023

Arab Ranking 2023	Country	(3) الاستدامة البيئية Enviromental sustainability	(2) المساواة في الطاقة Energy equity	(1) أمن الطاقة Energy security	الترتيب العالمي 2023 Global Rank 2023	الترتيب العالمي 2022 Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	109	1	63	30	26	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	117	13	60	38	33	السعودية	2
3	Qatar	124	1	62	40	51	قطر	3
4	Kuwait	122	1	56	41	34	الكويت	4
5	Bahrain	123	5	54	43	32	البحرين	5
6	Oman	119	4	81	44	41	سلطنة عمان	6
7	Egypt	98	59	55	54	51	مصر	7
8	Algeria	105	51	67	55	49	الجزائر	8
9	Tunisia	81	64	78	57	50	تونس	9
10	Morocco	83	71	93	62	54	المغرب	10
11	Jordan	65	82	104	66	57	الأردن	11
12	Lebanon	67	48	126	68	59	لبنان	12
13	Iraq	120	57	117	78	67	العراق	13
14	Mauritania	118	107	89	87	76	موريتانيا	14
Arab Average		104	40	79	55	49	المتوسط العربي	
Number of Countries		126	126	126	126	126	عدد الدول بالمؤشر	

المحلي والتجاري .

الاستدامة البيئية : تمثل الاستدامة البيئية لأنظمة الطاقة انتقالاً لنظام الطاقة نحو تخفيف وتجنب الضرر البيئي وتأثيرات تغير المناخ. ويركز على الإنتاجية وكفاءة التوليد والنقل والتوزيع وإزالة الكربون وجودة الهواء.

يتم تحديد الدرجة الإجمالية للدولة من خلال المتوسط المرجح لدرجات الأبعاد على مقياس من A (الأفضل) إلى D (الأسوأ).

مؤشر الطاقة العالمي Trilemma : يصدر عن مجلس الطاقة العالمي ويعمل على ترتيب ما يزيد على 120 دولة حول العالم وفقاً لقدرتها على توفير الطاقة المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد:

- أمن الطاقة: يقيس قدرة الدولة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الطاقة بشكل موثوق، وتحمل الصدمات مع الحد الأدنى من انقطاع الإمدادات. كما يغطي فعالية إدارة مصادر الطاقة المحلية والخارجية، بجانب موثوقية ومرونة البنية التحتية للطاقة.
- المساواة في الطاقة: يقيم قدرة الدولة على توفير الطاقة وفقاً للتكلفة المعتدلة أي إمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكلفتها بما في ذلك الكهرباء والغاز والوقود للاستخدام

ترتيب الدول العربية في مؤشر تحول الطاقة العالمي 2024-2023

Ranking of Arab countries in the Global
Energy Transition Index, 2023-2024

الترتيب العربي 2024	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2024	Country	Arab Ranking 2024
1	قطر	59	50	Qatar	1
2	الإمارات	63	52	UAE	2
3	السعودية	57	58	Saudi Arabia	3
4	سلطنة عمان	90	62	Oman	4
5	المغرب	56	65	Morocco	5
6	الأردن	71	73	Jordan	6
7	مصر	79	75	Egypt	7
8	لبنان	112	85	Lebanon	8
9	تونس	89	89	Tunisia	9
10	الجزائر	86	91	Algeria	10
11	البحرين	110	103	Bahrain	11
12	الكويت	102	104	Kuwait	12
13	اليمن	120	119	Yemen	13
	المتوسط العربي	84	79	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	120	120	Number of Countries	

مؤشر تحول الطاقة العالمي Global Energy Transition Index: يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي حول الانتقال الفعال للطاقة، ويقاس أداء أنظمة الطاقة الحالية في 120 دولة حول العالم ومدى جاهزية بنيتها التكنولوجية للانتقال لطاقة آمنة ومستدامة ومعقولة التكلفة وشاملة من خلال خمسة مكونات متساوية الوزن هي:

- العدالة والشمول: يتضمن مؤشرات الوصول إلى الطاقة، القدرة على تحمل تكاليف الطاقة، النمو الاقتصادي.
- الأمن: يتضمن أمن الإمدادات، والصمود، والمصادقية.
- الاستدامة: تقيس مؤشرات كفاءة الطاقة، والتخفيف من الغازات الدفيئة، الطاقة النظيفة.
- الإطار التنظيمي والاستثمار: يتضمن مؤشرين عن اللوائح والالتزام السياسي، والتمويل والاستثمار.
- العوامل التكنولوجية: وتتضمن التعليم ورأس المال البشري، والابتكار، والبنية التحتية.

1-4-6 مؤشر تحول الطاقة العالمي

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية
في مؤشر تحول الطاقة العالمي عام 2024

- استناداً إلى التقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان "تعزيز الانتقال الفعال للطاقة"، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية مدرجة في مؤشر تحول الطاقة تحسناً بمقدار 5 مراكز، ولكنه ظل دون المتوسط العالمي، وذلك كمحصلة لتباطؤ عملية تحول الطاقة في منطقة الشرق الأوسط جراء التقلبات الجيوسياسية وأزمة الطاقة والاعتماد الكبير على النفط مما شكل تحدياً للانتقال إلى الطاقة المستدامة.

- حازت 3 دول خليجية فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر خلال عام 2024، هي قطر والإمارات والسعودية، بينما حازت سلطنة عمان والمغرب والأردن ومصر على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشر.

- شهد الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2024 تصدرتهم سلطنة عمان حيث قفز ترتيبها بمقدار 28 مركزاً، تلتها لبنان (تقدمت 27 مركزاً)، ثم الإمارات (11 مركزاً)، فقطر والبحرين ومصر واليمن على التوالي، بينما استقر ترتيب تونس عند المركز 89 عالمياً خلال عامي 2023 و2024.

- تراجع ترتيب 5 دول عربية في مؤشر تحول الطاقة خلال عام 2024، هي المغرب بـ9 مراكز، الجزائر بـ5 مراكز، والأردن والكويت بمركزين لكل منهما، والسعودية بمركز واحد.

- تصدرت قطر الترتيب عربياً في مؤشر تحول الطاقة العالمي خلال عام 2024، وحلت في المرتبة 50 عالمياً، حيث تلعب قطر دوراً محورياً في الجهود الرامية ل تحول الطاقة نظراً لكونها مورداً رئيسياً للغاز الطبيعي، وذلك عبر توفير الغاز الطبيعي المسال والذي يعد مصدراً نظيفاً للطاقة وأكثر أماناً ومرونة وموثوقية.

- حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً (52 عالمياً)، تلتها السعودية (58 عالمياً)، وجاءت سلطنة عمان رابعاً (62 عالمياً)، ثم المغرب خامساً (65 عالمياً).

قطر والإمارات والسعودية في مقدمة الترتيب عربياً
في مؤشر تحول الطاقة

1-4-7 التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية

الإمارات واصلت تصدرها المقدمة وحلت في المرتبة 11 عالمياً في تصنيف التنافسية الرقمية

تحسن طفيف في متوسط ترتيب 6 دول عربية في تصنيف التنافسية الرقمية لعام 2024

تصدرت الإمارات المقدمة وحلت في المركز 11 عالمياً في التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية خلال عام 2024، كمحصلة لتبنيها سياسة التحول الرقمي الذي يعزز كفاءة المنصات الذكية، بالإضافة لدعمها المتواصل للمشاريع التي تعزز مفهوم الابتكار.

حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً (26 عالمياً)، تلتها السعودية (27 عالمياً)، وجاءت البحرين رابعاً (30 عالمياً)، ثم الكويت خامساً (45 عالمياً)، وأخيراً حلت الأردن في المركز الـ 50 عالمياً.

على صعيد المحاور الفرعية، سجلت الدول الستة أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر المواهب، تلاه رأس المال، ثم مرونة قطاع الأعمال والسلوك التكيفي على التوالي.

وفق تصنيف عام 2024، جاء متوسط الدول العربية الستة متأخراً في مؤشري التدريب والتعليم والتركيز العلمي على التوالي.

- استناداً إلى ترتيب 67 دولة حول العالم في التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية لعام 2024 الصادر عن مركز التنافسية العالمي، شهد متوسط ترتيب 6 دول عربية تحسناً طفيفاً وظل قريباً من متوسط الترتيب العالمي.
- حازت 4 دول خليجية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في التصنيف خلال عام 2024، بينما جاء ترتيب كل من الكويت والأردن أقل من متوسط الترتيبين العالمي والعربي.
- شهد الترتيب العالمي لـ 4 دول عربية تحسناً في التصنيف خلال عام 2024 تصدرتهم البحرين حيث قفز ترتيبها 8 مراكز واستقرت في المركز الـ 30 عالمياً، تلتها كل من قطر والسعودية (تقدما 3 مراكز) ثم الإمارات مركزاً واحداً.
- استقر ترتيب الأردن عند المركز الـ 50 عالمياً عام 2024، بينما تراجع ترتيب الكويت في التصنيف بمقدار 4 مراكز.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2024

Ranking of Arab countries in the Global Digital Competitiveness Index and its sub-components for 2024

Arab Ranking 2024	Country	(3) الاستعداد للمستقبل/Future Readiness			(2) التكنولوجيا/Technology			(1) المعرفة/Knowledge			الترتيب العالمي Global Rank		الترتيب العربي 2024
		تكاملاً تكنولوجيا المعلومات IT Integration	مرونة قطاع الأعمال Business Agility	السلوك التكيفي Adaptive Attitudes	الاطار التكنولوجي Technological Framework	رأس المال Capital	الاطار التنظيمي Regulatory Framework	التركيز العلمي Scientific Concentration	التدريب والتعليم & Training Education	المواهب Talent	2024	2023	
1	UAE	13	21	5	11	10	14	41	29	2	11	12	1 الإمارات
2	Qatar	27	18	28	24	16	23	54	55	6	26	29	2 قطر
3	Saudi Arabia	32	30	20	51	15	12	46	28	18	27	30	3 السعودية
4	Bahrain	41	26	7	38	29	31	31	59	11	30	38	4 البحرين
5	Kuwait	51	41	48	46	35	52	39	61	36	45	41	5 الكويت
6	Jordan	54	22	56	62	42	41	65	49	43	50	50	6 الأردن
Arab Average		36	26	27	39	25	29	46	47	19	32	33	المتوسط العربي
Number of Countries		67	67	67	67	67	67	67	67	67	67	64	عدد الدول بالمؤشر

المؤشر المركب للتنافسية الرقمية بغض النظر عن عدد المؤشرات التي يحتوي عليها، على النحو التالي:

1. محور المعرفة: يتضمن الموهبة، والتدريب والتعليم، والتركيز العلمي.
2. محور التكنولوجيا: يتضمن الاطار التنظيمي، ورأس المال، والاطار التكنولوجي.
3. محور الاستعداد للمستقبل: يتضمن السلوك التكيفي، ومرونة قطاع الأعمال، وتكامل تكنولوجيا المعلومات.

تصنيف التنافسية الرقمية العالمية: يصدره مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) منذ عام 2017، ويقاس قدرة واستعداد 64 اقتصاداً حول العالم لتبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمجتمع.

ويحدد مؤشر التنافسية الرقمية Global Digital Competitiveness Index القدرة التنافسية الرقمية في 3 محاور رئيسية، وينقسم كل محور رئيسي إلى 3 محاور فرعية، تسلط الضوء على كل جانب من المجالات التي يتم تحليلها. تتضمن المحاور الفرعية 54 مؤشراً ويكون لكل محور فرعي نفس الوزن في النتائج المجمعة لتصنيف الدول في

1-4-8 مؤشر الابتكار العالمي (1)

تراجع طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية

في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024

الإمارات الأولى عربياً والـ 32 عالمياً
في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024
مع تصدرها المقدمة في 5 مؤشرات فرعية

وفق نتائج مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعدد 133 دولة، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية مدرجة بالمؤشر عام 2024 تراجعاً بمقدار مركز واحد ليحل في المركز 76 وظل دون متوسط الترتيب العالمي، وفيما يلي التفصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشر المؤسسات ثم مؤشر رأس المال البشري والبحث خلال عام 2024، تلتها مؤشرات تطوير السوق و البنية التحتية والمخرجات الإبداعية على التوالي.

حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تطوير الأعمال في مرتبة متأخرة نسبياً مقارنة ببقية المؤشرات الفرعية، وحصلت الإمارات فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر.

تصدرت الإمارات المقدمة عربياً في 5 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2024، وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر المؤسسات (10 عالمياً)، ثم البنية التحتية ورأس المال البشري والبحث (17 عالمياً)، تلاهما تطوير الأعمال (24 عالمياً)، ثم تطوير السوق (26 عالمياً).

تصدرت المغرب المقدمة عربياً في مؤشر المخرجات الإبداعية وحلت في المرتبة الـ 37 عالمياً.

تصدرت تونس المقدمة عربياً في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا وحلت في المرتبة الـ 54 عالمياً.

كان من اللافت ظهور لبنان والأردن في مراتب متقدمة في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2024.

تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2024، في حين تخطت 4 دول عربية هي: الإمارات والسعودية وقطر والمغرب متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.

شهد ترتيب 5 دول عربية تحسناً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024، بقيادة المغرب والجزائر بتقدمهما 4 مراكز، والسعودية وقطر وموريتانيا بتقدمهم مركزاً واحداً، بينما استقر ترتيب الإمارات ومصر خلال العام نفسه.

تراجع ترتيب 6 دول عربية في مؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2024، هي الكويت (7 مراكز)، والبحرين (5 مراكز)، والأردن وتونس ولبنان بمقدار مركزين لكل منهم وموريتانيا مركزاً واحداً.

واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً (32 عالمياً)، وحلت السعودية ثانياً (47 عالمياً)، ثم قطر ثالثاً (49 عالمياً)، تلاها المغرب رابعاً (66 عالمياً) وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة عربياً (71 عالمياً).

مؤشر الابتكار العالمي: يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) WIPO ، ويقدم مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في 132 دولة تمثل 94% من سكان العالم و 99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية. ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعيين:

المؤشر الفرعي لمداخل الابتكار: يتكون من خمس ركائز للاقتصاد الوطني تعزز الأنشطة الابتكارية. وهي:

1. البيئة المؤسسية وتشمل البيئة السياسية والقانونية وبيئة الأعمال.
2. رأس المال البشري والبحث وتشمل التعليم والإنفاق على البحث والتطوير.
3. البنية الأساسية وتشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4. وضع السوق وتشمل التمويل والاستثمار والتجارة.
5. بيئة الأعمال وتشمل المعرفة والابتكار.

المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار: يقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تتضمن ركيزتين: المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الإبداعية، ويتمتع مؤشر المخرجات بنفس وزن مؤشر المدخلات في حساب المؤشر العام.

وتتكون الركائز من مؤشرات فردية، بإجمالي 81 مؤشراً تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية ومجالات التعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال.



الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-8 مؤشر الابتكار العالمي (2)

دول مجلس التعاون والمغرب والأردن
تجاوزت متوسط الترتيب العربي
في المؤشر خلال عام 2024

تحسن ترتيب 5 دول عربية في مؤشر الابتكار
العالمي في مقابل تراجع ترتيب 6 دول أخرى

ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2024

Ranking of Arab countries in the Global Innovation Index and its sub-components for 2024

Arab Ranking	Country	(7) المخرجات الإبداعية Creative outputs	(6) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا Knowledge and technology outputs	(5) تطوير الاعمال Business sophistication	(4) تطوير السوق Market sophistication	(3) البنية التحتية Infra- structure	(2) رأس المال البشري والبحث Human capital and research	(1) المؤسسات Institutions	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	40	56	24	26	17	17	10	32	32	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	67	68	79	27	49	33	35	47	48	السعودية	2
3	Qatar	61	82	68	59	39	48	20	49	50	قطر	3
4	Morocco	37	70	125	82	88	81	78	66	70	المغرب	4
5	Kuwait	69	67	120	76	60	53	66	71	64	الكويت	5
6	Bahrain	95	83	83	80	36	75	28	72	67	البحرين	6
7	Jordan	76	76	72	55	90	85	52	73	71	الأردن	7
8	Oman	82	87	86	73	63	66	43	74	69	سلطنة عمان	8
9	Tunisia	73	54	119	84	107	47	102	81	79	تونس	9
10	Egypt	78	81	103	74	92	96	94	86	86	مصر	10
11	Lebanon	93	80	80	45	116	59	128	94	92	لبنان	11
12	Algeria	109	125	114	132	94	76	95	115	119	الجزائر	12
13	Mauritania	127	127	109	131	122	120	97	126	127	موريتانيا	13
Arab Average		77	81	91	73	75	66	65	76	75	المتوسط العربي	
Number of Countries		133	133	133	133	133	133	133	133	132	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-9 مؤشر المعرفة العالمي (1)

تراجع متوسط ترتيب 11 دولة عربية في مؤشر المعرفة العالمي عام 2024 مع تصدر الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان المقدمة عربياً

استناداً إلى نتائج مسح المعرفة العالمي والذي ضم 141 دولة حول العالم خلال عام 2024، شهد متوسط ترتيب 11 دولة عربية تراجعاً بمقدار مركزين إلى المركز الـ 76. وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

- يصدر مؤشر المعرفة العالمي (GKI) سنوياً منذ عام 2017، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وذلك بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأدوات قياسها، وهو مقياس موزن لتتبع أداء حافة المعرفة في أكثر من 133 دولة على مستوى سبعة مجالات (مؤشرات قطاعية) هي التعليم قبل الجامعي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئة التمكنية.
- توزعت بنية المؤشر على خمسة مستويات متدرجة من الأعلى إلى الأسفل، أولها المؤشر العام ويتفرع منه 7 مؤشرات قطاعية (مؤشرات فرعية)، ويرتبط كل مؤشر منها بمحاور فرعية تتشكل عبر مجموعة منتقاة من المتغيرات (155 متغيراً).
- وخصص خلال وزن ترجيحي 15% لكل مؤشر من المؤشرات القطاعية الستة الأولى و10% للمؤشر المتعلق بالبيئة التمكنية.
- ويوفر أداة منهجية يسترشد بها صانعو السياسات والباحثون والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية. وتوفر نتائج الدول نظرة على أداء كل دولة من حيث البنية التحتية المعرفية.
- يهدف المؤشر إلى تقديم فهم منهجي للمعرفة من خلال تقسيم المفهوم إلى مكوناته الأساسية، وبالتالي التعرف على طبيعة الأبعاد المتعددة لأنظمة المعرفة في جميع السياقات والتطبيقات المتعلقة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء مؤشر المعرفة العالمي يستخدم نهجاً تشاركياً ويهدف إلى قياس مفهوم المعرفة متعدد الأوجه والذي غالباً ما يكون مرتبطاً بمفاهيم مثل "اقتصاد المعرفة" أو "مجتمع المعرفة". كما أنه يقتصر أحياناً على فهم ضيق يحد من التركيز على التعليم أو التكنولوجيا.

- تخطت 4 دول خليجية متوسط الترتيب العالمي في مؤشر المعرفة العالمي خلال للعام الثاني على التوالي.
- شهد الترتيب العالمي لسلطنة عمان والأردن فقط تحسناً في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2024، حيث قفز ترتيب سلطنة عمان بمقدار 11 مركزاً والأردن بمقدار 9 مراكز، بينما استقر ترتيب الإمارات وقطر ومصر دون تغيير مقارنة بعام 2023.
- تراجع ترتيب 5 دول عربية في المؤشر خلال عام 2024، هي موريتانيا بتراجع ترتيبها 10 مراكز، تلتها فلسطين (8 مراكز)، ثم المغرب (6 مراكز)، تلاها السعودية وتونس بمقدار مركز واحد لكل منهما.
- واصلت الإمارات تصدرها الترتيب العربي في مؤشر المعرفة العالمي، وحلت في المرتبة 26 عالمياً، ثم قطر (39 عالمياً)، تلتها السعودية (41 عالمياً)، وجاءت سلطنة عمان رابعاً (55 عالمياً).
- عام 2024 غطى مؤشر المعرفة العالمي 11 دولة عربية مقارنة مع 17 دولة عام 2021.
- وصلت الإمارات تصدرها الترتيب العربي في مؤشر المعرفة العالمي، وحلت في المرتبة 26 عالمياً، ثم قطر (39 عالمياً)، تلتها السعودية (41 عالمياً)، وجاءت سلطنة عمان رابعاً (55 عالمياً).
- حلت قطر في مقدمة الترتيب عربياً في مؤشري التعليم العالي والبيئة التمكنية وحلت في المراتب 22 و45 عالمياً على التوالي.
- تصدرت السعودية مقدمة الترتيب عربياً في مؤشر التعليم قبل الجامعي، وكذلك لبنان في مؤشر البحث والتطوير والابتكار.
- كان من اللافت حصول فلسطين ومصر والأردن وتونس على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية عام 2024.

1-4-9 مؤشر المعرفة العالمي (2)

تحسن الترتيب العالمي لسلطنة عمان والأردن
في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2024
في مقابل تراجع ترتيب 5 دول أخرى

الدول العربية حققت أفضل أداء
في مؤشر البحث والتطوير
بينما حلت متأخرة في مؤشر البيئة التمكينية

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2024

Ranking of Arab countries in the Global Knowledge Index and its sub-components for 2024

Arab Ranking	Country	(7) البيئة التمكينية Enabling Environment	(6) الاقتصاد Economy	(5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communica- tions Technology	(4) البحث والتطوير والابتكار Research, Development and Innovation	(3) التعليم العالي Higher Education	(2) التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education	(1) التعليم قبل الجامعي Pre- University Education	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	46	10	4	31	55	11	40	26	26	الإمارات	1
2	Qatar	45	19	48	62	22	47	39	39	39	قطر	2
3	Saudi Arabia	77	38	7	33	77	112	4	41	40	السعودية	3
4	Oman	90	55	44	78	89	31	56	55	66	سلطنة عمان	4
5	Lebanon	136	86	88	22	46	99	110	81		لبنان	5
6	Tunisia	85	90	86	74	104	75	70	82	81	تونس	6
7	Jordan	80	69	69	82	119	100	87	88	97	الأردن	7
8	Egypt	121	86	89	77	107	43	81	90	90	مصر	8
9	Palestine	115	86	113	78	105	66	61	97	89	فلسطين	9
10	Morocco	95	96	77	95	102	100	93	98	92	المغرب	10
11	Mauritania	134	136	127	107	139	138	133	135	125	موريتانيا	11
Arab Average		93	70	68	67	88	75	70	76	75	المتوسط العربي	
Number of Countries		141	141	141	141	141	141	141	141	133	عدد الدول بالمؤشر	

10-4-1 مؤشر تنافسية المواهب (1)

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية إلى المركز 134 عالمياً في مؤشر تنافسية المواهب العالمي خلال عام 2023

استناداً لنتائج تقرير تنافسية المواهب العالمية لعام 2023 الصادر عن كلية أنسياد الفرنسية لإدارة الأعمال بالتعاون مع معهدي ديكارت للمستقبل وقيادة رأس المال البشري HCLI، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية تحسناً طفيفاً خلال عام 2023، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

الترتيب العالمي في الركائز الفرعية:

- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزها لمتوسط الترتيب العالمي في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023، كمحصلة لانفتاحها على العالم الخارجي وجهودها المتواصلة في استقطاب المواهب وتطبيقها لوسائل مبتكرة للاحتفاظ بها.
- شهد الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية تحسناً في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023 تصدرتهم لبنان حيث قفز ترتيبها 7 مراكز واستقرت في المركز الثامن عربياً والـ 77 عالمياً، تلتها البحرين (تقدمت 5 مراكز)، ثم الإمارات وقطر (3 مراكز لكل منهما)، ثم الأردن والجزائر بمقدار مركزين، فلسطين عمان بمقدار مركز واحد.
- تراجع ترتيب 6 دول عربية في المؤشر خلال عام 2023، هي السعودية بواقع 5 مراكز، والمغرب (3 مراكز)، ومصر والكويت (مركزين لكل منهما)، وتونس وموريتانيا بمقدار مركز واحد لكل منهما.
- واصلت الإمارات تصدرها الترتيب العربي في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023، وحلت في المرتبة 22 عالمياً.
- حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً (35 عالمياً)، تلتها البحرين (44 عالمياً)، وجاءت السعودية رابعاً (48 عالمياً)، ثم سلطنة عمان خامساً (59 عالمياً)، فالكويت سادساً (63 عالمياً).
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في ركيزتي تمكين المواهب والمهارات المهنية والفنية، ثم ركيزتي جذب المواهب وتنميتها.
- حل ترتيب الدول العربية متأخراً نسبياً في ركيزة الحفاظ على المواهب مقارنة بباقي الركائز الفرعية الأخرى، وحازت الإمارات والكويت والأردن وسلطنة عمان فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في تلك الركيزة.
- تصدرت الإمارات عربياً في 5 ركائز فرعية خلال عام 2023، وحققت أفضل ترتيب لها في ركيزة جذب المواهب حيث حلت في المركز الرابع عالمياً ثم تنمية المواهب (17 عالمياً) وتمكين المواهب (23 عالمياً)، فمهارات المعرفة العالمية (32 عالمياً)، وأخيراً الحفاظ على المواهب (59 عالمياً).
- حلت السعودية في مقدمة الدول العربية في ركيزة المهارات المهنية والفنية وحلت في المرتبة 20 عالمياً.
- كان من اللافت حصول مصر ولبنان وتونس على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في إحدى الركائز الفرعية لمؤشر مخرجات تنافسية للمواهب، وذلك رغم تأخر ترتيبهم في الركائز الفرعية لمؤشر المدخلات مقارنة بدول أخرى سبقها في الترتيب في المؤشر عام 2023.

مؤشر تنافسية المواهب العالمي: تصدره كلية أنسياد الفرنسية لإدارة الأعمال منذ عام 2013، وهو تقرير مرجعي سنوي شامل يقيس كيفية نمو المدن والبلدان واستقطابها للمواهب والاحتفاظ بها. كما يوفر صورة تسهم في فهم صناع القرار للقدرة التنافسية للمواهب العالمية وكيفية تطوير الاستراتيجيات لتعزيز اقتصاداتهم. غطى تقرير عام 2023 عدد 134 دولة تتضمن جميع فئات الدخل منها 13 دولة عربية.

تم تصميم مؤشر تنافسية المواهب العالمية GTCI كأداة كمية تمكن صناع القرار من قياس جهودهم فيما يتعلق بإدارة المواهب والقدرة التنافسية لها، حيث يركز النموذج الكمي المستخدم على مؤشرين فرعيين على النحو التالي:

- المؤشر الفرعي لمدخلات القدرة التنافسية للمواهب،** ويتكون من أربع ركائز تصف السياسات والموارد والجهود التي يمكن لبلد معين تسخيرها لتعزيز القدرة التنافسية للمواهب. وتعكس الركيزة الأولى التمكين (مدى قدرة البيانات التنظيمية وبيانات الأعمال على خلق مناخ ملائم لتطور المواهب وازدهارها). وتصف الركائز الثلاث الأخرى التنافسية في مجال المواهب: الركيزة 2 جذب المواهب، الركيزة 3 تنميتها، الركيزة 4 الاحتفاظ بها، ويتم احتسابه كمتوسط بسيط للدرجات المسجلة في هذه الركائز الأربع.
- المؤشر الفرعي لمخرجات القدرة التنافسية للمواهب،** والذي يهدف إلى وصف وقياس جودة المواهب في الدولة الناتجة عن السياسات والموارد والجهود المذكورة أعلاه. ويتكون من ركيزتين تصفان الوضع الحالي لدولة معينة من حيث المهارات المهنية والتقنية (الركيزة 5) ومهارات المعرفة العالمية (الركيزة 6). ويتم احتسابه من خلال متوسط بسيط للدرجات التي تم الحصول عليها في هاتين الركيزتين.

10-4-1 مؤشر تنافسية المواهب (2)

تحسن الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية
في مؤشر تنافسية المواهب العالمي
بقيادة لبنان والبحرين خلال عام 2023

الإمارات وقطر والبحرين والسعودية
تصدروا المقدمة كمحصلة لانفتاحهم
وجهودهم المتواصلة في استقطاب وتمكين المواهب

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2024

Ranking of Arab countries in the Global Knowledge Index and its sub-components for 2024

Arab Ranking	Country	(7) البيئة التكنولوجية Enabling Environment	(6) الاقتصاد Economy	(5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology	(4) البحث والتطوير والابتكار Research, Development and Innovation	(3) التعليم العالي Higher Education	(2) التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education	(1) التعليم قبل الجامعي Pre- University Education	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	46	10	4	31	55	11	40	26	26	الإمارات	1
2	Qatar	45	19	48	62	22	47	39	39	39	قطر	2
3	Saudi Arabia	77	38	7	33	77	112	4	41	40	السعودية	3
4	Oman	90	55	44	78	89	31	56	55	66	سلطنة عمان	4
5	Lebanon	136	86	88	22	46	99	110	81		لبنان	5
6	Tunisia	85	90	86	74	104	75	70	82	81	تونس	6
7	Jordan	80	69	69	82	119	100	87	88	97	الأردن	7
8	Egypt	121	86	89	77	107	43	81	90	90	مصر	8
9	Palestine	115	86	113	78	105	66	61	97	89	فلسطين	9
10	Morocco	95	96	77	95	102	100	93	98	92	المغرب	10
11	Mauritania	134	136	127	107	139	138	133	135	125	موريتانيا	11
Arab Average		93	70	68	67	88	75	70	76	75	المتوسط العربي	
Number of Countries		141	141	141	141	141	141	141	141	133	عدد الدول بالمؤشر	

11-4-1 مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (1)

تحسن متوسط الترتيب العربي في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي
بمقدار 7 مراكز عام 2024 مدفوعاً بتحسين الترتيب العالمي لـ 14 دولة عربية

تشير نتائج تقرير الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن مجموعة أكسفورد انسايتس للاستشارات لعام 2024، إلى تحسن متوسط ترتيب 21 دولة عربية يغطيها المؤشر بمقدار 7 مراكز، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

الترتيب العالمي في الركائز والأبعاد:

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر مقدمة الترتيب العربي في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي خلال عام 2024.
- حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2024، بينما حلت 11 دولة أخرى دون هذا المتوسط بين المركزين 101 عالمياً للمغرب و188 عالمياً لليمن.
- شهد الترتيب العالمي لـ 14 دولة عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2024 تصدرتهم موريتانيا بتقدمها 63 مركزاً إلى المركز الـ 105 عالمياً، تلاها العراق حيث قفز ترتيبه العالمي 26 مركزاً، ثم ليبيا (24 مراكز)، فجيبوتي (17 مركزاً).
- تراجع ترتيب 6 دول عربية في المؤشر خلال عام 2024، تصدرهم المغرب بتراجع ترتيبه بمقدار 13 مركزاً، ثم البحرين (12 مركزاً)، ثم تونس (11 مركزاً).
- تصدرت الإمارات الترتيب عربياً في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (13 عالمياً) كمحصلة لجهودها في جذب الاستثمارات لنشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتبنيها استراتيجيات بهدف الاعتماد عليه في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100% بحلول عام 2031.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً (22 عالمياً)، تلتها قطر (32 عالمياً)، ثم سلطنة عمان (45 عالمياً)، تلتها الأردن (49 عالمياً).
- حققت الدول العربية أفضل أداء لها في ركيزة التكنولوجيا وسجلت متوسط ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في تلك الركيزة.
- حل ترتيب الدول العربية في ركيزة الحكومة متأخراً عند المركز 107 ليظل دون متوسط الترتيب العالمي في تلك الركيزة.
- على صعيد الأبعاد العشرة للمؤشر المركب، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في أبعاد رأس المال البشري والقدرة على الابتكار على التوالي، في حين حل متوسط ترتيبها متأخراً في بعدي الحوكمة والأخلاق والقدرة على التكيف.
- تصدرت الإمارات مقدمة الترتيب العربي في الركائز الثلاثة المكونة لمؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي.
- حلت 8 دول عربية في الترتيب الأول عربياً وعالمياً في مؤشر الرؤية (بحصولهم على 100/100)، بينما تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في 6 أبعاد للمؤشر خلال عام 2024، هي الرؤية، والسعة الرقمية، والنضج، والقدرة على الابتكار ورأس المال البشري، والبنية التحتية.
- حلت السعودية في المقدمة عربياً في أبعاد الرؤية، والقدرة على التكيف وتوافر البيانات. بينما تصدرت قطر في أبعاد تمثيل البيانات، والرؤية، والحوكمة والأخلاقيات عام 2024.
- كان من اللافت ظهور مصر وموريتانيا في المرتبة الأولى عالمياً في بعد الرؤية ومراكز متقدمة في عدد من الأبعاد العشرة للمؤشر خلال عام 2024.

مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي: تصدره مجموعة أكسفورد انسايتس Oxford Insights منذ عام 2017، ويعرض مدى استعداد وقدرة الحكومة على إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي ومدى استخدام تقنياته في الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بهدف الاستفادة من مزاياه ومن ثم قياس الأثر العملي الناتج عن تطبيقه.

ويقيس المؤشر استعداد وقدرة حكومات 193 دولة حول العالم على إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي من خلال قياس 33 مؤشراً فرعياً موزعاً على 10 أبعاد أساسية وذلك استناداً على 3 ركائز رئيسية هي:

- ركيزة الحكومة والخدمات العامة: تتضمن 4 أبعاد هي الرؤية، والحوكمة والأخلاق، والسعة الرقمية، والقدرة على التكيف.
- ركيزة القطاع التكنولوجي: تتضمن رأس المال البشري والقدرة على الابتكار والنضج.
- ركيزة البيانات والبنية التحتية للاتصالات: تتضمن توافر البيانات وتمثيلها والبنية التحتية.

ومن أهم المؤشرات الـ 33 التي يركز عليها مؤشر قياس الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي وجود استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، ووجود قوانين حماية البيانات والخصوصية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية والبنية التحتية للاتصالات وتوافر المهارات الرقمية وريادة الأعمال.

ويتم احتساب القيمة النهائية لمؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي من خلال متوسط حسابي للأبعاد العشرة والركائز الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه على مقياس من صفر (الأسوأ) إلى 100 الأفضل.

11-4-1 مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (2)

الإمارات تصدرت الركائز الثلاثة

و6 أبعاد فرعية للمؤشر للعام 2024

دول مجلس التعاون والأردن ومصر

تواصل تصدرها مقدمة الترتيب العربي

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الاستعداد الحكومي للذكاء الاصطناعي لعام 2024

Global ranking of Arab countries in the Government AI Readiness Index for 2024

Arab Ranking 2024	Country	(10) تمثيل البيانات Data Representativeness	(9) توفر البيانات Data Availability	(8) البنية التحتية Infrastructure	(7) رأس المال البشري Human Capital	(6) القدرة على الابتكار Innovation Capacity	(5) النضج Maturity	(4) قطاع التكنولوجيا Technology Sector	(3) السرعة الرقمية Digital Capacity	(2) الحوكمة والأخلاقيات Governance and Ethics	(1) الرؤية Vision	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي 2024			
1	UAE	25	50	10	17	2	17	22	14	24	1	49	1	14	13	18	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	68	12	12	20	14	27	40	25	17	7	59	1	19	22	29	المملكة العربية	2
3	Qatar	2	62	20	29	33	41	41	35	54	17	48	1	33	32	34	قطر	3
4	Oman	62	39	38	41	28	63	90	55	59	24	87	1	53	45	50	سلطنة عمان	4
5	Jordan	81	56	71	66	37	39	102	48	75	15	53	1	38	49	55	الأردن	5
6	Egypt	83	107	117	101	53	30	110	51	86	51	64	1	57	65	62	مصر	6
7	Bahrain	51	33	35	37	78	84	47	68	32	36	81	84	88	68	56	البحرين	7
8	Kuwait	59	87	46	58	77	122	36	71	115	100	113	78	86	77	69	الكويت	8
9	Lebanon	140	132	114	131	29	56	124	58	160	121	144	1	81	82	76	لبنان	9
10	Tunisia	118	65	101	88	27	71	87	56	167	124	103	84	137	92	81	تونس	10
11	Morocco	127	117	81	110	74	58	101	73	111	112	83	84	108	101	88	المغرب	11
12	Mauritania	145	137	144	146	70	162	141	114	132	163	140	1	83	105	168	موريتانيا	12
13	Iraq	87	112	131	108	55	86	106	75	120	173	177	78	116	107	133	العراق	13
14	Algeria	129	105	130	115	62	77	146	88	85	120	125	84	122	115	120	الجزائر	14
15	Palestine	111	102	107	104	90	75	123	92	155	82	176	84	158	125	134	فلسطين	15
16	Djibouti	111	127	139	124	92	88	94	91	134	136	170	84	163	138	155	جيبوتي	16
17	Libya	85	170	99	129	72	97	83	80	161	180	179	84	179	149	173	ليبيا	17
18	Somalia	173	157	175	170	146	178	170	174	176	171	161	84	172	174	183	الصومال	18
19	Sudan	163	175	164	174	106	142	184	149	175	183	180	84	182	176	177	السودان	19
20	Syria	187	176	179	187	79	187	180	180	185	168	157	84	178	186	192	سوريا	20
21	Yemen	187	188	187	188	82	186	180	173	188	174	171	84	183	188	188	اليمن	21
Arab Average		104	105	100	102	62	90	105	84	115	103	120	52	107	100	107	المتوسط العربي	
Number of Countries		188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	188	193	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-12 مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة (1)

تحسن متوسط الترتيب العربي في مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة

مدفوعاً بتحسين ترتيب 9 دول عربية خلال عام 2024

تشير نتائج تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، إلى تحسن متوسط ترتيب 18 دولة عربية يغطيها المؤشر بمقدار مركزين عام 2024 وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

- حلت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن في مقدمة الترتيب العربي في مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة عام 2024، كمحصلة لجهودها في تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة.
- حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة لعام 2024، كما حلت مصر في ترتيب مساو لهذا المتوسط، بينما جاء ترتيب 7 دول أخرى دون هذا المتوسط بين المركز 90 عالمياً لليبيا و 164 عالمياً لليمن.
- شهد الترتيب العالمي لـ 9 دول عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2024، تصدرتهم موريتانيا بتقدمها 10 مراكز لتحل في المركز الـ 146 عالمياً، بينما استقر ترتيب المغرب وقطر بين عامي 2022 و 2024.
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في المؤشر خلال عام 2024، تصدرتهم السعودية وتونس بتراجع ترتيبهما 5 مراكز، تلتها مصر (3 مراكز).
- تصدرت الإمارات الترتيب عربياً في مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة (35 عالمياً)، تلتها السعودية في المرتبة الثانية عربياً (50 عالمياً)، ثم الكويت (56 عالمياً)، فالبحرين والمغرب والأردن وقطر وسلطنة عمان على التوالي.
- حققت الدول العربية أفضل أداء لها في مؤشري البحث والتطوير والتمويل على التوالي وسجلت متوسط ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في هذين المؤشرين.
- حل متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً عن متوسط الترتيب العالمي في 3 مؤشرات فرعية هي الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات خلال عام 2024.
- تصدرت الإمارات مقدمة الترتيب العربي في مؤشري المهارات (35 عالمياً)، والصناعة (42 عالمياً) عام 2024.
- تصدرت قطر مقدمة الترتيب عربياً في مؤشر تكنولوجيا المعلومات (37 عالمياً)، بينما تصدرت السعودية في مؤشر البحث والتطوير (19 عالمياً)، ولبنان في مؤشر التمويل (22 عالمياً).
- كان من اللافت ظهور جيبوتي والعراق وليبيا في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية التقنيات الرائدة عام 2024.

مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة : يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ويقس قدره 170 دولة حول العالم على استخدام التقنيات الرائدة وتبنيها وتكييفها. ويأخذ في الاعتبار القدرات التكنولوجية المتعلقة بالاستثمار المادي ورأس المال البشري والجهد التكنولوجي، ويغطي القدرات الوطنية على الاستخدام، حيث إن:

- الاستخدام : يتطلب قدرات أساسية ومهارات وجهوداً عملية، بالإضافة إلى البنية التحتية، وبعض المعرفة التكنولوجية.
- التبني : يتطلب الاستخدام النشط لأغراض شخصية مستويات قدرات أكثر تقدماً.
- التكيف : يتطلب تعديل التقنيات قدرات متقدمة، مثل تصميم توصيات مدعومة بالذكاء الاصطناعي أو توطئتها.
- ويعتمد على 5 مؤشرات هي:
- نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وتتضمن مستخدمي الإنترنت، ومتوسط سرعة التنزيل.
- المهارات: وتتضمن سنوات الدراسة المتوقعة، والتوظيف الذي يتطلب مهارات عالية.
- نشاط البحث والتطوير: وينطوي على عدد المنشورات، وعدد براءات الاختراع.
- النشاط الصناعي: ويتضمن التكنولوجيا المتقدمة، وصادرات الخدمات الرقمية.
- الحصول على التمويل: الائتمان المحلي للقطاع الخاص.

ويستخدم المؤشر مقياس من 0 (أسوأ قيمة) إلى 1 (أفضل قيمة) وتصنف الدول وفق أربعة مستويات للقدرة على استخدام التقنيات الرائدة وتبنيها وتكييفها وفق 4 مستويات يفصل كل منها بـ 25 درجة مئوية، وهي مستوى منخفض، مستوى من منخفض إلى متوسط، ومستوى مرتفع، ومتوسط إلى مرتفع، ومستوى مرتفع.

12-4-1 مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة (2)

10 دول عربية حازت على ترتيب أفضل
من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر
جاهزية التقنيات الرائدة لعام 2024

دول الخليج والمغرب والأردن في المقدمة
عربياً كمحصلة لجهودها في تحفيز الابتكار
وتبني التكنولوجيا المتقدمة

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر جاهزية التقنيات الرائدة لعام 2024

Global ranking of Arab countries in Frontier Technologies Readiness Index for 2024

Arab ranking 2024	Country	(5) التمويل Finance	(4) الصناعة Industry	(3) البحث والتطوير R & D	(2) المهارات Skills	(1) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT	الترتيب العالمي Global Rank 2024	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	51	42	31	35	45	35	34	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	66	120	19	38	58	50	45	السعودية	2
3	Kuwait	26	49	84	54	48	56	63	الكويت	3
4	Bahrain	40	63	87	53	43	65	64	البحرين	4
5	Morocco	33	58	42	111	88	67	67	المغرب	5
6	Jordan	35	74	56	95	66	68	77	الأردن	6
7	Qatar	23	124	63	91	37	69	69	قطر	7
8	Oman	58	90	55	99	64	70	68	سلطنة عمان	8
9	Tunisia	52	56	67	72	113	75	70	تونس	9
10	Lebanon	22	64	71	88	112	78	80	لبنان	10
11	Egypt	109	89	45	92	115	85	82	مصر	11
12	Libya	156	110	97	68	116	90	96	ليبيا	12
13	Algeria	132	149	76	69	122	103	111	الجزائر	13
14	Iraq	146	169	62	103	109	116	115	العراق	14
15	Djibouti	130	65	143	126	130	127	134	جيبوتي	15
16	Mauritania	124	136	146	159	134	146	156	موريتانيا	16
17	Sudan	165	166	102	155	158	163	165	السودان	17
18	Yemen	166	116	95	161	168	164	166	اليمن	18
Arab Average		85	97	75	93	96	90	92	المتوسط العربي	
Number of Countries		170	170	170	170	170	170	170	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-13 مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (1)

تشير أحدث بيانات لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الصادرة عام 2024، إلى استقرار متوسط ترتيب 16 دولة عربية في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2022، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

- حلت دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب في مقدمة الترتيب العربي في المؤشر المركب للأداء الصناعي التنافسي الصادر عام 2024، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد من قبل دول مجلس التعاون لتعزيز تنافسية قطاعاتها الصناعية وتنمية اقتصاداتها، وتنويع مصادر الدخل.
- حازت الدول العربية العشرة الأولى على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي والعربي في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عام 2024، بينما جاء ترتيب 6 دول أخرى دون هذا المتوسط بين المركزين الـ 100 للجزائر والـ 150 والأخير عالمياً لليمن.
- شهد الترتيب العالمي لـ 6 دول عربية تحسناً في المؤشر الصادر عام 2024، تصدرتهم قطر بتقدمها 7 مراكز، بينما استقر ترتيب كل من سلطنة عمان ومصر وتونس والجزائر والعراق واليمن.
- تراجع ترتيب 4 دول عربية في المؤشر الصادر عام 2024، بقيادة البحرين بتراجع ترتيبها 6 مراكز.
- تصدرت الإمارات الترتيب عربياً في المؤشر المركب للأداء الصناعي التنافسي (27 عالمياً)، تلتها السعودية في المرتبة الثانية عربياً (33 عالمياً).
- حلت قطر في المرتبة الثالثة (43 عالمياً)، ثم سلطنة عمان (53 عالمياً) والمغرب (60 عالمياً) والكويت (62 عالمياً) البحرين (66 عالمياً) على التوالي.

الترتيب العالمي أهم المؤشرات الفرعية:

يتضمن المؤشر المركب للأداء الصناعي 18 مؤشراً فرعياً تستخدم لقياس التنافسي، وتم التركيز على المؤشرات العشرة ذات صلة بمناخ الاستثمار لرصد ترتيب الدول العربية فيها.

من بين المؤشرات العشرة المختارة، حققت الدول العربية أفضل أداء لها في مؤشري مساهمة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة، وحصة صادرات السلع المصنعة من الإجمالي العالمي، وسجلت متوسط ترتيب قريب جداً من متوسط الترتيب العالمي في هذين المؤشرين.

حل متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً نسبياً في مؤشري حصة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي، وجودة الصادرات الصناعية، مقارنة بمتوسط ترتيبها في باقي المؤشرات.

تصدرت الإمارات مقدمة الترتيب العربي في 3 مؤشرات فرعية هي مساهمة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة، ومتوسط نصيب الفرد من صادرات السلع المصنعة، وحصة صادرات السلع المصنعة من الإجمالي العالمي.

تصدرت قطر مقدمة الترتيب العربي في مؤشري كثافة التصنيع وحصة الأنشطة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من إجمالي القيمة المضافة الصناعية، بينما تصدرت السعودية المقدمة في مؤشري مساهمة الدولة في القيمة المضافة الصناعية العالمية، وحصة

تصدر اليمن الترتيب عربياً في مؤشر حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات، بينما تصدر المغرب في مؤشر جودة الصادرات الصناعية والأردن في مؤشر حصة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP): هو مؤشر مركب يقيس قدرة الدول على تعزيز حضورها في الأسواق الدولية والمحلية، من خلال تطوير قطاعات وأنشطة صناعية ذات قيمة مضافة مرتفعة ومستوى تكنولوجي عالٍ، من خلال قاعدة بيانات تتضمن 153 اقتصاداً وتحديث سنوياً. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإصدار المؤشر لقياس القدرة التنافسية الصناعية للدول باستخدام مؤشر الأداء الصناعي التنافسي منذ عام 2013. ويبنى المؤشر عبر الجمع بين ثمانية متغيرات وفق ثلاثة أبعاد هي:

- القدرة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة: يقيس هذا البعد قدرة الدولة على تعزيز حضور سلعها المصنعة في الأسواق الدولية والمحلية. ويغطي مقاييس قابلة للمقارنة لإنتاج وتصدير الصناعات التحويلية في الدولة، وتحديدًا القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MVA) وصادرات الصناعات التحويلية من حيث نصيب الفرد.
- العمق والتطور التكنولوجي : يقيس البعد الثاني التعقيد التكنولوجي لعمليات التصنيع في الدولة باستخدام مؤشرين فرعيين مركبين. أولاً، درجة كثافة التصنيع التي تُقدر تعقيد عمليات الإنتاج. يتكون هذا المؤشر من حصة القيمة المضافة للصناعات متوسطة وعالية التقنية، وحصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً، جودة الصادرات، وهي مؤشر مركب آخر يقيس التكامل العالمي لقطاع التصنيع في الدولة. يُقدر هذا المؤشر بناءً على حصة صادرات الصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات.
- التأثير العالمي: يُعدُّ البُعد الثالث مؤشراً لاقتصاديات التكتل والنطاق والحجم الموجودة في قطاع التصنيع في الدولة. وهو يُجسّد التأثير العالمي لبناء على مؤشرين: حصة الدولة في القيمة المضافة الصناعية العالمية، وحصة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة. وتؤخِّد جميع المتغيرات وتُحسب الدرجة الإجمالية لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) كمتوسط هندسي لدرجات الأبعاد الثلاثة. كلما ارتفعت الدرجة في أيٍّ من المتغيرات، ارتفعت القدرة التنافسية الصناعية للدولة وترتيبها في مؤشر تنافسية الصناعة التحويلية (CIP) العام.

4-1- 13 مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (2)

الدول العربية حققت أفضل أداء لها في مؤشري
مساهمة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة
وحصة صادرات السلع المصنعة من الإجمالي العالمي

استقرار متوسط الترتيب العربي
في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي
مدفوعاً بتحسّن ترتيب 6 دول عربية عام 2024

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2022

Global ranking of Arab countries in the Competitive Industrial Performance Index for 2022

Arab Ranking 2022	Country	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
		مؤشر حصة القيمة المضافة الصناعية من الإجمالي العالمي Share of world MVA index	مؤشر حصة صادرات السلع المصنعة من الإجمالي العالمي Share of world manufactur- ing exports index	مؤشر حصة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي Share of MVA in GDP index	مؤشر حصة المتوسطة والمتقدمة التكنولوجيا من إجمالي القيمة المضافة الصناعية Share of medium and high-tech activities in total MVA index	مؤشر حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات Share of manufactured exports in total exports index	مؤشر نصيب الفرد من صادرات السلع المصنعة Manufactured exports per capita index	مؤشر كثافة التصنيع Industrializati on intensity index	مؤشر جودة الصادرات الصناعية Industrial export quality index	مساهمة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة القائمة المضافة الصناعية العالمية Impact of a country on world MVA	مساهمة الدولة في التجارة العالمية للسلع المصنعة القائمة المضافة الصناعية العالمية Impact of a country on world manufactures trade				
1	UAE	39	30	75	34	113	16	41	128	39	30	27	24	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	23	33	65	54	112	53	55	97	23	33	33	35	السعودية	2
3	Qatar	58	62	106	6	144	30	20	132	58	62	43	50	قطر	3
4	Oman	76	54	110	21	102	34	44	100	76	54	53	53	سلطنة عمان	4
5	Morocco	53	50	44	58	50	75	46	19	53	50	60	61	المغرب	5
6	Kuwait	82	53	130	50	129	31	84	141	82	53	62	65	الكويت	6
7	Bahrain	84	87	40	70	125	43	51	119	84	87	66	60	البحرين	7
8	Egypt	34	51	54	85	85	106	70	69	34	51	67	67	مصر	8
9	Tunisia	78	66	64	62	20	65	57	29	78	66	70	70	تونس	9
10	Jordan	72	75	30	81	48	78	50	44	72	75	71	75	الأردن	10
11	Algeria	67	70	137	145	122	107	147	142	67	70	100	100	الجزائر	11
12	Lebanon	132	101	143	99	52	91	139	47	132	101	110	108	لبنان	12
13	Palestine	112	121	91	125	45	111	120	76	112	121	114	112	فلسطين	13
14	Syria	138	82	146	78	107	113	127	106	138	82	129	131	سوريا	14
15	Iraq	86	138	144	134	153	149	149	153	86	138	150	150	العراق	15
15	Yemen	110	151	102	150	5	153	137	77	110	151	150	150	اليمن	15
	Arab Average	78	77	93	78	88	78	84	92	78	77	82	82	المتوسط العربي	
	Number of Countries	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153	153	عدد الدول بالمؤشر	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2024، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايانشال تايمز العالمية ، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم، وذلك وفقاً لتاريخ التوقيع على الاتفاقيات بين الشركات المستثمرة والدول المستضيفة أو عند الإعلان عنها من قبل الجهات المعنية.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية: هي عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع بالإضافة إلى مؤشري متوسط التكلفة ومتوسط الوظائف للمشروع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والمدن والقطاعات الاقتصادية المستقبلية لتلك المشاريع خلال العام 2024.

محتويات الجزء الثاني

66	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2024
67	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2024
68	أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2024
69	أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2024
70	أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2024
71	أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2024
72	أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2024
74	أهم المدن العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2024
75	أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع في الدول العربية لعام 2024
77	أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2024

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ارتفعت بمعدل 26% إلى 2172 مشروعاً خلال عام 2024

التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول العربية للفترة 2003 - 2024

FDI projects into Arab countries (2003-2024)

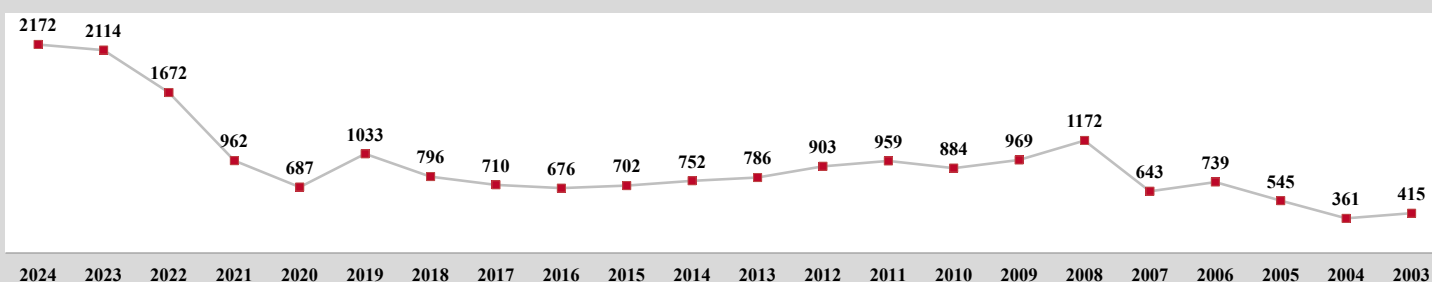
السنة Year	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (US\$ m)	متوسط تكلفة المشروع (مليون دولار) Capex Avg (US\$ m)	عدد الوظائف Created Jobs	متوسط الوظائف Created Jobs (Avg)
2003	415	356	45967	110.8	65850	159
2004	361	301	56651	156.9	58022	161
2005	545	454	76047	139.5	109436	201
2006	739	580	112259	151.9	164094	222
2007	643	557	50456	78.5	104999	163
2008	1172	891	167694	143.1	263174	225
2009	969	762	106046	109.4	139112	144
2010	884	709	58165	65.8	115126	130
2011	959	766	56564	59.0	98998	103
2012	903	690	47775	52.9	94449	105
2013	786	627	50453	64.2	72851	93
2014	752	606	59071	78.6	93228	124
2015	702	571	42821	61.0	80603	115
2016	676	566	88747	131.3	98039	145
2017	710	603	67000	94.4	81268	114
2018	796	667	89896	112.9	123522	155
2019	1033	794	66901	64.8	117854	114
2020	687	592	43369	63.1	59924	87
2021	710	804	48688	50.6	83879	87
2022	1672	1,470	210003	125.6	189420	113
2023	2114	1884	191521	90.6	198077	94
2024	2172	1963	119070	54.8	190888	88
الإجمالي/Total	20652	13131	1855161	89.8	2602813	126

استناداً إلى قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets التابعة لمؤسسة الفايانانشيال تايمز، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة لتتخطى حاجز الألفي مشروع عام 2023، وشهد عام 2024 الذروة في عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة، بينما شهد عام 2022 ذروة التكلفة الاستثمارية للمشاريع، وظل عام 2008 الأعلى من حيث عدد الوظائف التي وفرتها تلك المشاريع.

على صعيد التطورات خلال عام 2024، شهدت غالبية مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية تراجعاً باستثناء عدد المشاريع والشركات على النحو التالي:

- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 3% إلى 2172 مشروعاً، ليمثل نحو 13% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم لعام 2024، كما ارتفع عدد الشركات الأجنبية المنفذة لتلك المشاريع بمعدل 4% إلى 1963 شركة.
- تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بنحو 38% إلى 119 مليار دولار (مثلت نحو 9.2% من مجمل تكلفة المشاريع الجديدة في العالم) تزامناً مع تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو 40% ليلبلغ نحو 55 مليون دولار.
- تراجع عدد الوظائف الجديدة بمعدل 4% إلى نحو 191 ألف وظيفة (مثلت 7.8% من الإجمالي العالمي)، كما تراجع متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد بمعدل 6% إلى 88 وظيفة للمشروع الواحد.

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية للفترة 2003-2024
Evolution of the Greenfield FDI projects in Arab countries, 2003-2024



تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2024

تراجع مؤشري التكلفة
والوظائف خلال العام 2024

عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية	الوظائف الجديدة	عدد الشركات المستثمرة
3%	(38%)	(4%)	4%



التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

Monthly evolution of FDI projects into Arab Countries for 2024

الشهر	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الاستثمارية بالملين دولار	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف الجديدة	متوسط الوظائف
Month	Number of projects	companies	Capex (USD m)	Capex (Avg)	Jobs created	Jobs created (Avg)
يناير	165	155	2086	12.6	10108	61
فبراير	160	142	41570	259.8	14393	90
مارس	170	161	8040	47.3	10977	65
أبريل	141	135	4599	32.6	8275	59
مايو	229	208	4165	18.2	18140	79
يونيو	165	160	3356	20.3	16052	97
يوليو	174	159	14570	83.7	22124	127
أغسطس	181	170	6638	36.7	15674	87
سبتمبر	195	186	7230	37.1	15430	79
أكتوبر	225	203	5503	24.5	22284	99
نوفمبر	205	185	17161	83.7	20674	101
ديسمبر	162	155	4152	25.6	16757	103
المجموع	2172	1963	119070	54.8	190888	88

شهر مايو شهد الذروة في عدد المشاريع

الجديدة وعدد الشركات المستثمرة

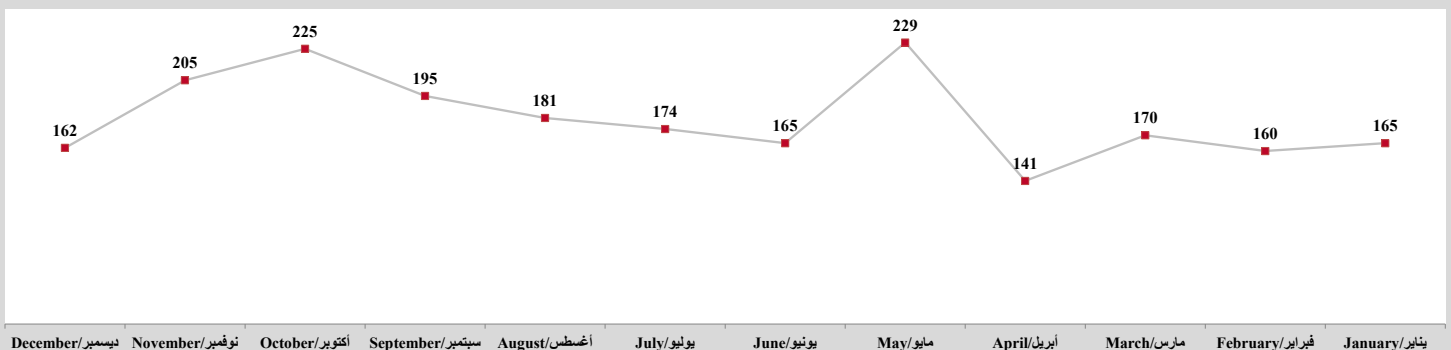
في المنطقة العربية خلال عام 2024

- على صعيد التطور الشهري لعدد المشاريع عام 2024، شهد شهر مايو ذروة عدد المشاريع وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة بالمنطقة العربية بعدد بلغ 229 مشروعاً مثلت نحو 11% من الإجمالي، نفذتها 208 شركات بحصة 11% من إجمالي الشركات الأجنبية بالمنطقة خلال العام نفسه.
- شهد شهر فبراير ذروة التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية الجديدة خلال عام 2024، بقيمة تجاوزت 41.5 مليار دولار مثلت 35% من الإجمالي، كما سجل شهر فبراير أعلى متوسط تكلفة استثمارية للمشروع بقيمة بلغت نحو 260 مليون دولار.
- شهد شهر أكتوبر ذروة عدد الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2024، بعدد وظائف تجاوز 22 ألف وظيفة مثلت 11.7% من الإجمالي خلال عام 2024.
- سجل شهر يوليو أعلى متوسط للوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، بعدد بلغ 127 وظيفة للمشروع، مقارنة مع 59 وظيفة للمشروع خلال شهر أبريل وهو أدنى متوسط لعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال عام 2024.

شهر فبراير سجل أعلى تكلفة استثمارية بقيمة تخطت

41 مليار دولار وشهر أكتوبر تصدر المقدمة

في عدد الوظائف بأكثر من 22 ألف وظيفة

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2024
Monthly evolution of FDI projects into Arab countries during 2024

أهم مستثمر في المنطقة العربية
بعدد 767 مشروعاً مثلت
أكثر من 35% من الإجمالي

أوروبا
الغربية

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2024

- واصلت منطقة أوروبا الغربية تصدرها المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 767 مشروعاً مثلت 35% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2024، ونفذت تلك المشاريع 692 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تزيد على 25.7 مليار دولار بحصة 22% من الإجمالي، كما وفرت تلك المشاريع ما يقرب من 49 ألف وظيفة جديدة بحصة 26% من الإجمالي.
- واصلت منطقة الشرق الأوسط تصدرها المقدمة كأكبر مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة قاربت 46 مليار دولار بحصة تخطت 38% من الإجمالي (بقيادة الإمارات)، كما تصدرت بأكبر متوسط لحجم المشروع بقيمة تخطت 212 مليون دولار، بينما حلت ثالثاً على صعيد الوظائف الجديدة بعدد تخطى 24 ألف وظيفة، وجاءت رابعاً من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات بـ 215 مشروعاً و192 شركة بحصص 10% و 9.8% على التوالي خلال عام 2024.

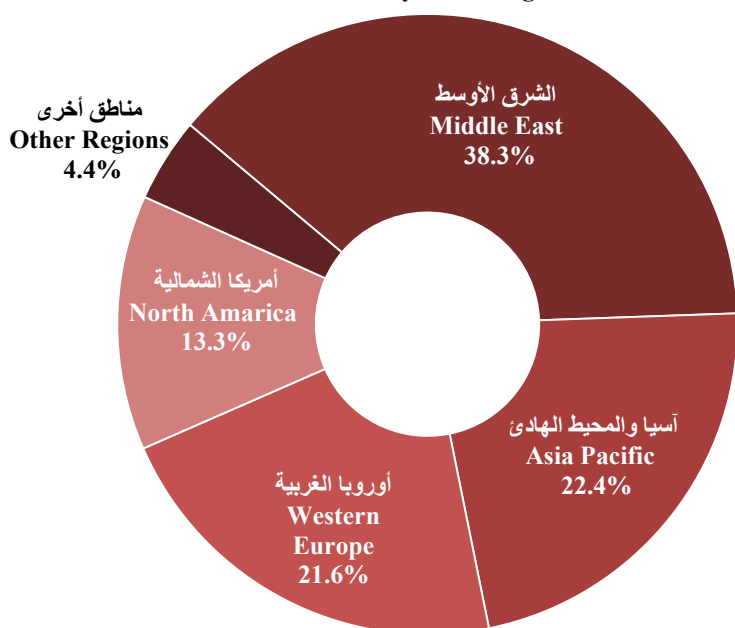
- حلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ك ثاني أهم مصدر للمشاريع إلى المنطقة العربية من حيث العدد والتكلفة الاستثمارية، بعدد مشاريع بلغ 623 مشروعاً وبحصة 29% بتكلفة استثمارية بلغت 26.6 مليار دولار بحصة 22%، بينما تصدرت المقدمة من حيث عدد الوظائف بأكثر من 76 ألف وظيفة و بحصة 40% من الإجمالي، ونفذت تلك المشاريع 584 شركة خلال عام 2024.

- حلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع والشركات المستثمرة والمرتبة الرابعة من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بعدد بلغ 345 مشروعاً مثلت 16% من الإجمالي، نفذتها 296 شركة بتكلفة استثمارية قاربت 16 مليار دولار، وفرت ما يزيد على 22 ألف وظيفة جديدة.

التوزيع النسبي لتكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2024

Relative distribution of the Capex of FDI projects into Arab countries by source regions-2024



أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

The most important regions investing in Arab countries according to capex in 2024

الترتيب	الإقليم	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	متوسط التكاليف (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف	متوسط الوظائف	Rank
		Capex (USD m)	Capex (Avg) (USD m)	Number of projects	Companies	Jobs created	Jobs created (Avg)	
1	الشرق الأوسط	45640.2	212.3	215	192	24114	112	1
2	آسيا والمحيط الهادئ	26648.1	42.8	623	584	76022	122	2
3	أوروبا الغربية	25741.8	33.6	767	692	48793	64	3
4	أمريكا الشمالية	15821.9	45.9	345	296	22778	66	4
5	دول أوروبا الناشئة	4068.6	38.0	107	98	13052	122	5
6	أفريقيا	765.5	8.8	87	78	3970	46	6
7	أمريكا اللاتينية والكاريبي	384.1	13.7	28	24	2159	77	7
	المجموع والمتوسط	119070	54.8	2172	1963	190888	88	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية خلال العام 2024

- من إجمالي 94 دولة استثمرت في المنطقة العربية خلال عام 2024، استحوذت الدول العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 66% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و86% من التكلفة الرأسمالية، و75% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع.
- واصلت الإمارات تصدرها كأضخم مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة بلغت 42.7 مليار دولار وبحصة قاربت 36% من الإجمالي، وحلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد الوظائف بنحو 9% من الإجمالي، كما حلت في المرتبة الرابعة على صعيد عدد المشاريع بعدد 116 مشروعاً.
- تصدرت المملكة المتحدة المقدمة كأهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى الدول العربية وفق عدد المشاريع بـ 312 مشروعاً مثلت 14.4% من إجمالي عدد المشاريع نفذتها 295 شركة، بتكلفة بلغت نحو 8.7 مليارات دولار مثلت 7.3% من الإجمالي، ووفرت ما يقرب من 15 ألف وظيفة بحصة 7.8% من الإجمالي.
- تصدرت الصين المقدمة كأهم مستثمر وفق عدد الوظائف بأكثر من 34 ألف وظيفة وبحصة 18% من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية عام 2024، وذلك من خلال استثمارها نحو 11 مليار دولار مثلت 9.2% من الإجمالي، وزعت على 78 مشروعاً بحصة 3.6% من الإجمالي.
- حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية على صعيد كافة المؤشرات، بعدد 306 مشروعات بحصة 14% من مجمل المشاريع الأجنبية في المنطقة خلال عام 2024، وبقيمة 11.2 مليار دولار لتمثل حصتها 9.4% من الإجمالي، ووفرت نحو 20 ألف وظيفة جديدة بحصة تخطت 10% من الإجمالي.

الإمارات

واصلت تصدرها كأضخم

مستثمر في المنطقة

بتكلفة استثمارية 42.7

مليار دولار خلال عام 2024

المملكة المتحدة

أهم مستثمر في المنطقة

العربية بعدد 312 مشروعاً

وبحصة 14% من الإجمالي

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2024 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 countries investing in Arab region according to jobs created -2024

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الصين	34026	17.8%	China	1
2	الولايات المتحدة	19605	10.3%	United States	2
3	الإمارات	17022	8.9%	UAE	3
4	المملكة المتحدة	14943	7.8%	United Kingdom	4
5	الهند	13225	6.9%	India	5
6	فرنسا	10668	5.6%	France	6
7	كوريا الجنوبية	10195	5.3%	South Korea	7
8	ألمانيا	10013	5.2%	Germany	8
9	تركيا	9515	5.0%	Turkey	9
10	اليابان	4607	2.4%	Japan	10
	المجموع	143819	75.3%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 countries investing in Arab region according to capex -2024

الترتيب	الدولة	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الإمارات	42694.6	35.9%	UAE	1
2	الولايات المتحدة	11187	9.4%	United States	2
3	الصين	10917.1	9.2%	China	3
4	فرنسا	10158.1	8.5%	France	4
5	المملكة المتحدة	8709.3	7.3%	United Kingdom	5
6	كوريا الجنوبية	6195.9	5.2%	South Korea	6
7	كندا	4634.9	3.9%	Canada	7
8	الهند	3696.1	3.1%	India	8
9	ألمانيا	2291.7	1.9%	Germany	9
10	اليابان	1874.9	1.6%	Japan	10
	المجموع	102359.6	86.0%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2024 وفق عدد المشاريع

Top 10 countries investing in Arab region according to number of projects - 2024

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	المملكة المتحدة	312	14.4%	United Kingdom	1
2	الولايات المتحدة	306	14.1%	United States	2
3	الهند	294	13.5%	India	3
4	الإمارات	116	5.3%	UAE	4
5	ألمانيا	85	3.9%	Germany	5
6	الصين	78	3.6%	China	6
7	فرنسا	78	3.6%	France	7
8	سويسرا	70	3.2%	Switzerland	8
9	تركيا	55	2.5%	Turkey	9
10	مصر	46	2.1%	Egypt	10
	المجموع	1440	66.3%	Total	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2024

أهم 10 شركات مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2024 وفق عدد المشاريع

Top 10 foreign companies investing in Arab countries according to number of projects during 2024

ترتيب	الشركة	عدد المشاريع	الحصة من الإجمالي	Company	Ranking
		Number of projects	Share of total		
1	مجموعة ريجوس الدولية	13	0.6%	International Workplace Group (Regus)	1
2	مجموعة إس إف أي وجرينتك المصرفية القابضة	8	0.4%	SFI & Greentek Banking Group Holdings	2
3	بي دبليو ايه لليخوت	7	0.3%	BWA Yachting	3
4	أوراكل	6	0.3%	Oracle	4
5	ثينك بيج للشحن والخدمات اللوجستية	5	0.2%	Think Big for Shipping and Logistics	5
6	بلاك روك	4	0.2%	BlackRock	6
6	شركة موناكو البحرية الخالية من الانبعاثات	4	0.2%	Compagnie Maritime Monegasque Zero Emission	6
6	إي إف جي يوروبنك	4	0.2%	EFG Eurobank Ergasias	6
6	إينوونت	4	0.2%	InnoVent	6
6	ل.إي.كاي. للاستشارات	4	0.2%	L.E.K. Consulting	6
	المجموع	59	2.7%	Total	

أهم 10 شركات مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 foreign companies investing in Arab countries according to Capex during 2024

ترتيب	الشركة	التكلفة الاستثمارية بالمليار دولار	الحصة من الإجمالي	Company	Ranking
		Capex (US\$ bn)	Share of total		
1	شركة أبوظبي للتنمية القابضة	24.0	20.2%	ADQ (Abu Dhabi Developmental Holding Company)	1
2	شركة موناكو البحرية (خالية من الانبعاثات)	6.2	5.2%	Compagnie Maritime Monegasque Zero Emission	2
3	إتش2 جلوبال إنرجي	6.0	5.0%	H2 Global Energy	3
4	أمازون ويب سيرفيسز	5.5	4.6%	Amazon Web Services (AWS)	4
5	ميريديام	4.1	3.4%	Meridiam	5
5	إس كيه إيكوبلانت	4.1	3.4%	SK Ecoplant (SKE&C)	5
5	أم باور	4.1	3.4%	AmmPower	5
5	باش جلوبال	4.1	3.4%	Pash Global	5
9	تشويي نيو إنرجي	3.5	2.9%	Zhuoyue New Energy	9
10	إتش دي إف إنرجي (هيدروجين دو فرانس)	3.3	2.8%	HDF Energy (Hydrogene De France)	10
	المجموع	64.7	54.3%	Total	

أهم 10 شركات أجنبية مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2024 حسب عدد الوظائف الجديدة

Top 10 foreign companies investing in Arab countries according to number of job created during 2024

ترتيب	الشركة	عدد الوظائف	الحصة من الإجمالي	Company	Ranking
		Jobs created	Share of total		
1	هبي شينغفن ستيل	8000	4.2%	Hebei Xinfeng Steel	1
2	شركة يورا (سيون إي سي إس)	6000	3.1%	Yura Corporation (Sewon ECS)	2
3	شركة سيريكس أوغلو للصناعات	5000	2.6%	Sirikcioglu Mensucat	3
4	شركة جينكو سولار الشرق الأوسط	3000	1.6%	JinkoSolar Middle East	4
4	شركة شينزوم	3000	1.6%	Shinzoom	4
4	شركة سوميتومو للصناعات الكهربائية	3000	1.6%	Sumitomo Electric Industries	4
4	شركة فيدانتا للموارد	3000	1.6%	Vedanta Resources	4
4	شركة جيانغسو ليففا للنسيج	3000	1.6%	Jiangsu Lianfa Textile	4
4	شركة أبوظبي للتنمية القابضة	3000	1.6%	ADQ (Abu Dhabi Developmental Holding Company)	4
4	مجموعة بي تي آر للمواد الجديدة	3000	1.6%	BTR New Material Group	4
	المجموع	40000	21.0%	Total	

أبوظبي القابضة
الإمارتية أضخم مستثمر
في المنطقة بتكلفة
استثمارية 24 مليار دولار
وحصة 20%

ريجس السويسرية
تواصل تصدرها وفق
عدد المشاريع بتأسيسها
13 مشروعاً عام 2024

- تزامنا مع ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 3% خلال عام 2024، ارتفع عدد الشركات المستثمرة بمعدل 4% إلى 1963 شركة لتمثل 16.8% من الإجمالي العالمي، وتركز عمل 89% من تلك الشركات في الإمارات والسعودية ومصر خلال العام نفسه.
- استحوذت الشركات العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 2.7% من عدد المشاريع الجديدة، و54% من التكلفة الاستثمارية، و21% من مجمل الوظائف الجديدة عام 2024.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، تصدرت المقدمة شركة أبوظبي القابضة الإماراتية العاملة في قطاع الطاقة المتجددة واستثمرت نحو 24 مليار دولار مثلت أكثر من 20% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع الواردة للمنطقة خلال عام 2024، تلتها شركة موناكو البحرية البرازيلية العاملة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة 6.2 مليارات دولار مثلت 5.2% من الإجمالي، ثم شركة إتش تو جلوبال إنرجي الإماراتية العاملة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة بلغت 6 مليارات دولار وبحصة 5% من الإجمالي.
- واصلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجوس) السويسرية العاملة في قطاع العقارات والمتخصصة في توفير مقرات حقيقية أو افتراضية للعمل تصدرها كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال العام 2024 بعدد 13 مشروعاً مثلت 0.6% من الإجمالي، تلتها مجموعة إس إف أي وجرينتك الكندية العاملة في قطاع الخدمات المالية بعدد 8 مشاريع، وثالثا حلت كل من بي دبليو ايه لليخوت السويسرية العاملة في قطاع النقل والتخزين بعدد 7 مشاريع، ثم أوراكل وثينك بيج للشحن والخدمات اللوجستية وبلاك روك الأمريكية على التوالي.
- تصدرت مجموعة هبي شينغفن ستيل الصينية المقدمة كأهم مستثمر من حيث عدد الوظائف بعدد 8 آلاف وظيفة، مثلت 4.2% من مجمل الوظائف التي وفرتها المشاريع الأجنبية في المنطقة خلال عام 2024، تلتها شركة يورا الكورية الجنوبية بعدد 6 آلاف وظيفة، ثم شركة سيريكس أوغلو للصناعات التركية بعدد 5 آلاف وظيفة.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

أهم المشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال عام 2024

- تصدر قطاع العقارات المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية بين أهم 5 مشاريع في المنطقة العربية خلال عام 2024، وذلك من خلال مشروع واحد لبناء وتطوير مجمع حضري جديد في منطقة رأس الحكمة المصرية بقيمة 24 مليار دولار وبحصة 20% من الإجمالي.
- حل قطاع الطاقة المتجددة في المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية بلغت 14.2 مليار دولار وبحصة 12% من الإجمالي وزعت على 3 مشاريع، تلاه قطاع الاتصالات بقيمة 5.3 مليارات دولار وبحصة 4.5% من الإجمالي.
- تصدرت بولندا المقدمة كأكبر مصدر للمشاريع في المنطقة العربية من حيث متوسط تكلفة المشروع والتي بلغت نحو 546 مليون دولار للمشروع، وذلك رغم أنها احتلت المرتبة الثانية عشرة على صعيد التكلفة، تلتها الإمارات بمتوسط تكلفة 368 مليون دولار للمشروع.
- بلغت نسبة المشاريع التي وفرت أكثر من 100 فرصة عمل للمشروع نحو 13% من إجمالي المشاريع الأجنبية خلال عام 2024، بينما تراوح عدد الوظائف ما بين 50 و 100 وظيفة في 8% منها، في مقابل 79% من مجمل المشاريع الأجنبية وفرت أقل من 50 وظيفة للمشروع الواحد.
- وفيما يلي قائمة بأهم المشاريع مرتبة وفق التكلفة الاستثمارية :

قطاع

العقارات

تصدر المقدمة

مستحوذاً على أكبر تكلفة

استثمارية بين أهم 5 مشاريع للمنطقة

بقيمة 24 مليار دولار عام 2024

بولندا

المصدر الأول للمشاريع

الضخمة في المنطقة

العربية بمتوسط تكلفة 546 مليون

دولار للمشروع عام 2024

نبذة عن المشروع

التكلفة

القطاع

المشروع

خلال فبراير 2024، كشفت شركة أبو ظبي القابضة الإماراتية ADQ عن عزمها استثمار 24 مليار دولار في قطاع العقارات في مصر من خلال مشروع لتطوير مجمع حضري جديد في منطقة رأس الحكمة المصرية، ومن خلال التحالف الذي تقوده القابضة الإماراتية من المقرر أن تستحوذ على حقوق تطوير 130 مليون متر مربع مع احتفاظ الحكومة المصرية بحصة 35% من المشروع عبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومن المتوقع أن يستقطب المشروع استثمارات بقيمة 150 مليار دولار.

24 مليار
دولار

العقارات

بناء وتطوير مجمع
حضري جديد في
منطقة رأس
الحكمة المصرية

أعلنت شركة إتش 2 جلوبال إنبرجي الإماراتية خلال يوليو 2024، عن عزمها الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في تونس من خلال تطوير مشروع للهيدروجين والأمونيا الخضراء بالتعاون مع شركة إمارينكو الأيرلندية، وقد وقعت الشركتان اتفاقية مع الحكومة التونسية لاستثمار 6 مليارات دولار في المشروع، ومن المتوقع أن يوفر المشروع ما يزيد على ألفي وظيفة جديدة في السوق التونسية.

6 مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

تطوير مشروع
للهيدروجين
والأمونيا الخضراء
في تونس

أعلنت شركة أمازون الأمريكية خلال مارس 2024، عن خططها لاستثمار 5.3 مليارات دولار في قطاع الاتصالات في السعودية لإطلاق البنية التحتية لأمازون ويب سيرفيسز من خلال إنشاء مراكز بيانات ومراكز جديدين للابتكار بحلول عام 2026، ومن المقرر أن يخدم هذا الاستثمار أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، ومن المقرر أن يوفر المشروع أكثر من ألف وظيفة جديدة.

5.3
مليارات
دولار

الاتصالات

إطلاق البنية التحتية
لشركة أمازون ويب
سيرفيسز في
السعودية

أعلنت شركة "أم باور" AmmPower الكندية خلال فبراير 2024، عن نيتها استثمار أكثر من 4 مليارات دولار في قطاع الطاقة المتجددة في مصر من خلال مشروع جديد للهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس، كما يُعد المشروع واحداً من سبع اتفاقيات تعاون جديدة وقعتها الحكومة المصرية لمشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس، والتي يتوقع أن تستقطب استثمارات تتجاوز 40 مليار دولار.

4.1
مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

مشروع جديد
للهيدروجين الأخضر
في المنطقة
الاقتصادية الخاصة
بقناة السويس بمصر

كشفت شركة ميريديام الفرنسية في فبراير 2024 عن تعاونها مع شركة جاما للإنشاءات المصرية لتطوير مشروع جديد للهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس بتكلفة تتجاوز 4 مليارات دولار، ومن المقرر أن يوفر المشروع نحو ألف وظيفة جديدة. يُعد هذا المشروع واحداً من سبع اتفاقيات تعاون جديدة وقعتها الحكومة المصرية لمشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس، والتي من المتوقع أن تستقطب استثمارات تتجاوز 40 مليار دولار.

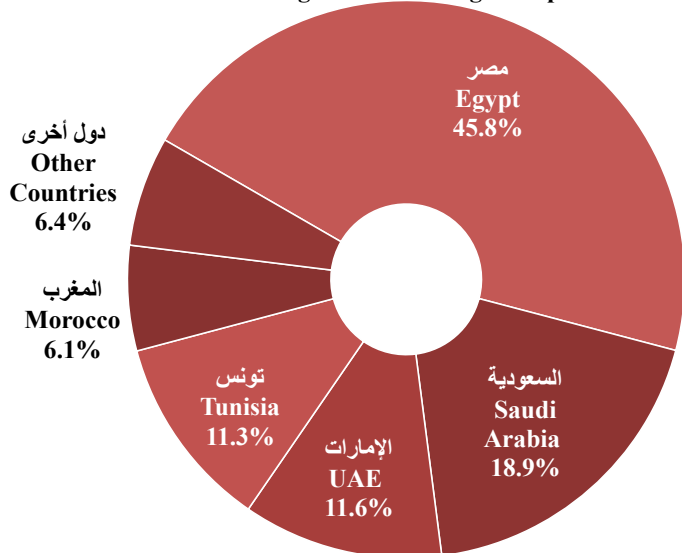
4.1
مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

مشروع جديد
للهيدروجين الأخضر
في المنطقة
الاقتصادية الخاصة
بقناة السويس بمصر

أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع خلال عام 2024

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

Distribution of FDI projects into Arab countries during 2024 according to Capex



مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة للمنطقة العربية خلال عام 2024 وفق الدول المستقبلية

New FDI projects into Arab region during 2024 according to destination country

الترتيب وفق التكلفة	الدولة	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	Country	Ranking by Capex
1	مصر	54500	392	139	130	59159	426	Egypt	1
2	السعودية	22452	62	364	334	37674	104	Saudi Arabia	2
3	الإمارات	13839	10	1325	1286	43345	33	UAE	3
4	تونس	13433	707	19	15	13123	691	Tunisia	4
5	المغرب	7265	76	96	83	20000	208	Morocco	5
6	الأردن	2328	291	8	8	2633	329	Jordan	6
7	قطر	2194	18	122	121	3422	28	Qatar	7
8	البحرين	1223	39	31	30	4780	154	Bahrain	8
9	سلطنة عُمان	1010	26	39	38	1992	51	Oman	9
10	الجزائر	452	38	12	12	3604	300	Algeria	10
11	ليبيا	154	154	1	1	441	441	Libya	11
12	الكويت	137	11	12	12	499	42	Kuwait	12
13	العراق	84	21	4	4	216	54	Iraq	13
	المجموع والمعدل	119070	54.8	2172	1963	190888	88	Total & Average	

Source: FDI Markets

المشاريع الأجنبية تركزت جغرافياً في الدول

الخمس الأولى بحصة 89% من عدد

المشاريع و94% من التكلفة الاستثمارية

على صعيد كافة المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة، تركزت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافياً في عدد محدود من الدول العربية خلال عام 2024، وذلك على النحو التالي:

- استحوذت خمس دول هي مصر والسعودية والإمارات وتونس والمغرب على نحو 89% من عدد المشاريع (1943 مشروعاً)، و94% من التكلفة الاستثمارية (111.5 مليار دولار)، و91% من الوظائف الجديدة (173.3 ألف وظيفة).
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكبر مستقبل وفق عدد المشاريع بـ 1325 مشروعاً، بحصة 61% من مجمل المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة، وحلت ثانياً من حيث الوظائف الجديدة بنحو 43 ألف وظيفة، بينما حلت ثالثاً من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 13.8 مليار دولار بحصة 12%.
- حلت السعودية كثاني أكبر مستثمر من حيث عدد المشاريع بـ 364 مشروعاً مثلت 17% من الاجمالي، وبتكلفة استثمارية تجاوزت 22 مليار دولار، وفرت ما يقرب من 38 ألف وظيفة.
- تصدرت مصر دول المنطقة كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف المستحدثة بقيمة تجاوزت 54.5 مليار دولار مثلت 46% من إجمالي تكلفة المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة عام 2024، ووفرت أكثر من 59 ألف وظيفة، في حين حلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 139 مشروعاً مثلت 6% من الإجمالي.
- تصدرت تونس المقدمة بأضخم متوسط لتكلفة المشروع الواحد في المنطقة خلال عام 2024، بقيمة 707 ملايين دولار، كما تصدرت المقدمة وفق متوسط عدد الوظائف بعدد 691 وظيفة جديدة للمشروع خلال العام نفسه.

مصر أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي

وفق التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف

والإمارات تتصدر بالعدد الأكبر

من المشاريع خلال عام 2024

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

مصر

استقبلت 46% من تكلفة المشاريع الأجنبية في المنطقة بقيمة 54.5 مليار دولار

الإمارات

أكبر مستقبل لعدد المشاريع بحصة 61% من الإجمالي عام 2024

قطر

في المرتبة الرابعة عربياً وفق عدد المشاريع بـ 122 مشروعاً بحصة 5.6% من الإجمالي

السعودية

ثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد والتكلفة بعدد 364 مشروعاً وبقيمة 22.5 مليار دولار

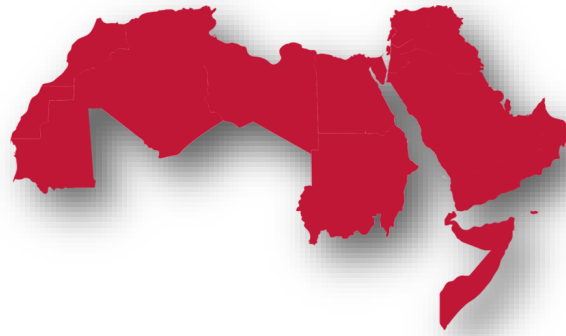
تونس

رابع أكبر مستقبل من حيث التكلفة بقيمة 13.4 مليار دولار توزعت على 19 مشروعاً

المغرب

في المرتبة الخامسة عربياً من حيث عدد المشاريع والتكلفة بحصة 4.4% و 6.1% على التوالي

أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2023



من بين 13 دولة عربية مستقبلية للمشاريع الأجنبية عام 2024 استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت مصر والسعودية والإمارات وتونس والمغرب على 89% من عدد المشاريع و 94% من التكلفة الاستثمارية و 91% من الوظائف الجديدة.

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال عام 2024 وفقاً لعدد الوظائف الجديدة Arab countries receiving FDI according to jobs created-2024

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	Country	Ranking
1	مصر	59159	31.0%	Egypt	1
2	الإمارات	43345	22.7%	UAE	2
3	السعودية	37674	19.7%	Saudi Arabia	3
4	المغرب	20000	10.5%	Morocco	4
5	تونس	13123	6.9%	Tunisia	5
6	البحرين	4780	2.5%	Bahrain	6
7	الجزائر	3604	1.9%	Algeria	7
8	قطر	3422	1.8%	Qatar	8
9	الأردن	2633	1.4%	Jordan	9
10	سلطنة عُمان	1992	1.0%	Oman	10
11	الكويت	499	0.3%	Kuwait	11
12	ليبيا	441	0.2%	Libya	12
13	العراق	216	0.1%	Iraq	13
المجموع		190888	100%	Total	

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال عام 2024 وفقاً للتكلفة الاستثمارية Arab countries receiving FDI according to Capex-2024

الترتيب	الدولة	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	Country	Ranking
1	مصر	54500	45.8%	Egypt	1
2	السعودية	22452	18.9%	Saudi Arabia	2
3	الإمارات	13839	11.6%	UAE	3
4	تونس	13433	11.3%	Tunisia	4
5	المغرب	7265	6.1%	Morocco	5
6	الأردن	2328	2.0%	Jordan	6
7	قطر	2194	1.8%	Qatar	7
8	البحرين	1223	1.0%	Bahrain	8
9	سلطنة عُمان	1010	0.8%	Oman	9
10	الجزائر	452	0.4%	Algeria	10
11	ليبيا	154	0.1%	Libya	11
12	الكويت	137	0.1%	Kuwait	12
13	العراق	84	0.1%	Iraq	13
المجموع		119070	100%	Total	

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال عام 2024 وفقاً لعدد المشاريع Arab countries receiving FDI according to number of projects-2024

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	Country	Ranking
1	الإمارات	1325	61.0%	UAE	1
2	السعودية	364	16.8%	Saudi Arabia	2
3	مصر	139	6.4%	Egypt	3
4	قطر	122	5.6%	Qatar	4
5	المغرب	96	4.4%	Morocco	5
6	سلطنة عُمان	39	1.8%	Oman	6
7	البحرين	31	1.4%	Bahrain	7
8	تونس	19	0.9%	Tunisia	8
9	الجزائر	12	0.6%	Algeria	9
10	الكويت	12	0.6%	Kuwait	10
11	الأردن	8	0.4%	Jordan	11
11	العراق	4	0.2%	Iraq	11
13	ليبيا	1	0.0%	Libya	13
المجموع		2172	100%	Total	

أهم المدن المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال عام 2024

رأس الحكمة المصرية تصدرت
أكبر وجهة استثمارية
بتكلفة 24 مليار دولار
لمشروع عقاري واحد

المدن العشر الأولى استحوذت
على 75% من عدد المشاريع
و41% من التكلفة الاستثمارية
و40% من الوظائف الجديدة
خلال عام 2024

استناداً إلى قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار
الأجنبي FDI Markets، توزعت مشاريع
الاستثمار الأجنبي الجديدة على أكثر من 89
مدينة عربية خلال عام 2024، وفيما يلي
التفصيل:

• استحوذت المدن العشر الأولى على نحو
75% من إجمالي عدد المشاريع
و 41% من التكلفة الإجمالية و40% من
عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2024.

• وفق عدد المشاريع، واصلت مدينة دبي
تصدرها المقدمة باستقبالها 1096
مشروعاً بحصة 50% من الإجمالي، كما
تصدرت المقدمة وفق عدد الوظائف بعدد
تجاوز 31 ألف وظيفة بما يمثل 16%
من الإجمالي، بينما حلت ثانياً وفق التكلفة
الاستثمارية بقيمة تجاوزت 7.7 مليارات
دولار بحصة 7% من الإجمالي عام
2024.

• على صعيد التكلفة الاستثمارية للمشاريع،
تصدرت مدينة رأس الحكمة المصرية
المدن العربية من خلال مشروع هو
الأضخم على الإطلاق خلال العام 2024
لبناء وتطوير مجمع حضري بقيمة 24
مليار دولار مثلت 20.2% من مجمل
تكلفة المشاريع الأجنبية في المنطقة،
وبالتبعية تصدرت بأعلى متوسط تكلفة
وعدد وظائف للمشروع الواحد.

• حلت الرياض كثاني أكبر مستقبل في
المنطقة على صعيد كل من عدد المشاريع
وعدد الوظائف، بعدد 205 مشروعات
مثلت 9%، وبـ 11.7 ألف وظيفة بحصة
6% من الإجمالي، بينما حلت خامساً
على صعيد التكلفة بقيمة تجاوزت 2.5
مليار دولار.

أهم المدن العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية لعام 2024

The most important Arab cities receiving FDI projects - 2024

الترتيب وفق التكلفة	المدينة	التكلفة الاستثمارية Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد المشاريع Number of projects	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	City	Ranking by Capex
1	رأس الحكمة (مصر)	24000	20.2%	24000.0	1	3000	3000	Ras El Hikma (Egypt)	1
2	دبي (الإمارات)	7753	6.5%	7.1	1096	31228	28	Dubai (UAE)	2
3	جرجيس (تونس)	3011	2.5%	3010.7	1	1033	1033	Zarzis (Tunisia)	3
4	العين السخنة (مصر)	2682	2.3%	383.1	7	11407	1630	Ain Sokhna (Egypt)	4
5	الرياض (السعودية)	2543	2.1%	12.4	205	11731	57	Riyadh (Saudi Arabia)	5
6	الدوحة (قطر)	2069	1.7%	22.5	92	2607	28	Doha (Qatar)	6
7	الشارقة (الإمارات)	1724	1.4%	44.2	39	2581	66	Sharjah (UAE)	7
8	الدمام (السعودية)	1576	1.3%	60.6	26	4051	156	Dammam (Saudi Arabia)	8
9	أبو ظبي (الإمارات)	1561	1.3%	11.3	138	5877	43	Abu Dhabi (UAE)	9
10	جدة (السعودية)	1479	1.2%	64.3	23	1976	86	Jeddah (Saudi Arabia)	10
11	طنجة (المغرب)	1226	1.0%	76.6	16	6673	417	Tangier (Morocco)	11
12	بورسعيد (مصر)	1032	0.9%	257.9	4	6290	1573	Port Said (Egypt)	12
13	القاهرة (مصر)	1000	0.8%	20.8	48	6390	133	Cairo (Egypt)	13
14	الدار البيضاء (المغرب)	720	0.6%	19.4	37	4043	109	Casablanca (Morocco)	14
15	بنبان (مصر)	674	0.6%	673.7	1	199	199	Benban (Egypt)	15
16	السادات (مصر)	639	0.5%	159.7	4	1586	397	Sadat (Egypt)	16
17	الفجيرة (الإمارات)	620	0.5%	310.1	2	134	67	Fujairah (UAE)	17
18	السويس (مصر)	603	0.5%	301.5	2	2089	1045	Suez (Egypt)	18
19	الجبيل (السعودية)	421	0.4%	105.2	4	277	69	Al Jubail (Saudi Arabia)	19
20	العاشر من رمضان (مصر)	392	0.3%	65.3	6	4997	833	10th of Ramadan (Egypt)	20
	مدن أخرى	4647	3.9%	30.6	152	18802	124	Other Cities	
	غير محدد	58700	49.3%	219.0	268	63917	238	Undefined	
	المجموع والمتوسط	119070	100%	54.8	2172	190888	88	Total & Average	

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال عام 2024 (1)

” الطاقة المتجددة“ أكبر مستقبل
بتكلفة استثمارية 42.3 مليار
دولار مثلت 36% من إجمالي
خلال عام 2024

قطاع خدمات الأعمال
يواصل تصدر المقدمة كأكثر
مستقبل بعدد 587 مشروعاً
بحصة 27%

توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة
للمنطقة العربية خلال عام 2024 على 37
قطاعاً على النحو التالي:

- استحوذت القطاعات الخمسة الأولى
وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع
والتي ضمت الطاقة المتجددة
والعقارات والاتصالات والفلاتر
والنقل والتخزين على نحو 16% من
إجمالي عدد المشاريع، وعلى 76%
من مجمل التكلفة الاستثمارية.

- تصدر قطاع خدمات الأعمال المقدمة
من حيث عدد المشاريع باستحواده على
587 مشروعاً بحصة 27% من مجمل
المشاريع وتم تنفيذها من قبل 538
شركة بتكلفة 3.2 مليارات دولار
وفرت نحو 18 ألف وظيفة.

- حل قطاع البرمجيات وخدمات
تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية
بعدد 434 مشروعاً وبحصة 20% من
مجممل المشاريع وبتكلفة قاربت 3
مليارات دولار وفرت أكثر من 15
ألف وظيفة جديدة.

- على صعيد التكلفة الاستثمارية، واصل
قطاع الطاقة المتجددة تصدره المقدمة
كأضخم مستقبل بتكلفة تخطت 42
مليار دولار بحصة 36% من إجمالي
التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية
في الدول العربية عام 2024، وزعت
على 31 مشروعاً نفذتها 23 شركة،
وفرت نحو 12 ألف وظيفة جديدة.

- حل قطاع العقارات ثانياً من حيث
التكلفة الاستثمارية بقيمة 26.3 مليار
دولار وبحصة 22% من مجمل تكلفة
المشاريع الأجنبية في المنطقة عام
2024.

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024

The most important sectors receiving FDI projects in Arab countries - 2024

الترتيب وفق التكلفة	القطاع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	الترتيب by Capex
1	الطاقة المتجددة	42332	1366	31	23	11982	387	1
2	العقارات	26281	317	83	64	5426	65	2
3	الاتصالات	8042	112	72	68	6131	85	3
4	الفلاتر	7804	230	34	32	19775	582	4
5	النقل والتخزين	5902	45	131	108	13690	105	5
6	الفحم والنفط والغاز	3481	166	21	20	2488	118	6
7	المكونات الإلكترونية	3427	60	57	51	11436	201	7
8	خدمات الأعمال	3235	6	587	538	17766	30	8
9	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	2982	7	434	411	15111	35	9
10	المنسوجات	1761	88	20	17	14736	737	10
11	المواد الكيميائية	1642	53	31	30	3654	118	11
12	المعدات الأصلية لصناعة المحركات	1351	84	16	14	6227	389	12
13	الفنادق والسياحة	1270	31	41	37	3153	77	13
14	المأكولات والمشروبات	1265	27	46	42	5815	126	14
15	الخدمات المالية	1097	5	207	183	5004	24	15
16	صناعة الطيران والفضاء	962	44	22	18	3400	155	16
17	المعادن	941	314	3	3	6118	2039	17
18	المعدات الصناعية	780	8	104	96	5281	51	18
19	مكونات السيارات	650	36	18	15	14403	800	19
20	السيراميك والزجاج	621	103	6	5	2028	338	20
	قطاعات أخرى	3245	16	208	188	17264	83	
	المجموع والمتوسط	119070	54.8	2172	1963	190888	88	

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024 وفق عدد لمشاريع

Top 10 sectors receiving FDI in Arab countries according to number of projects - 2024

الترتيب	القطاع	عدد المشاريع Number of Projects	الحصة من الإجمالي Share of total	Sector	Ranking
1	خدمات الأعمال	587	27.0%	Business services	1
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	434	20.0%	Software & IT services	2
3	الخدمات المالية	207	9.5%	Financial services	3
4	النقل والتخزين	131	6.0%	Transportation & Warehousing	4
5	المعدات الصناعية	104	4.8%	Industrial equipment	5
6	العقارات	83	3.8%	Real estate	6
7	الاتصالات	72	3.3%	Communications	7
8	المكونات الإلكترونية	57	2.6%	Electronic components	8
9	المنتجات الاستهلاكية	47	2.2%	Consumer products	9
10	الماكولات والمشروبات	46	2.1%	Food and Beverages	10
المجموع		1768	81.4%	Total	

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 sectors receiving FDI in Arab countries according to capex- 2024

الترتيب	القطاع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	Sector	Ranking
1	الطاقة المتجددة	42332	35.6%	Renewable energy	1
2	العقارات	26281	22.1%	Real estate	2
3	الاتصالات	8042	6.8%	Communications	3
4	الفلزات	7804	6.6%	Metals	4
5	النقل والتخزين	5902	5.0%	Transportation & Warehousing	5
6	الفحم والنفط والغاز	3481	2.9%	Coal, oil & gas	6
7	المكونات الإلكترونية	3427	2.9%	Electronic components	7
8	خدمات الأعمال	3235	2.7%	Business services	8
9	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	2982	2.5%	Software & IT services	9
10	المنسوجات	1761	1.5%	Textiles	10
المجموع		105247	88.4%	Total	

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 sectors receiving FDI in Arab countries according to jobs created - 2024

الترتيب	القطاع	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	Sector	Ranking
1	الفلزات	19775	10.4%	Metals	1
2	خدمات الأعمال	17766	9.3%	Business services	2
3	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	15111	7.9%	Software & IT services	3
4	المنسوجات	14736	7.7%	Textiles	4
5	مكونات السيارات	14403	7.5%	Automotive components	5
6	النقل والتخزين	13690	7.2%	Transportation & Warehousing	6
7	الطاقة المتجددة	11982	6.3%	Renewable energy	7
8	المكونات الإلكترونية	11436	6.0%	Electronic components	8
9	المعدات الأصلية لصناعة السيارات	6227	3.3%	Automotive OEM	9
10	الاتصالات	6131	3.2%	Communications	10
المجموع		131257	68.8%	Total	

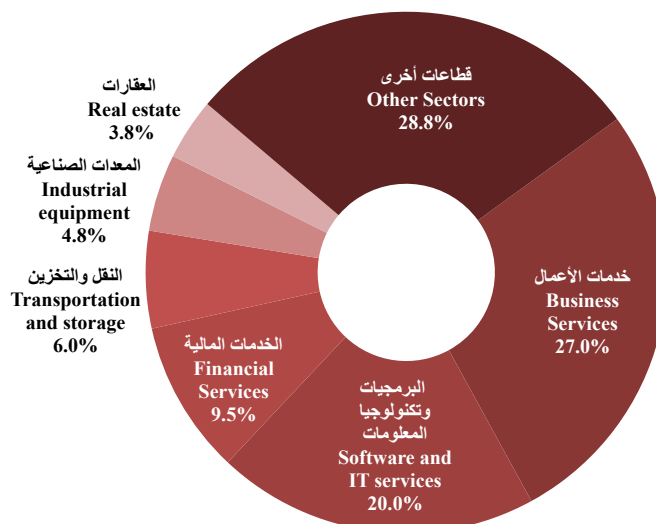
الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال عام 2024 (2)

تركز الوظائف الجديدة في 5 قطاعات

تمثل 43% من الإجمالي خلال عام 2024

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2024 وفقا لعدد المشاريع
The most important sectors receiving FDI in Arab countries during 2024 according to number of projects



- على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية، واصل قطاع الطاقة المتجددة تصدره المقدمة بأكبر متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2024 بقيمة قاربت 1.4 مليار دولار، تلاه قطاع العقارات بمتوسط بلغ 317 مليون دولار للمشروع.
- على صعيد عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في 37 قطاعاً خلال عام 2024، تركز نحو 82 ألف وظيفة (مثلت 43% من الإجمالي) في 5 قطاعات هي: قطاع الفلزات بعدد 19.8 ألف وظيفة، وقطاع خدمات الأعمال بعدد 17.8 ألف وظيفة، ثم قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بعدد 15.1 ألف وظيفة، تلاه قطاع المنسوجات بعدد 14.7 ألف وظيفة، وخامساً قطاع مكونات السيارات بعدد 14.4 ألف وظيفة.
- ساهم قطاع المعادن بأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع خلال عام 2024، بمتوسط بلغ 2039 وظيفة للمشروع، تلاه قطاع مكونات السيارات بعدد 800 وظيفة للمشروع الواحد.

قطاع الطاقة المتجددة تصدر عربياً وفق متوسط التكلفة الاستثمارية وقطاع المعادن وفق متوسط عدد الوظائف

أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال عام 2024

أنشطة التصنيع والبناء والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والكهرباء والخدمات اللوجستية استحوذت على 91% من التكلفة الاستثمارية و 67% من الوظائف الجديدة خلال عام 2024

"التصنيع" يواصل تصدره مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف و"خدمات الأعمال" يتصدر مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات

توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على 16 نشاطاً رئيسياً خلال عام 2024، استحوذت الأنشطة الخمسة الأولى على 298 مشروعاً مثلت 14% من الإجمالي، بتكلفة استثمارية بلغت 108.2 مليارات دولار بحصة 91% من الإجمالي، ووفرت نحو 129 ألف وظيفة بحصة 67% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة عام 2024.

واصل نشاط خدمات الأعمال تصدره المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة بـ 969 مشروعاً مثلت 45% من الإجمالي وبإجمالي 879 شركة بحصة تجاوزت 44% من الإجمالي، تلاه قطاع المبيعات والتسويق والدعم بعدد 672 مشروعاً (بحصة 31%)، وبعده 638 شركة مثلت نحو 33% من الإجمالي.

واصل نشاط التصنيع تصدر المقدمة في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف باستحواذه على نحو 59 مليار دولار بحصة تجاوزت 49%، وبعده تجاوز 102 ألف وظيفة بحصة 54%، وحل نشاط البناء ثانياً على صعيد التكلفة بحصة 25%، وحل نشاط خدمات الأعمال ثانياً من حيث عدد الوظائف الجديدة بحصة 13% من الإجمالي.

على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية تصدر نشاط البناء المقدمة بقيمة تجاوزت 1.2 مليار دولار للمشروع، بينما تصدر نشاط مراكز العملاء على صعيد متوسط عدد الوظائف بعدد 647 وظيفة للمشروع الواحد خلال عام 2024.

أهم الأنشطة الاقتصادية المستقبلية للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2024

The most important economic activities receiving foreign projects in Arab region in 2024

الترتيب وفق التكلفة	النشاط	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex, Avg (USD m)	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	Activity	Ranking by Capex
1	التصنيع	58674	49.3%	353.5	166	159	102509	618	Manufacturing	1
2	البناء	29906	25.1%	1246.1	24	18	10029	418	Construction	2
3	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8629	7.2%	507.6	17	15	2342	138	ICT & Internet Infrastructure	3
4	الكهرباء	6528	5.5%	362.7	18	14	1288	72	Electricity	4
5	الخدمات اللوجستية والنقل والتوزيع	4545	3.8%	62.3	73	58	12483	171	Logistics, Distribution & Transportation	5
6	خدمات الأعمال	2691	2.3%	2.8	969	879	25035	26	Business Services	6
7	المقرات الرئيسية	2185	1.8%	18.1	121	120	9446	78	Headquarters	7
8	المبيعات والتسويق والدعم	1681	1.4%	2.5	672	638	13540	20	Sales, Marketing & Support	8
9	البحث والتطوير	1476	1.2%	25.9	57	54	4914	86	Research & Development	9
10	إعادة التدوير	1147	1.0%	229.5	5	5	800	160	Recycling	10
11	الاستخراج	770	0.6%	385.1	2	2	947	474	Extraction	11
12	الصيانة والخدمة	372	0.3%	23.2	16	13	1822	114	Maintenance & Servicing	12
13	التعليم والتدريب	354	0.3%	14.2	25	23	2300	92	Education & Training	13
14	مراكز العملاء	75	0.1%	18.7	4	4	2588	647	Customer Contact Centre	14
15	مراكز الخدمات المشتركة	22	0.02%	11.2	2	2	641	321	Shared Services Centre	15
16	مراكز الدعم الفني	16	0.01%	15.5	1	1	204	204	Technical Support Centre	16
المجموع والمتوسط		119070	100%	54.8	2172	1963	190888	88	Total & Average	

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيئي لعام 2024



يركز هذا الجزء على معلومات أكثر تخصصاً عن حركة الاستثمارات العربية البيئية خلال العام 2024 والتي تعد جزءاً من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، حيث تم رصد مشاريع الاستثمار العربي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية من قبل الشركات العربية، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم (FDI Markets) والصادرة عن مؤسسة الفايانانشال تايمز العالمية، وذلك وفقاً لتاريخ التوقيع على الاتفاقيات بين الشركات المستثمرة والدول المستضيفة أو عند الإعلان عنها من قبل الجهات المعنية.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية تمثلت في عدد الشركات العربية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع، بالإضافة إلى مؤشري متوسط التكلفة ومتوسط الوظائف للمشروع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الدول العربية المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلية لتلك المشاريع خلال العام 2024.

محتويات الجزء الثالث

80	تطور المشاريع العربية البينية 2003 – 2024
81	التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2024
82	أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلة للمشاريع العربية لعام 2024
83	أهم المشاريع العربية البينية لعام 2024

تطور المشاريع العربية البينية خلال عام 2024

مشاريع الاستثمار العربي البيني

تراجعت بمعدل 17% وتكلفتها الاستثمارية

بمعدل 35% خلال عام 2024

مشاريع الاستثمار العربي البيني

مثلت 17% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية

في المنطقة خلال 22 عاماً

الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة للمنطقة عام 2024.

• تراجع عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 7% إلى 25.7 ألف وظيفة عام 2024، لتمثل 13% من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية خلال العام نفسه.

• بلغت نسبة المشاريع التي وفرت ما يزيد على 100 وظيفة جديدة نحو 13% من مجمل المشاريع العربية البينية للعام 2024، بينما وفرت 8% من تلك المشاريع ما بين 50 إلى 100 وظيفة، وفي المقابل وفرت 79% من المشاريع العربية البينية أقل من 50 وظيفة.

• شهد شهر سبتمبر ذروة عدد المشاريع العربية البينية وعدد الشركات المستثمرة وعدد الوظائف خلال عام 2024 بعدد 28 مشروعاً و27 شركة، و5007 وظائف، بينما شهد شهر فبراير ذروة التكلفة الاستثمارية بقيمة تخطت 24 مليار دولار.

• على صعيد متوسط تكلفة المشروع خلال عام 2024، تصدر شهر فبراير الذروة بقيمة تجاوزت 1.4 مليار دولار للمشروع الواحد، وتصدر شهر يوليو المقدمة بأعلى متوسط وظائف وفرها المشروع الواحد خلال عام 2024 بعدد 234 وظيفة.

وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets الصادرة

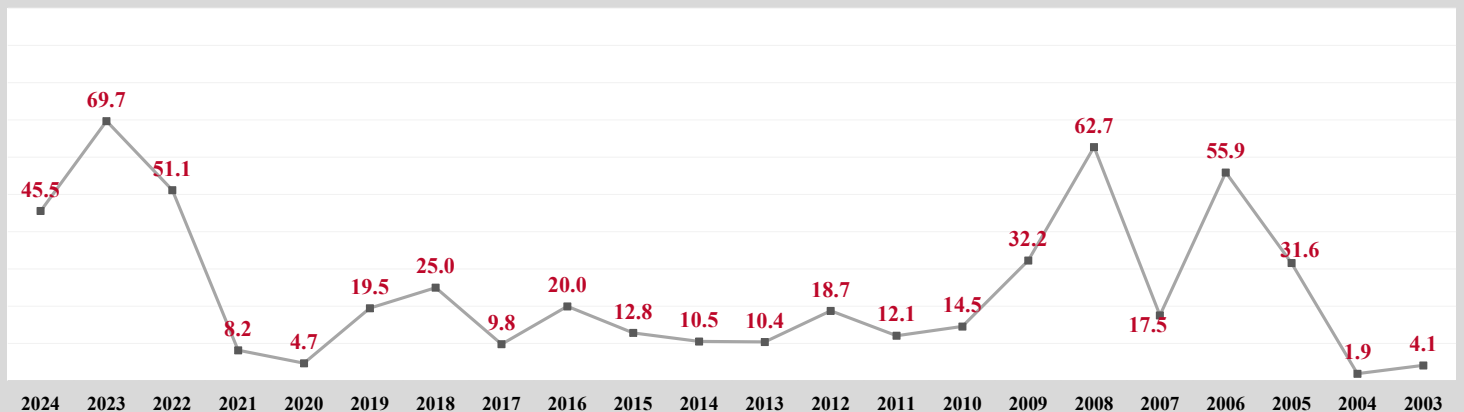
عن مؤسسة الفايانانشال تايمز العالمية، بلغ إجمالي عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني 3435 مشروعاً خلال الفترة من عام 2003 إلى 2024، بما يمثل 17% من مجمل عدد المشاريع الأجنبية في المنطقة خلال الفترة نفسها)، لتجاوز التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع 538 مليار دولار، ووفرت نحو 605 آلاف وظيفة.

وشهدت مشاريع الاستثمار العربية البينية ذروتها خلال عام 2023 في 3 مؤشرات هي عدد المشاريع، وعدد الشركات المستثمرة والتكلفة الاستثمارية للمشاريع، بينما ظل عام 2008 هو عام الذروة بالنسبة لعدد الوظائف الجديدة، وفيما يلي أبرز التطورات بالنسبة لعام 2024:

• تراجع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بنسبة 17% إلى 260 لتمثل 12% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2024، كما تراجع عدد الشركات العربية المنفذة لتلك المشاريع بمعدل 10% إلى 235 شركة مثلت أيضاً 12% من إجمالي الشركات المستثمرة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال العام نفسه.

• تراجعت التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية البينية بمعدل 35% إلى 45.5 مليار دولار لتمثل 38% من إجمالي تكلفة مشاريع

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني للفترة 2003-2024 (بالمليار دولار)
The Evolution of the Capex of inter-Arab FDI projects, 2003-2024 (US\$ bn)



الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2024

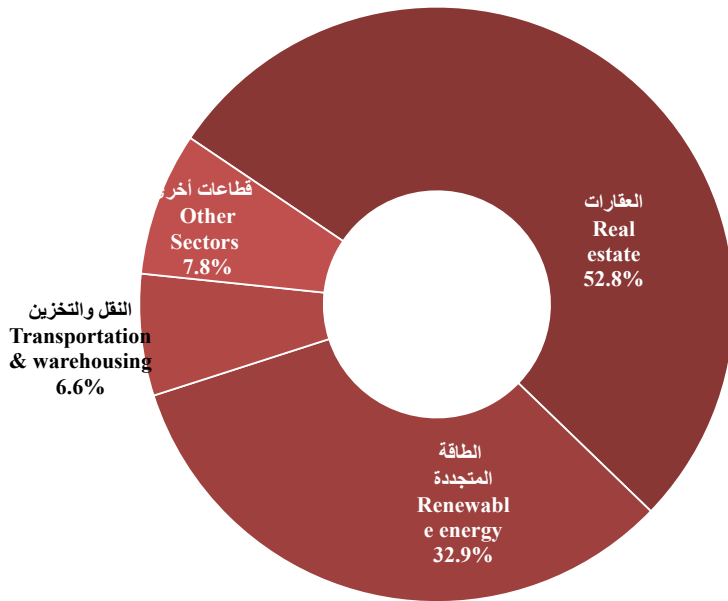
التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية
عام 2024

- خلال عام 2024، توزعت مشاريع الاستثمار العربي البيني على 26 قطاعاً، استحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 50% من عدد المشاريع، و49% من مجمل الشركات المستثمرة، و96% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و66% من الوظائف الجديدة.
- واصل قطاع خدمات الأعمال تصدره المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات باستحواذه على حصص 30% و29% على التوالي، تلاه قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بحصص 22% و23% في المؤشرين على التوالي.
- تصدر قطاع العقارات المقدمة وفق التكلفة الاستثمارية خلال عام 2024، بقيمة تخطت 24 مليار دولار مثلت نحو 53% من الإجمالي، بينما تصدر قطاع الطاقة المتجددة في مؤشر عدد الوظائف بعدد تجاوز 5 آلاف وظيفة وبحصة 20% من الإجمالي.
- بطبيعة الحال تصدر قطاع العقارات المرتبة الأولى باستقباله أضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع بقيمة 2.4 مليار دولار، وكذلك تصدر قطاع الطاقة المتجددة بأكبر متوسط لعدد الوظائف بلغ 463 وظيفة للمشروع عام 2024.

”خدمات الأعمال“
استحوذ على العدد الأكبر
من المشاريع العربية
البينية بعدد 77 مشروعاً
وبحصة 30%

قطاع العقارات تصدر
المقدمة مستحوذاً على
أكبر تكلفة استثمارية
 بقيمة 24 مليار دولار

التوزيع النسبي للتكلفة لمشاريع الاستثمار العربي البيني وفق القطاع لعام 2024
Relative Capex distribution of inter-Arab FDI projects in 2024 by sector



أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع العربية البينية خلال عام 2024 وفق التكلفة الاستثمارية

The most important sectors receiving inter-Arab FDI projects in 2024 according to Capex

الترتيب وفق التكلفة	القطاع	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات companies	عدد الوظائف الوظيفية Created (Avg)	متوسط الوظائف الوظيفية Created (Avg)	Sector	Ranking by capex
1	العقارات	24039	52.8%	2403.9	10	10	3149	315	Real estate	1
2	الطاقة المتجددة	14945	32.8%	1358.6	11	6	5093	463	Renewable energy	2
3	النقل والتخزين	3010	6.6%	130.9	23	20	3914	170	Transportation & Warehousing	3
4	خدمات الأعمال	1041	2.3%	13.5	77	69	2795	36	Business services	4
5	الاتصالات	880	1.9%	88.0	10	10	2111	211	Communications	5
6	الفلزات	322	0.7%	161.1	2	2	767	384	Metals	6
6	الفنادق والسياحة	257	0.6%	36.8	7	7	618	88	Hotels & tourism	6
8	الأنشطة الترفيهية	235	0.5%	78.2	3	3	477	159	Leisure & entertainment	8
9	الرعاية الصحية	168	0.4%	33.7	5	5	784	157	Healthcare	9
10	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	139	0.3%	2.4	58	54	2518	43	Software & IT services	10
	قطاعات أخرى	511	1.1%	9.5	54	49	3481	64	Other Sectors	
	المجموع	45547	100%	175.2	260	235	25707	99	Total	

الدول المستثمرة في المشاريع العربية البينية خلال عام 2024

Countries investing in intra-Arab projects during 2024

الترتيب وفق التكلفة	الدولة	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs Created (Avg)	Country	Ranking by capex
1	الإمارات	42695	93.7%	368.1	116	101	17022	147	UAE	1
2	السعودية	1373	3.0%	54.9	25	25	2740	110	Saudi Arabia	2
3	قطر	475	1.0%	43.1	11	10	1099	100	Qatar	3
4	سلطنة عُمان	454	1.0%	113.6	4	4	140	35	Oman	4
5	الكويت	181	0.4%	11.3	16	13	1085	68	Kuwait	5
6	مصر	108	0.2%	2.3	46	44	977	21	Egypt	6
7	لبنان	78	0.2%	6.0	13	11	326	25	Lebanon	7
8	جيبوتي	56	0.1%	55.7	1	1	106	106	Djibouti	8
9	تونس	51	0.1%	25.6	2	2	773	387	Tunisia	9
10	الأردن	42	0.1%	4.2	10	10	583	58	Jordan	10
11	البحرين	17	0.04%	2.2	8	7	424	53	Bahrain	11
12	العراق	8	0.02%	2.1	4	4	355	89	Iraq	12
13	المغرب	5	0.01%	5.2	1	1	18	18	Morocco	13
14	السودان	3	0.01%	1.3	2	2	44	22	Sudan	14
15	الجزائر	1	0.00%	1.3	1	1	15	15	Algeria	15
المجموع والمتوسط		45547	100%	175.2	260	235	25707	99	Total & Average	

الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار العربي البيني خلال عام 2024

Countries receiving inter-Arab FFI projects during 2024

الترتيب وفق التكلفة	الدولة	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs Created (Avg)	Country	Ranking by capex
1	مصر	27183	59.7%	876.9	31	28	7108	229	Egypt	1
2	تونس	9153	20.1%	1830.5	5	3	3430	686	Tunisia	2
3	المغرب	3108	6.8%	388.5	8	8	1224	153	Morocco	3
4	الأردن	2304	5.1%	576.0	4	4	2343	586	Jordan	4
5	السعودية	1385	3.0%	20.7	67	66	5189	77	Saudi Arabia	5
6	الإمارات	1302	2.9%	15.7	83	81	3494	42	UAE	6
7	سلطنة عُمان	589	1.3%	42.1	14	14	450	32	Oman	7
8	قطر	288	0.6%	8.7	33	33	1073	33	Qatar	8
9	الجزائر	128	0.3%	42.5	3	3	595	198	Algeria	9
10	البحرين	103	0.2%	12.8	8	8	735	92	Bahrain	10
11	الكويت	5	0.01%	1.8	3	3	49	16	Kuwait	11
12	العراق	2	0.003%	1.5	1	1	17	17	Iraq	12
المجموع والمتوسط		45547	100%	175.2	260	235	25707	99	Total & Average	

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2024

أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلة
للمشاريع العربية لعام 2024مصر أكبر مستقبل للمشاريع العربية البينية
بتكلفة استثمارية 27 مليار دولار
وحصة 60% عام 2024

- **على صعيد الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية،** واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكبر مستثمر خلال عام 2024، وفق جميع المؤشرات، حيث بلغ عدد مشاريعها في الدول العربية 116 مشروعاً مثلت 45% من الإجمالي، بقيمة قاربت 43 مليار دولار مثلت نحو 94% من الإجمالي، نفذتها 101 شركة ووفرت ما يزيد على 17 ألف وظيفة جديدة بحصة 66% من الإجمالي.
- على صعيد عدد المشاريع، حلت مصر في المرتبة الثانية بعدد 46 مشروعاً بحصة 18% من الإجمالي نفذتها 44 شركة، وبتكلفة بلغت 108 ملايين دولار ووفرت نحو ألف وظيفة.
- تصدرت السعودية المرتبة الثانية على صعيد التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني بقيمة 1.4 مليار دولار مثلت 3% من الإجمالي، توزعت على 25 مشروعاً ووفرت أكثر من 2700 وظيفة جديدة.
- تصدرت الإمارات المقدمة على صعيد مؤشر متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع، بينما تصدرت تونس وفق مؤشر متوسط عدد الوظائف للمشروع.
- **على صعيد الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية،** تركزت مشاريع الاستثمار العربي البيني جغرافياً في الإمارات من حيث عدد المشاريع، مستحوذة على 83 مشروعاً مثلت 32% من الإجمالي، وعدد الشركات المستثمرة بعدد 81 شركة مثلت 34% من الإجمالي.
- تصدرت مصر المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، حيث استقبلت 27.2 مليار دولار بحصة قاربت 60% من مجمل تكلفة المشاريع العربية البينية، وبعدد تجاوز 7100 وظيفة خلال لعام 2024.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية وفق عدد المشاريع وعدد الشركات وعدد الوظائف بعدد 67 مشروعاً و66 شركة وأكثر من 5100 وظيفة، بينما حلت تونس ك ثاني أكبر مستقبل من حيث التكلفة الاستثمارية بنحو 9.2 مليارات دولار وبحصة 20%.

الإمارات تواصل تصدرها كأكبر مستثمر عربي
في المنطقة بعدد 116 مشروعاً نفذتها
101 شركة بتكلفة 42.7 مليار دولار عام 2024

أهم المشاريع العربية البينية لعام 2024

أضخم 10 مشاريع عربية بينية وفق التكلفة
تركزت في قطاعي العقارات والطاقة المتجددة
بقيمة 38 مليار دولار وبحصة 83%

مصر تصدرت باستقبالها 4 مشاريع
عربية من بين المشاريع العشرة الأكبر
بقيمة تخطت 26 مليار دولار خلال عام 2024

على صعيد تنفيذ المشاريع العشرة الأكبر حجماً، تصدرت الإمارات المقدمة بعدد 8 مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت نحو 40.3 مليار دولار، تلتها السعودية بمشروع واحد في قطاع خدمات الأعمال بقيمة 680 مليون دولار، ثم سلطنة عمان بمشروع واحد في قطاع الاتصالات بقيمة 450 مليون دولار.

تصدرت مصر المقدمة على صعيد استقبال المشاريع العشرة الأكبر حجماً من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 26 مليار دولار، ثم تونس بقيمة 9 مليارات دولار، تلتها المغرب بقيمة 3 مليارات دولار خلال عام 2024.

- خلال عام 2024 ومن بين 260 مشروعاً عربياً بينياً، ساهمت أكبر 10 مشاريع بنحو 91% من إجمالي التكلفة الاستثمارية بقيمة تجاوزت 41 مليار دولار.
- فيما يتعلق بالتركز القطاعي للمشاريع العشرة الأكبر من حيث التكلفة الاستثمارية، تصدر قطاع العقارات المقدمة بقيمة 24 مليار دولار لمشروع إمارتي في منطقة رأس الحكمة المصرية.
- حل قطاع الطاقة المتجددة في المرتبة الثانية بقيمة قاربت 14 مليار دولار وزعت على 6 مشاريع إماراتية، منها مشروعان في تونس، وآخران في مصر، ومشروع في المغرب وآخر في السعودية.

نبذة عن المشروع

الدولة
المستثمرالدولة
المستقبلة

التكلفة

القطاع

المشروع

خلال فبراير 2024، كشفت شركة أبو ظبي القابضة الإماراتية ADQ عن عزمها استثمار 24 مليار دولار في قطاع العقارات في مصر من خلال مشروع لتطوير مجمع حضري جديد في منطقة رأس الحكمة المصرية، ومن خلال التحالف الذي تقوده القابضة الإماراتية من المقرر أن تستحوذ على حقوق تطوير 130 مليون متر مربع مع احتفاظ الحكومة المصرية بحصة 35% من المشروع عبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومن المتوقع أن يستقطب المشروع استثمارات بقيمة 150 مليار دولار.

بناء وتطوير مجمع
حضري جديد في
منطقة رأس
الحكمة المصرية

الإمارات

مصر

24 مليار
دولار

العقارات

أعلنت شركة إتش 2 جلوبال إنبرجي الإماراتية خلال يوليو 2024، عن عزمها الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في تونس من خلال تطوير مشروع للهيدروجين والأمنيا الخضراء بالتعاون مع شركة إمارينكو الأيرلندية، وقد وقعت الشركتان اتفاقية مع الحكومة التونسية لاستثمار 6 مليارات دولار في المشروع، ومن المتوقع أن يوفر المشروع ما يزيد على ألفي وظيفة جديدة في السوق التونسية.

تطوير مشروع
للهدروجين
والأمنيا الخضراء
في تونس

الإمارات

تونس

6 مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

أعلنت شركة ماري تايم موناكو زيرو إيميشن الإماراتية في نوفمبر 2024، عن خططها لإنشاء وحدة تحليل كهربائي بقدرة 250 ميغاوات، بالإضافة إلى مرافق معالجة وتخزين في ميناء جرجيس بتونس، بتكلفة تتجاوز 3 مليارات دولار ضمن خطط الشركة لدعم إنتاج الهيدروجين في الإمارات والمغرب وتونس، حيث سيُوجه إنتاجها بشكل رئيسي للتصدير إلى أوروبا، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج بنهاية عام 2027، ومن المقرر أن يوفر المشروع أكثر من ألف وظيفة.

إنشاء وحدة تحليل
كهربائي ومرافق
معالجة وتخزين في
ميناء جرجيس
بتونس

الإمارات

تونس

3 مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

أعلنت شركة ماري تايم موناكو زيرو إيميشن الإماراتية خلال شهر نوفمبر 2024 عن خططها للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة بالمغرب لإطلاق عمليات إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة 3 مليارات دولار، وذلك في إطار خطة أوسع لتوسيع إنتاج الهيدروجين، حيث تعتزم الشركة إطلاق عمليات مماثلة في الإمارات وتونس، بهدف إنتاج 180 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً، وتخطط الشركة لبدء الإنتاج بحلول أواخر عام 2027، والذي سيُوجه بشكل رئيسي للتصدير إلى عملائها في أوروبا.

مشروع لإنتاج
الهيدروجين الأخضر
في المغرب

الإمارات

المغرب

3 مليارات
دولارالطاقة
المتجددة

أعلنت شركة الاتحاد للقطارات الإماراتية، عن خططها للاستثمار في قطاع النقل والتخزين بالأردن من خلال مشروع سكك حديدية بقيمة 2.3 مليار دولار لربط ميناء العقبة بمواقع التعدين في الشديدة وغور الصافي، ومن المقرر أن يخدم المشروع السوق المحلية، ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الإنشاء في عام 2026.

مشروع تطوير
شبكة السكك
الحديدية في الأردن

الإمارات

الأردن

2.3 مليار
دولارالنقل
والتخزين

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها، حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات.

كما يقوم الأونكتاد بحساب أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في دول المنطقة وفق نفس المنهجية ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على تلك الاستثمارات عبر الزمن، والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع التدفقات الفعلية والأرصدة التراكمية في الدول العربية، مع رصد لقيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام 2024.

وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تم التطرق إليها في الجزئين الثاني والثالث.

محتويات الجزء الرابع

86	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2024
88	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية لعام 2024
90	صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2023-2024
91	تطور تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2014-2024

التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2024

مصر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والبحرين استحوذت على 97% من التدفقات الواردة للمنطقة بقيمة تجاوزت 119 مليار دولار

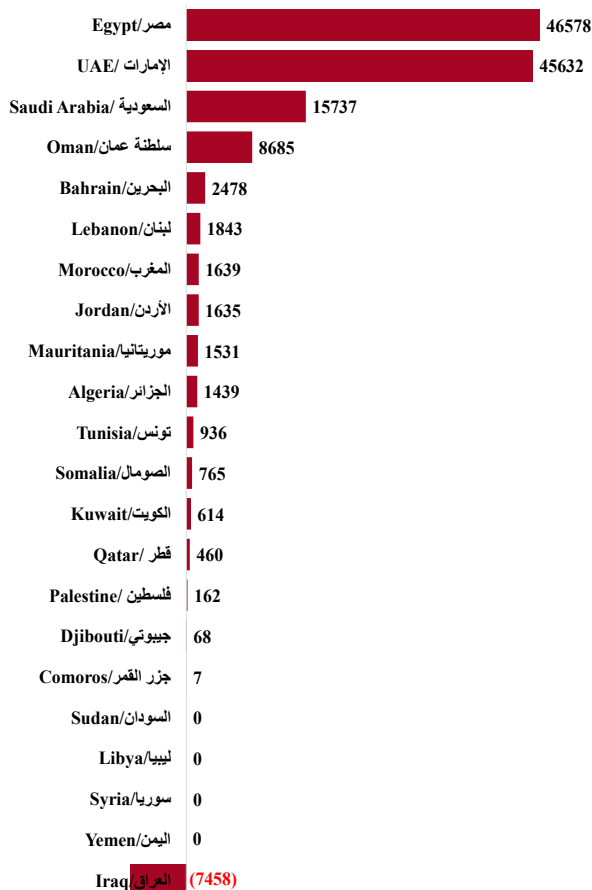
ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بمعدل 53% إلى 122.7 مليار دولار خلال 2024

- من الاجمالي، تلتها البحرين بقيمة قاربت 2.5 مليار دولار وبحصة 2% من الإجمالي.
- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 11 دولة عربية خلال عام 2024، وتصدرت مصر المقدمة محققة زيادة في حجم التدفقات الواردة بقيمة 36.7 مليار دولار وبمعدل تجاوز 373% عام 2024.
- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 7 دول عربية عام 2024، تصدرتهم السودان، حيث تراجعت التدفقات الأجنبية على أراضيها بمعدل 100%.
- واصلت التدفقات الاستثمارية خروجها من العراق خلال 2024 مسجلة قيمياً سالبة منذ عام 2013، كمحصلة لتصفية الاستثمارات التي بلغت قيمتها 7.5 مليارات دولار خلال عام 2024 بارتفاع بلغ 39% مقارنة بعام 2023، بينما لم تستطع ليبيا وسوريا واليمن استقطاب استثمارات أجنبية خلال عامي 2023 و2024.

- تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد في يونيو عام 2025 إلى أنه رغم ما مرت به المنطقة من تحديات عام 2024، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 53% إلى 122.7 مليار دولار خلال عام 2024، لتمثل 14.2% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 8.1% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.5 تريليون دولار خلال عام 2024.
- واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تركيزها الجغرافي في خمس دول بحصة 97% من مجمل تلك التدفقات (بقيمة تجاوزت 119 مليار دولار)، بقيادة مصر التي استقطبت نحو 46.6 مليار دولار بحصة 38%، تلتها الإمارات باستحواذها على 45.6 مليار دولار بحصة 37%، وجاءت السعودية ثالثاً بقيمة قاربت 16 مليار دولار وبحصة 13%.
- حلت سلطنة عمان رابعاً باستقطابها 8.7 مليارات دولار بحصة 7%

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2024 (بالمليارات دولار)

FDI inflows into Arab countries in 2024 (US\$ m)



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعامي 2023 و2024 (بالمليارات دولار)

FDI inflows to Arab countries 2023-2024 (US\$ million)

Arab Ranking 2024	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share of the Arab total 2024	2024	2023	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	Egypt	37.9%	46578	9841	مصر	1
2	UAE	37.2%	45632	30688	الإمارات	2
3	Saudi Arabia	12.8%	15737	22803	السعودية	3
4	Oman	7.1%	8685	4745	سلطنة عمان	4
5	Bahrain	2.0%	2478	7226	البحرين	5
6	Lebanon	1.5%	1843	1067	لبنان	6
7	Morocco	1.3%	1639	1055	المغرب	7
8	Jordan	1.3%	1635	2006	الأردن	8
9	Mauritania	1.2%	1531	878	موريتانيا	9
10	Algeria	1.2%	1439	1216	الجزائر	10
11	Tunisia	0.8%	936	772	تونس	11
12	Somalia	0.6%	765	677	الصومال	12
13	Kuwait	0.5%	614	2113	الكويت	13
14	Qatar	0.4%	460	(474)	قطر	14
15	Palestine	0.1%	162	299	فلسطين	15
16	Djibouti	0.1%	68	137	جيبوتي	16
17	Comoros	0.0%	7.1	5.0	جزر القمر	17
18	Sudan	0.0%	0.0	548.2	السودان	18
19	Libya	0.0%	0.0	0.0	ليبيا	19
20	Syria	0.0%	0.0	0.0	سوريا	20
21	Yemen	0.0%	0.0	0.0	اليمن	21
22	Iraq	-6.1%	(7458)	(5364)	العراق	22
Arab Total		100%	122750	80238	الإجمالي العربي	

الأرصدة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2024

الأرصدة الواردة إلى المنطقة العربية نمت بمعدل 8.8% إلى 1.2 تريليون دولار بنهاية عام 2024

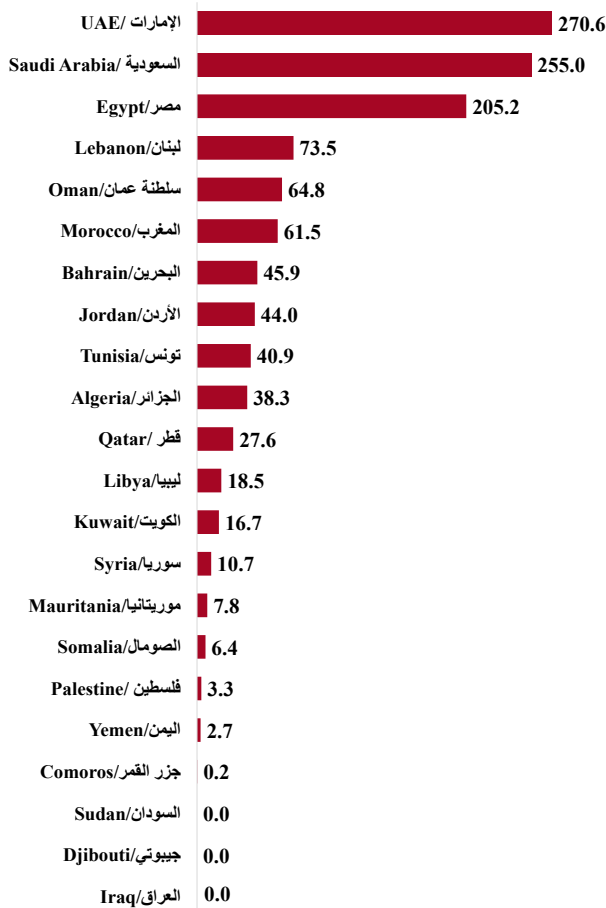
- وفق بيانات الاونكتاد، شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 8.8% بنهاية العام 2024 لتبلغ نحو 1.2 تريليون دولار.
- استحوذت الدول الخمس الأولى وهي الإمارات والسعودية ومصر ولبنان وسلطنة عمان على نحو 73% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة العربية بنهاية عام 2024، وتصدرت الإمارات المقدمة بحجم أرصدة بلغ نحو 270 مليار دولار بحصة بلغت نحو 23% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية بقيمة 255 مليار دولار وبحصة 21%، ثم مصر بقيمة تجاوزت 205 مليارات دولار وبحصة 17%، تلتها لبنان بقيمة 73.5 مليار دولار وبحصة 6%، ثم سلطنة عمان بقيمة 64.7 مليار وبحصة 5.4%.
- سجل اليمن أعلى معدل نمو في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2024 بمعدل بلغ 37%، بينما سجلت مصر أعلى زيادة في قيمة تلك الأرصدة بقيمة تجاوزت 46.5 مليار دولار خلال العام نفسه.
- شهدت 17 دولة عربية ارتفاعاً في حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما تراجعَت تلك الأرصدة في كل من تونس وفلسطين والسودان الذي سجل تراجعاً بمعدل 100%، بينما شهدت سوريا وليبيا استقراراً في حجم تلك الأرصدة.

ارتفاع حجم الأرصدة التراكمية في 17 دولة عربية بنهاية عام 2024 في مقابل تراجعها في تونس وفلسطين والسودان

5 دول عربية تصدرتها الإمارات استقطبت 73% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة العربية بنهاية عام 2024

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2024 (بالمليار دولار)

Inward FDI Stocks into Arab Countries by the end of 2024 (US\$ bn)



أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنهاية عامي 2023 و2024 (مليون دولار)

Inward FDI stocks into Arab countries by the end of 2023 & 2024 (US\$ million)

الترتيب العربي 2024	الدولة	2023	2024	الحصة من الإجمالي العربي Share of the Arab total 2024	Country	Arab Ranking 2024
1	الإمارات	224987	270619	22.7%	UAE	1
2	السعودية	239293	255030	21.4%	Saudi Arabia	2
3	مصر	158689	205243	17.2%	Egypt	3
4	لبنان	71706	73548	6.2%	Lebanon	4
5	سلطنة عمان	56069	64754	5.4%	Oman	5
6	المغرب	59541	61493	5.2%	Morocco	6
7	البحرين	43470	45948	3.8%	Bahrain	7
8	الأردن	42574	44043	3.7%	Jordan	8
9	تونس	42559	40932	3.4%	Tunisia	9
10	الجزائر	36860	38299	3.2%	Algeria	10
11	قطر	27136	27596	2.3%	Qatar	11
12	ليبيا	18462	18462	1.5%	Libya	12
13	الكويت	16648	16693	1.4%	Kuwait	13
14	سوريا	10743	10743	0.9%	Syria	14
15	موريتانيا	6237	7767	0.7%	Mauritania	15
16	الصومال	5600	6408	0.5%	Somalia	16
17	فلسطين	3335	3297	0.3%	Palestine	17
18	اليمن	1942	2661	0.2%	Yemen	18
19	جزر القمر	150	158	0.0%	Comoros	19
20	السودان	30849.3	0.0	0.0%	Sudan	20
21	جيبوتي	0.0	0.0	0.0%	Djibouti	21
22	العراق	0	0	0.0%	Iraq	22
الإجمالي العربي		1096849	1193694	100%	Arab Total	

التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2024

ارتفاع صافي التدفقات العربية الصادرة بمعدل 12.4%

لتبلغ نحو 61 مليار دولار خلال العام 2024

التدفقات الصادرة من الدول العربية واصلت تركيزها الجغرافي

في 5 دول خليجية والمغرب ومصر بحصة 98%

ارتفعت التدفقات الصادرة من الدول العربية بمعدل 12.4% عام 2024 لتبلغ نحو 61 مليار دولار مقارنة مع 54 مليار دولار في العام 2023.

واصلت التدفقات الصادرة من الدول العربية تركيزها الجغرافي في 5 دول خليجية والمغرب ومصر بقيمة قاربت 60 مليار دولار خلال عام 2024 بحصة مثلت 98% من الإجمالي العربي.

تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً وبلغت قيمة تدفقاتها الاستثمارية الصادرة 23.4 مليار دولار بحصة 39% من الإجمالي خلال عام 2024، وحلت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة تجاوزت 22 مليار دولار وبحصة 36%، تلتها الكويت بقيمة 10.3 مليارات دولار، وحلت قطر رابعا بقيمة 1.6 مليار دولار ثم سلطنة عمان والمغرب ومصر بقيم 1044 و694 و508 ملايين دولار على التوالي.

تراوحت التدفقات الصادرة عن 7 دول عربية ما بين 439 مليون دولار للعراق و4 ملايين دولار لموريتانيا، بينما لم يصدر عن السودان واليمن أي تدفقات استثمارية خلال عام 2024.

سجلت التدفقات الاستثمارية الصادرة قيماً سالبة في كل من فلسطين و ليبيا، حيث شهدتا تصفية استثمارات خارجية بقيمة 11 مليار و57 مليار دولار على التوالي بنهاية عام 2024.

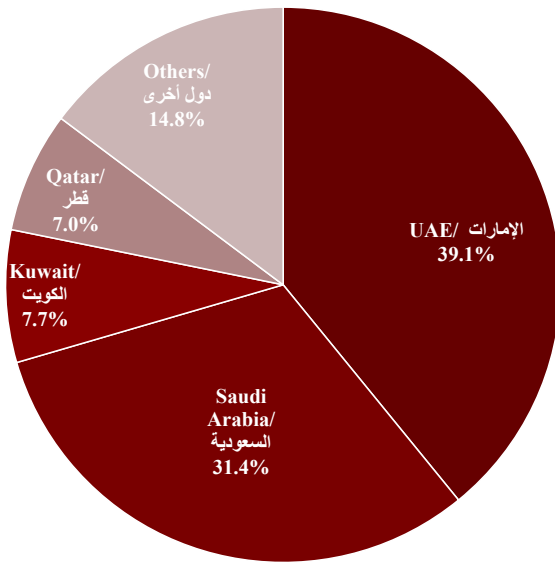
حققت 8 دول عربية نمواً في تدفقاتها الاستثمارية الصادرة عام 2024، في مقابل تراجع التدفقات الصادرة عن الكويت وقطر والمغرب والبحرين والأردن والجزائر، بينما تراجع قيمة الاستثمارات الليبية الخارجية التي تم تصفيتها من 164 مليون دولار عام 2023 إلى 57 مليون دولار عام 2024.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية
بنهاية عامي 2023 و2024 (مليون دولار)
FDI outflow from Arab countries
by the end of 2023 & 2024 (US\$ million)

Arab Ranking 2024	Country	الحصة من الإجمالي العربي Share of the Arab total 2024	2024	2023	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	38.5%	23399	22328	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	36.3%	22046	17345	السعودية	2
3	Kuwait	17.0%	10317	11189	الكويت	3
4	Qatar	2.6%	1563	(191)	قطر	4
5	Oman	1.7%	1044	165	سلطنة عُمان	5
6	Morocco	1.1%	694	1228	المغرب	6
7	Egypt	0.8%	508	390	مصر	7
8	Iraq	0.7%	439	286	العراق	8
9	Lebanon	0.6%	391	121	لبنان	9
10	Bahrain	0.5%	275	1113	البحرين	10
11	Jordan	0.1%	54	149	الأردن	11
12	Algeria	0.1%	53	84	الجزائر	12
13	Tunisia	0.1%	46	40	تونس	13
14	Mauritania	0.0%	4	0.13	موريتانيا	14
15	Sudan	0.0%	0	0	السودان	15
16	Yemen	0.0%	0	0	اليمن	16
17	Palestine		(11)	(11)	فلسطين	17
18	Libya		(57)	(164)	ليبيا	18
Arab Total		100%	60764	54071	الإجمالي العربي	

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2024

أهم الدول العربية المصدرة لأرصدة الاستثمار المباشر بنهاية عام 2024 (الحصة من الإجمالي العربي)
The main Arab countries exporting FDI Stocks by the End of 2024 (Share of the Arab Total)



الأرصدة الصادرة من الدول العربية بنهاية العام 2024

• وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 9% إلى أكثر من 730 مليار دولار بنهاية العام 2024، مقارنة مع نحو 670 مليار دولار في نهاية العام 2023.

• تركزت الأرصدة الصادرة عن الدول العربية في 5 دول خليجية وليبيا بقيمة 665 مليار دولار وبحصة تجاوزت 91% من مجمل الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية بنهاية عام 2024.

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً بقيمة 285.6 مليار دولار وبحصة 39%، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 229 مليار دولار وبحصة 31%، وجاءت الكويت ثالثاً بقيمة 56.3 مليار دولار وبحصة 7.7% ثم قطر والبحرين وليبيا بـ 51.4 و 22.3 و 20.2 مليار دولار على التوالي.

• ارتفع حجم أرصدة الاستثمار المباشر الصادرة عن 14 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 396% في اليمن و 0.5% في الأردن، في حين شهدت الأرصدة الصادرة عن كل من فلسطين وسوريا استقراراً عند نفس المستوى خلال عامي 2023 و 2024، وفي المقابل تراجعت الأرصدة الصادرة عن ليبيا وتونس بمعدلات 0.3% و 9.6% على التوالي.

• تصدرت السعودية المقدمة عربياً بأعلى قيمة زيادة في الأرصدة الصادرة بقيمة قاربت 24 مليار دولار بفارق صغير عن الأرصدة الصادرة عن الإمارات والتي بلغت 23.4 مليار دولار بنهاية عام 2024.

ارتفاع الأرصدة الصادرة من الدول العربية

بنحو 9% لتتجاوز 730 مليار دولار

بنهاية العام 2024

الأرصدة العربية الصادرة واصلت تركزها

الجغرافي في 5 دول خليجية وليبيا بقيمة

665 مليار دولار وبحصة تجاوزت 91%

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بنهاية عامي 2023 و 2024 (مليون دولار)

FDI Stock outflow from Arab countries by the end of 2023 & 2024 (US\$ million)

Arab Ranking 2024	Country	الحصة من الإجمالي العربي Share of the Arab total 2024	2024	2023	الدولة	الترتيب العربي 2024
1	UAE	39.1%	285607	262208	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	31.4%	229018	205033	السعودية	2
3	Kuwait	7.7%	56270	50246	الكويت	3
4	Qatar	7.0%	51425	49862	قطر	4
5	Bahrain	3.1%	22343	22068	البحرين	5
6	Libya	2.8%	20229	20286	ليبيا	6
7	Lebanon	2.1%	15208	14818	لبنان	7
8	Morocco	1.6%	11328	11153	المغرب	8
9	Egypt	1.4%	10089	9580	مصر	9
10	Jordan	1.4%	9997	9943	الأردن	10
11	Oman	1.0%	7267	6222	سلطنة عمان	11
12	Iraq	0.6%	4114	3675	العراق	12
13	Yemen	0.5%	3333	672	اليمن	13
14	Algeria	0.4%	2947	2894	الجزائر	14
15	Tunisia	0.1%	643	711	تونس	15
16	Palestine	0.0%	303	303	فلسطين	16
17	Mauritania	0.0%	10	6	موريتانيا	17
18	Syria	0.0%	5	5	سوريا	18
Arab Total		100%	730134	669685	الإجمالي العربي	

صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2024-2023

صفقات بيع الأصول لشركات أجنبية في الدول العربية

انكمشت بمعدل 143% عام 2024

صفقات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية سجلت

تراجعاً بمعدل 48% إلى 12.6 مليار دولار خلال عام 2024

عمليات الاندماج والاستحواذ الصافية عبر الحدود للدول العربية لعام 2024 (مليون دولار)

Net cross-border mergers & acquisitions in Arab countries during 2024 (US\$ mn)

Arab Ranking 2024	الدولة	صفقات البيع Sales transaction		صفقات الشراء Purchase transaction	
		2024	2023	2024	2023
1	السعودية	497.1	(154.4)	4163.8	16598.8
2	مصر	200.0	1817.0	(2.8)	1479.1
3	الكويت	8.0	926.0	(2591.0)	13.6
4	اليمن	6.5	0.0	0.0	0.0
5	تونس	6.1	0.7	0.0	0.0
6	لبنان	0.4	0.0	0.0	0.0
7	سلطنة عمان	0.0	226.5	9.5	7.8
8	البحرين	0.0	0.0	137.8	58.4
9	موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0
10	الأردن	0.0	0.0	0.0	2.7
12	السودان	0.0	0.0	0.0	0.0
15	فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0
16	جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0
18	ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0
19	سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0
20	العراق	0.0	(11.7)	0.0	0.0
13	الجزائر	106.9	(27.4)	0.0	0.0
14	قطر	0.0	(338.0)	156.5	(1609.9)
21	المغرب	1.0	(842.5)	57.6	282.0
22	الإمارات	1582.0	(1421.7)	10629.9	7293.2
الإجمالي العربي		4494	(1911)	12561	24126
Total Arab Countries		4494	(1911)	12561	24126

استناداً إلى بيانات الأونكتاد الصادرة في يونيو 2025، جاءت عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية خلال عام 2024 على النحو التالي:

- انكمشت القيمة الإجمالية لصفقات البيع في 12 دولة عربية بمعدل 143% لتسجل قيمة سالبة قدرها 1.9 مليار دولار عام 2024، مما قد يعني بيع الأصول في بعض الصفقات بأقل من القيمة العادلة لها.

- حلت السعودية في المقدمة بقيمة 497 مليون دولار حصيلة صفقات بيع الأصول تلتها مصر بقيمة 200 مليون دولار، ثم الكويت بقيمة 8 ملايين دولار.

- تراجعت صفقات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية خلال عام 2024 بمعدل 48% إلى 12.6 مليار دولار ، مقارنة مع 24.1 ملياراً عام 2023.

- قامت 8 دول عربية بصفقات شراء بغرض التملك والاندماج خلال عام 2024، تصدرتهم الإمارات بقيمة 10.6 مليارات دولار، تلتها السعودية بقيمة 4.2 مليارات دولار، ثم قطر والبحرين والمغرب على التوالي.

- الجدير بالذكر أنه لم تقم 6 دول عربية تتضمن موريتانيا والسودان وفلسطين وجيبوتي وليبيا وسوريا بأي صفقات للاندماج والاستحواذ سواء على صعيد البيع أو الشراء بغرض التملك خلال عامي 2023 و2024.

تطور التدفقات الواردة إلى الدول العربية 2014-2024

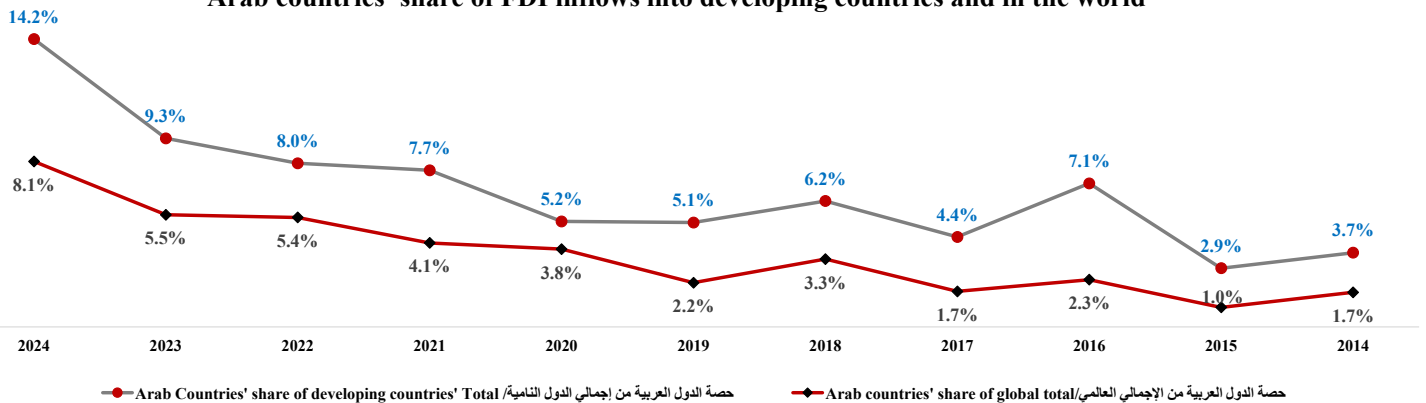
ارتفاع حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعالم إلى 14.2% و 8.1% على التوالي عام 2024

الدول العربية استقطبت استثمارات أجنبية بقيمة 585 مليار دولار خلال الفترة من 2014 إلى 2024 بمتوسط 53 مليار دولار سنوياً

بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ما نسبته 3.6% خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2024، في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية نحو 6.7% خلال نفس الفترة. خلال عام 2024، ارتفعت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إلى 14.2% مقارنة مع 9.3% عام 2023، كما ارتفعت حصتها من الإجمالي العالمي من 5.5% عام 2023 إلى 8.1% عام 2024.

- على صعيد العقود الثلاثة الأخيرة، ارتفع متوسط التدفقات الواردة إلى الدول العربية من 6.6 مليارات دولار خلال الفترة (من 1994 إلى 2003) إلى نحو 45 مليار دولار خلال الفترة (من 2004 إلى 2013) قبل أن يرتفع ليتجاوز 53 مليار دولار في الفترة (من 2014 إلى 2024).
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية نحو 585 مليار دولار خلال الفترة (من 2014 إلى 2024) بمتوسط 53.1 مليار دولار سنوياً.

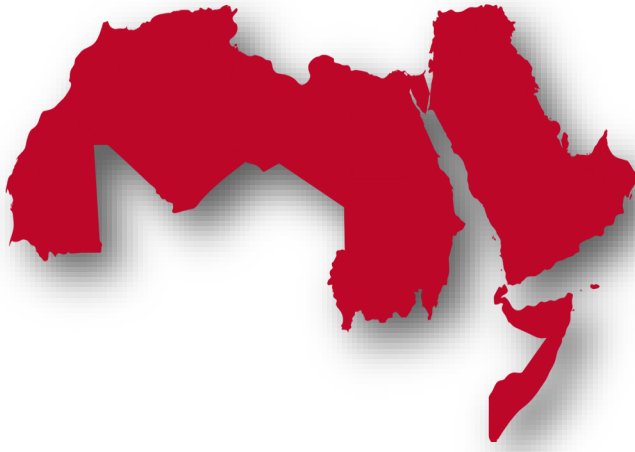
تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والعالم
Arab countries' share of FDI inflows into developing countries and in the world



تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم (2013-2023)

FDI inflows into Arab countries and proportion to developing countries and to world (2013-2023)

Year	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة
Value of Inflows into Arab Countries (US\$ billion)	122.7	80.2	74.8	69.3	33.2	36.1	43.2	31.0	47.5	21.3	25.1	قيمة التدفقات الواردة إلى الدول العربية (مليار دولار)
Value of Inflows into Developing Countries (US\$ billion)	867.2	865.4	929.6	899.5	640.9	703.5	698.0	699.3	672.9	738.6	686.9	قيمة التدفقات الواردة إلى الدول النامية (مليار دولار)
Value of Global Inflows (US\$ billion)	1508.8	1455.0	1389.5	1676.5	868.6	1658.8	1294.2	1770.3	2043.6	2218.6	1472.7	قيمة التدفقات الواردة إلى الدول العالم (مليار دولار)
Arab Countries' Share of Developing Countries' Total	14.2%	9.3%	8.0%	7.7%	5.2%	5.1%	6.2%	4.4%	7.1%	2.9%	3.7%	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية
Arab Countries' Share of Global Total	8.1%	5.5%	5.4%	4.1%	3.8%	2.2%	3.3%	1.7%	2.3%	1.0%	1.7%	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي

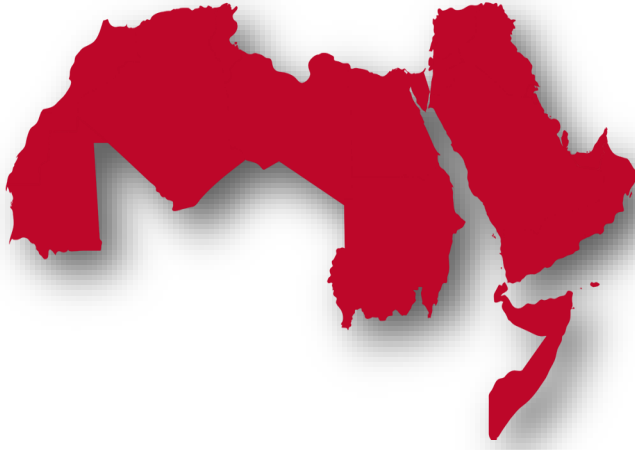


شهد عام 2024 سلسلة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي أثرت بدورها على مكونات مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، وفي مقدمتها استمرار الحرب على غزة واتساع نطاق الصراع ليشمل لبنان وسوريا والعراق واليمن مع تصاعد حدة الحرب في السودان، بجانب تطورات مفصلية في الأوضاع الاقتصادية والمناخية، والتي ظهرت جليا في تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في كل من مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني والأداء الاقتصادي خلال العام 2024، كما تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 38% مقارنة بعام 2023.

ولكن على الرغم من تلك التحديات، شهد متوسط ترتيب الدول العربية استقراراً في مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية، وعناصر الانتاج، كما ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 13% إلى 2172 مشروعاً عام 2024، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة بمعدل 53% إلى 122.7 مليار دولار خلال العام نفسه لترتفع حصتها إلى 8.1% من مجمل التدفقات العالمية و14.2% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية.

ونتيجة للتغيرات المتسارعة التي حدثت منذ بداية عام 2025 سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي وخصوصاً مع المواجهة العسكرية المباشرة بين إيران وإسرائيل في يونيو 2025، وارتفاع نسبة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على عدد من دول العالم بحد أدنى 10%، وفي ظل تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة، ورغم الجهود السابقة لدول المنطقة لتحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال فيها، لازالت هناك العديد من التحديات السياسية الاقتصادية والمؤسسية التي تتطلب تبني خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمكوناته، لذا يوصي التقرير بأن تواصل حكومات الدول العربية الإصلاحات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، لدعمها كوجهة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية بمختلف أشكالها من خلال ما يلي:

1. متابعة الدول العربية للمؤشرات ذات الصلة بمناخ الاستثمار والتي تصدر عن الجهات الدولية بصفة دورية والعمل على تحسين ورفع ترتيبها في تلك المؤشرات من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ووفق جدول زمني محدد لتسهيل عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين العرب والأجانب.
2. الاستفادة من ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية على بعض الدول غير العربية، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية في المجالات والقطاعات مرتفعة الرسوم والتي تحظى فيها الدول العربية برسوم جمركية تنافسية.
3. تعظيم استفادة الدول العربية من خدمات التأمين المختلفة على عمليات التجارة والاستثمار والتمويل والمقدمة من قبل وكالات الضمان الوطنية والخاصة ومتعددة الأطراف وفي مقدمتها الخدمات المقدمة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بما يدعم تحول المنطقة لبيئة أكثر جذباً للاستثمار والتجارة، حيث تجدر الإشارة أن قيمة عمليات تأمين التجارة والاستثمار والتمويل الجديدة في العالم بلغت نحو 3.3 تريليونات دولار عام 2024، وذلك وفق تقرير اتحاد بيرن الصادر في مايو 2025، نظراً لما تتطوي عليه عمليات التأمين من مزايا أهمها توفير مناخ آمن للاستثمار والتمويل والأعمال، ونقل المخاطر السياسية من المستثمر، وتعويضه في حال تحقق المخاطر المغطاة، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين والمصدرين والمستوردين والمؤسسات المالية من دخول أسواق وقطاعات واعدة ومربحة لكنها عالية المخاطر.



4. قيام الحكومات العربية بجهود مدروسة لتحسين تصنيفاتها الائتمانية من قبل الوكالات العالمية، بما يعزز جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها إحدى الركائز التي يعتمد عليها المستثمرون الدوليون في تقييم مناخ الاستثمار بالدولة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار.
5. تطوير استراتيجيات قطاعية متزامنة وفعالة لدعم مكونات مناخ الاستثمار بالدولة بالاسترشاد بأفضل الممارسات العالمية ووفق الأولويات، وتشجيع السياسات الإصلاحية المعتمدة على تمكين القطاع الخاص واتخاذ كافة التدابير بشأن تعزيز البيئة السياسية والمؤسسية والاقتصادية والتشريعية والإجرائية بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والتكنولوجية وتنمية الكوادر البشرية وذلك وفق جداول زمنية مدروسة.
6. تعزيز الاستثمار العربي البيئي من خلال تخفيف قيود الاستثمار والأعمال فيما بين الدول العربية، وإقامة شراكات استثمارية وصناعية ونتاجية تكاملية لدعم التنمية والتكامل الاقتصادي عبر سلاسل انتاج مترابطة.
7. قيام الحكومات العربية ببناء بيئة متكاملة داعمة للتحول الرقمي من خلال تشجيع المبادرات والاستراتيجيات وصياغة السياسات التي تهدف إلى تحفيز الابتكار والإبداع في المجالات المختلفة ودعم إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات لتحسين وضعها في المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية والتكنولوجية ومواكبة التطور العالمي.
8. حصر الفرص الاستثمارية وتوزيعها القطاعي والجغرافي وتحديثها بشكل مستمر، بحيث تشمل القطاعات المهمة والحيوية وذات الأولوية ، لدعم بيئة الأعمال في الدولة وتعريف المستثمرين المحليين والدوليين المستهدفين وربطهم بالفرص المتاحة.
9. ترويج وتسويق الفرص والمزايا الاستثمارية، بالاعتماد على محتوى تسويقي يروج للاستثمار على مستوى المناطق والقطاعات المختلفة بالدولة لتسويق الدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة وغيرها عبر هوية وطنية موحدة، بجانب التواصل المستمر والمتواصل مع المستثمرين والارتقاء بمستوى الفعاليات والملتقيات الاستثمارية التي يتم تنظيمها، بجانب تمكين ودعم دور الغرف وتنظيمات الأعمال في جميع مراحل الترويج والتسويق.
10. إبرام دول المنطقة لعدد أكبر من اتفاقيات الاستثمار سواء الثنائية أو التي تتضمن أحكاماً استثمارية، وذلك بغرض دعم مناخها الاستثماري وزيادة درجة اليقين لدى المستثمرين الدوليين في قدرة الحكومات العربية على دعم وحماية الاستثمارات الأجنبية على أراضيها.
11. التقييم والمراجعة الدورية لإصلاحات مناخ الاستثمار بما يتلاءم مع التغيرات الداخلية والخارجية، باعتباره عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالمنافسة والتغيرات الدولية التي تطرأ على عوامل جذب الاستثمار ووضعها في الدول المنافسة.
12. تقديم الدعم المالي والفني والبشري المطلوب لإنجاز خطط تحسين مناخ الاستثمار القائمة في الدولة أو استحداثها بالسرعة الممكنة، وذلك بالتعاون مع جهات محلية ودولية متخصصة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار آراء المستثمرين المحليين والعرب والدوليين القائمين والمستهدفين ودراسة المعوقات التي تواجههم بدقة بهدف تهيئة المناخ الاستثماري وتبسيط الإجراءات في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.



تقدم خدمات التأمين للمستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية والسياسية
provides insurance Services to Investors, Exporters and Financial Institutions Against Commercial and Political Risks

STANDARD
& POOR'S Rating

A+

50
عاماً من النجاح

تأمين الأعمال ضد
Insuring Business Against

الحرب والاضطرابات الاهلية
War and Civil Disturbance



المصادرة والتأميم
Expropriation



اخالل الحكومات بتعاقداتها
Breach of Contract



عدم القدرة على التحويل
Currency Inconvertibility
and Transfer Restrictions



إفلاس وعجز المستورد أو المدين عن السداد
Bankruptcy and failure of the importer or debtor to pay

